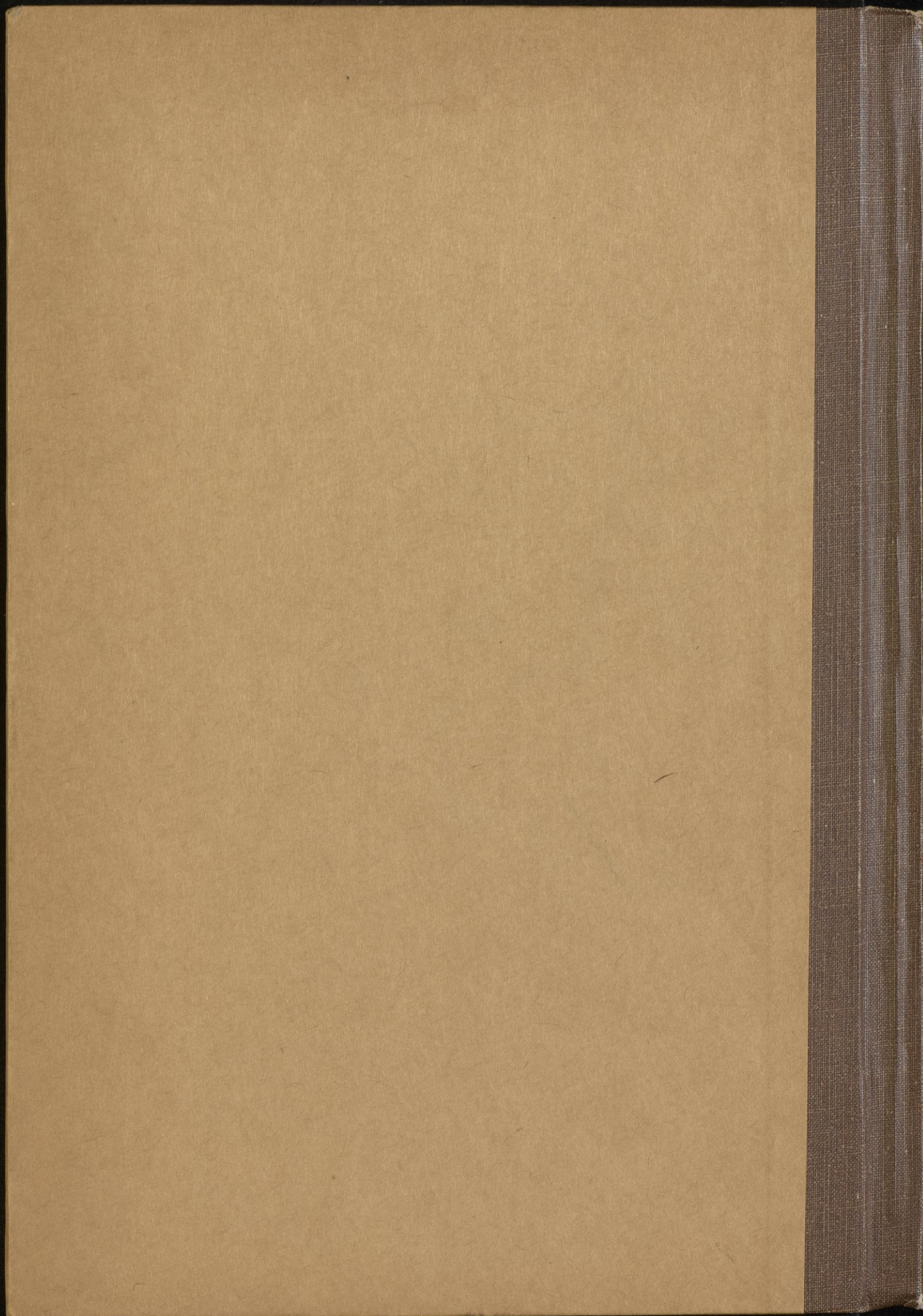
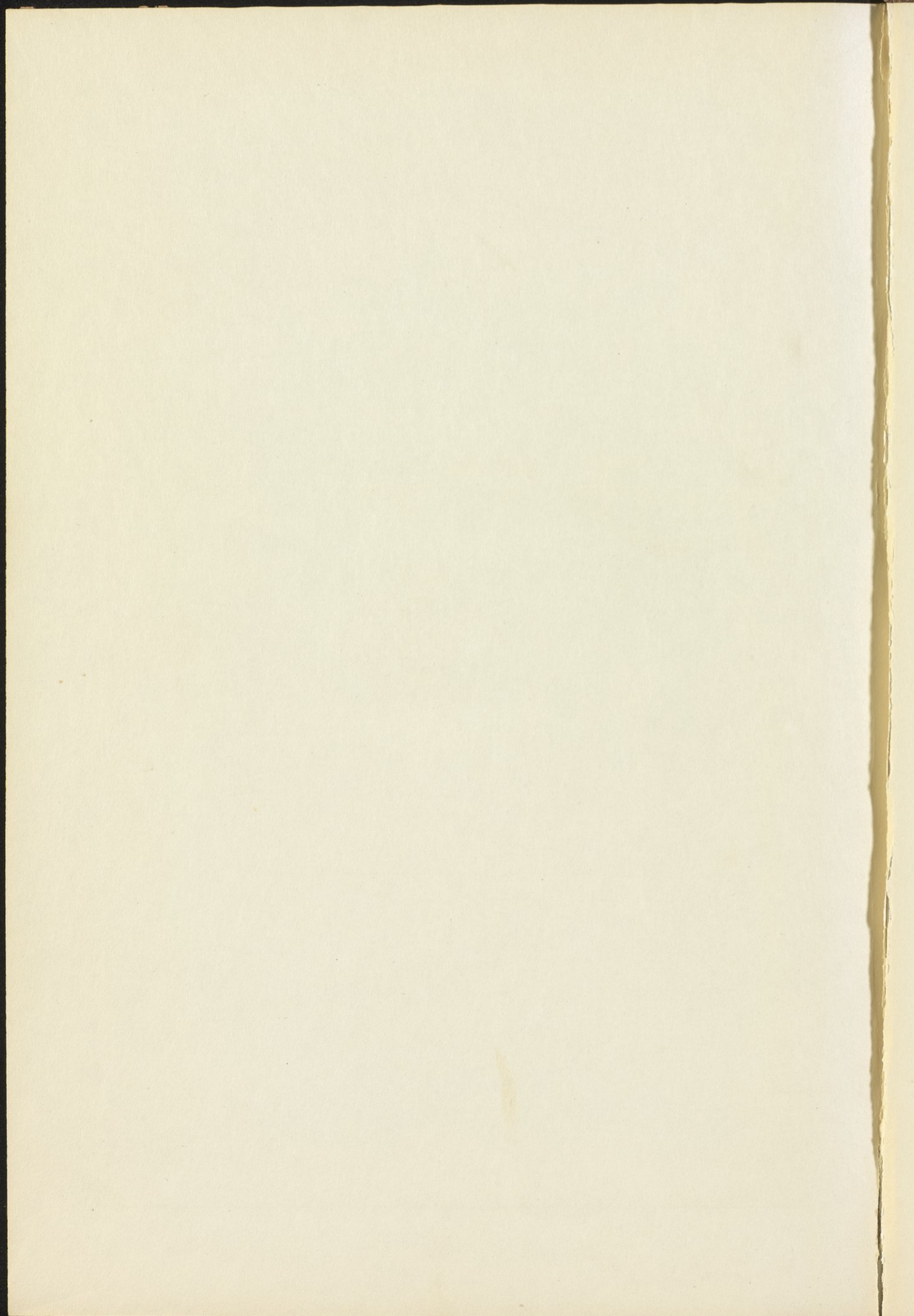


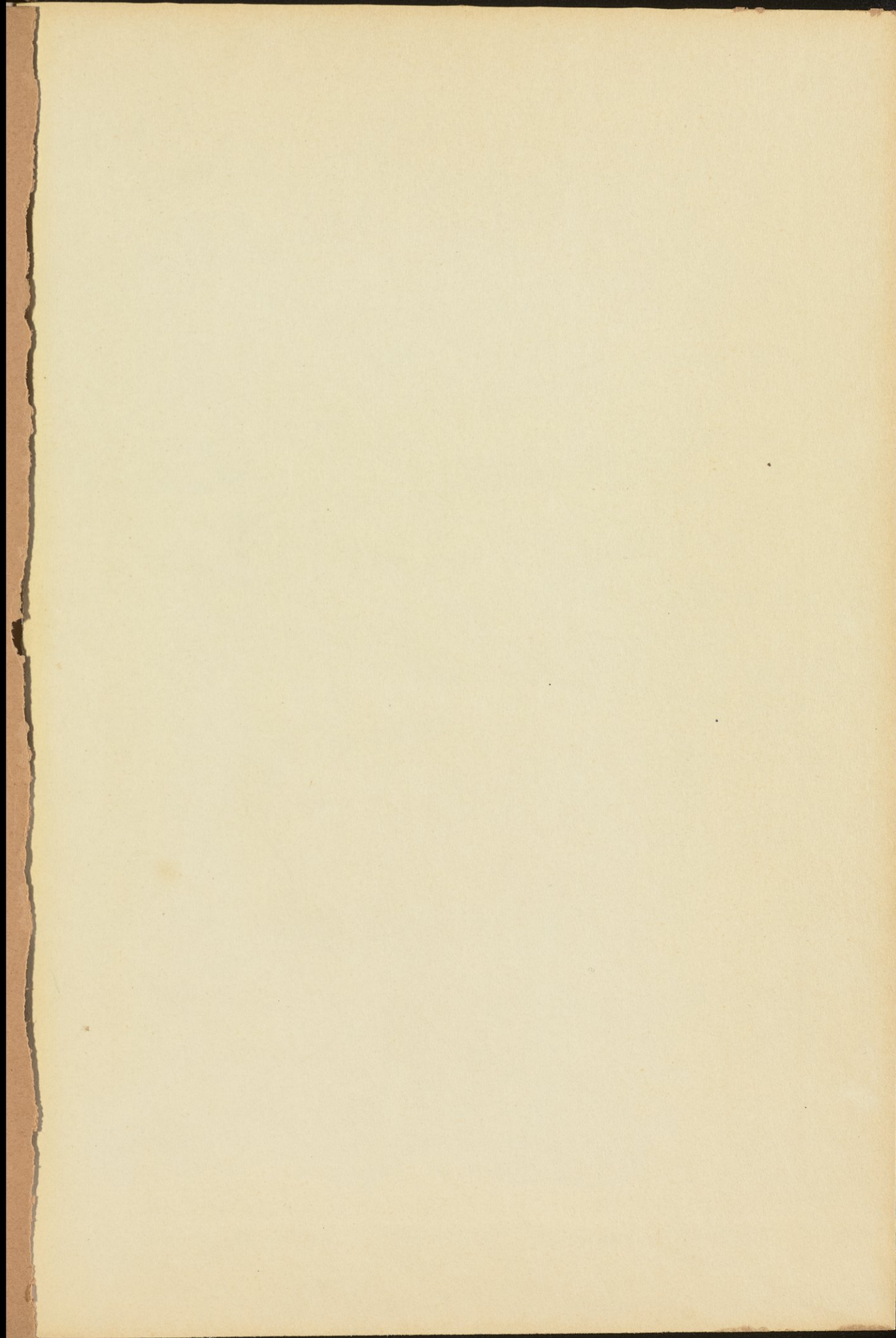


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







مِصْرُ وَالسُّوْدَانِ

فِي أَوَّلِ عَهْدِ الْإِسْلَامِ

(تَارِيخُ بَيْتِ الْقَوْمِ مِنْ سَنَةِ ١٨٨٢ إِلَى سَنَةِ ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

الثنى

٢٥ قرشا

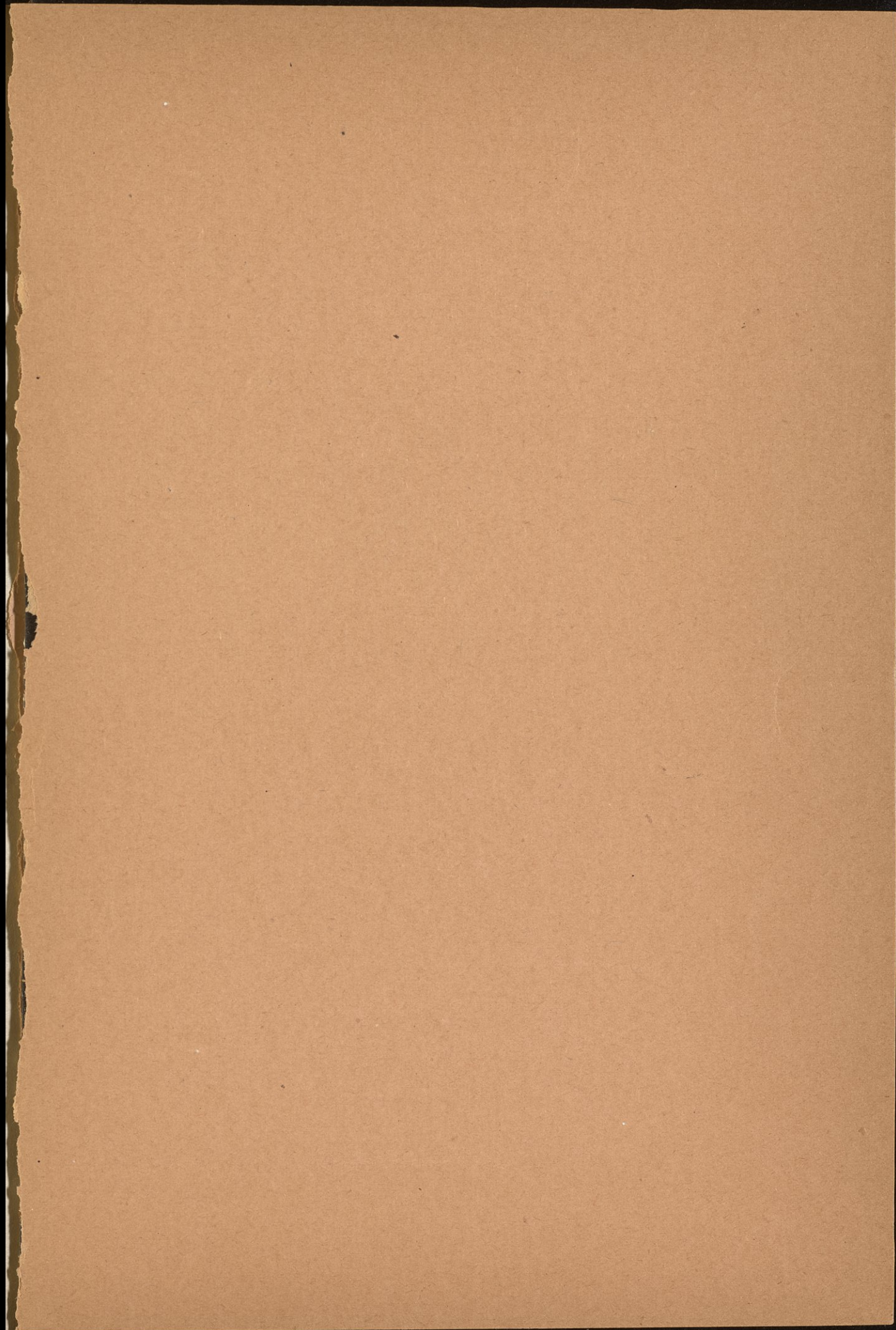
حقوق الطبع محفوظة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا - ت ٥١٣٩٤ - القاهرة

مطبعة الفسكرة ش منشأة الفاضل



مِصْرُ السُّوْدَانِ

في أوائل عهد الاحتلال

(تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

الثلث
٢٥ قرشا

حقوق الطبع محفوظة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا - ت ٥١٣٩٤ - القاهرة

مطبعة الفكرة ش منشأة الغاضل

962

R1233

26689F

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في يونيه سنة ١٩٤٢ والحرب العالمية الأخيرة مستعرة الأوار ، ولقد انتهت تلك الحرب في مايو سنة ١٩٤٥ ، وقامت الأمة المصرية تستأنف جهادها لتحقيق أهدافها القومية ، وفي مقدمتها الجلاء ووحدة وادى النيل ، واستمر النضال عنيفا بينها وبين السياسة الاستعمارية البريطانية ، فهذه تبغى أن تستبقى احتلالها في صور وأوضاع تختلف عن الأوضاع القديمة في مظاهرها ومبناها ، ولا تخرج عنها في جوهرها ومرماها ، وتعمل من ناحية أخرى على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، كما دأبت على ذلك منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، والأمة من ناحيتها مستمسكة بالجلاء المطلق الشامل لأرجاء هذا الوادى ، وبالوحدة الفعلية بين مصر والسودان ، تلك الوحدة الطبيعية التي برهنت الحوادث قديمها وحديثها على أنها ضرورة حيوية لسكليهما ، وفيها الضمان لحفظ كيانهما ، وهى السياج لأمنهما واستقلالهما ، والنصر فى هذا النضال مكفول بإذن الله للأمة ، بفضل ثباتها ومثابرتها فى الجهاد ، وإخلاصها فى أداء واجباتها نحو الوطن وبنيه ، شمالي الوادى وجنوبه

وهذا الكتاب يشتمل على صفحة قائمة من تاريخ الاحتلال الأجنبي ، يجدر بنا أن نستوعبها بتفاصيلها وآسيها ، لنكون أكثر علما بماضينا ، وأقدر على فهم حاضرنا على ضوء هذا الماضى ، ففي هذه الفترة من الزمن - من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ - تمسكنت إنجلترا بدهائها وغدرها من إرساخ قدمها فى البلاد ، وأخلفت وعودها وعهودها فى الجلاء عنها ، وعصفت باستقلالها ، وتغلغلت فى شؤونها ، كبيرها وصغيرها ، وألغت دستورها الذى نالته قبل الاحتلال ، وقضت على الجيش المصرى ، والبحرية المصرية ، وجردت البلاد من كل قوة حربية ، ورجعت بها إلى الورا فى ميادين العلم والأخلاق ، والثقافة والاقتصاد ، وأكرهت حكومتها تحت ضغط الاحتلال العسكرى إلى إخلاء السودان ، تمهيدا لاسترداده واتخاذها فيما بعد مستعمرة بريطانية

تعاقت هذه الأحداث والكوارث فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، ومن الحق علينا أن نتبينها فى تفاصيلها ، ونتعرف أسرارها وحقائقها ، لكي تبدو لنا صورة الاحتلال فى غدره وعدوانه ، ونكون أكثر إيمانا بحقوقنا ، وأشد تعلقا بالجهاد فى

سبيل الذود عنها ، فإنما يكتمل إيمان الشعب بحقه ويقوى في نضاله عنه كلما ازداد علما به ، وعرف كيف يقيه شر البغي والعدوان

ولقد تابعت سلسلة النضال القومى فيما أخرجت بعد هذا الكتاب من حلقات هذه المجموعة ، فكتاب «مصطفى كامل» يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وكتاب «محمد فريد» من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، يليه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» بجزئيه ، ثم كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية» ، وقد أخرجت الجزء الأول منه فى يوليه سنة ١٩٤٧ ، مشتملا على ترادف الحوادث من نهاية الثورة فى إبريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة المغفور له «سعد زغلول» فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ والحمد لله أولا وأخيرا .

يونيه سنة ١٩٤٨

عبد الرحمن الراعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يشتمل هذا الكتاب على تاريخ مصر القومي مدى عشر سنوات (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢) ، وهى السنوات الأولى للاحتلال

احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وكان الظن أن يكون احتلالاً مؤقتاً ، إلى أن يطمئن الخديو توفيق باشا على العرش ، كما أعلنت ذلك غير مرة ، ولكن الحوادث التى ترادفت على البلاد بعد إخماد الثورة العربية ، واستقرار الخديو على عرشه ، دلت على أن إنجلترا إنما كانت ترمى بتدخلها العسكرى إلى جعل احتلالها دائماً . وبسط سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على البلاد ، فكانت السنوات الأولى للاحتلال هى سنوات رسوخ قدمها فى مصر ، وأول عمل لها فى هذا السبيل إلغاء الجيش الوطنى ، بحجة مناصرته للعرايين ، وإنشاء جيش جديد هزيل ، خلو من الروح الوطنية ، ومن القوة المادية والمعنوية ، يرأسه سردار انجليزى ، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين ، ثم وضعت يدها على البوليس بتعيين قومندان بريطانى له ، وبذلك تمت لها السيطرة على الجيش والبوليس ، قبل أن يمضى على الاحتلال أربعة أشهر ، وألغت قوانين الإصلاحات العسكرية ، كما ألغت البحرية المصرية ، وسيطرت على المالية ، بإلغاء الرقابة الثنائية ، وتعيين مستشار مالى بريطانى فى أوائل سنة ١٨٨٣ ، ووضعت قواعد الحماية المقنعة التى فرضتها على مصر ، وقوام هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال ، وإلزام الحكومة المصرية باتباع « نصائحها » ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل وزير خارجيتها ، فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

وكانت البلاد قد نالت قبل الاحتلال دستوراً يحقق سلطة الأمة ، إذ أنشأ لها مجلساً نيابياً كامل السلطة ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، فألغى الاحتلال هذا الدستور ، واستبدل به نظاماً يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وصدر المرسوم الخديوى بهذا النظام ، فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وهو المعروف بالقانون النظامى ، فأنشأ مجلس

شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان من كل سلطة ، وظل هذا النظام مضروباً على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، إلى أن حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وهو أيضاً من وضع الاحتلال ، ومن النظم التى كان مقصوداً منها إهدار سلطة الأمة ، وتعطيل نهضتها القومية ، وإخضاع الحكومة لسياسة الاحتلال وأوامره ، وبقي مجلس شورى القوانين ، فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، خاضعاً مستسلماً ، وظل موقفه طوال هذه السنوات سلبياً محضاً ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه وإبداء مقترحات لا تحفل بالحكومة بها ، ولم يكن له أى أثر فى تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام ، دون أن يسمع له صوت ، أو يحرك ساكناً للدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم موظفين لدى الحكومة ، ليس لهم أن يحاسبوها أو يراقبوها ، فيما تفعل وتقرر ، وبقي المجلس خلال هذه المدة لا يعمل له ولا وجود ، وكذلك شأن الجمعية العمومية ، وخيم على الأمة عامة فى تلك الفترة من الزمن جو من الخضوع والاستسلام ، وتضاءلت روح المقاومة فى النفوس ، مما كان له أثره فى الانحلال القومى الذى أصيبت به الأمة فى ذلك العهد

* * *

ولقد ارتبكت مالية مصر فى السنوات الأولى للاحتلال ، وظهر العجز فى الميزانية ، بما التزمت به الحكومة من التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وقد بلغت أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، وأدائها نفقات جيش الاحتلال سنوياً ورواتب الموظفين البريطانيين ، الذين أسندت إليهم المناصب العليا فى الدواوين ، وما تسكبت من الخسائر وبذلت من الأموال فى ثورة السودان ، وبلغ العجز من ذلك كله نيفاً وثمانية ملايين جنيه ، حتى سنة ١٨٨٤ ، ففاوضت إنجلترا الدول لسد هذا العجز ، وانعقد لذلك مؤتمر لندن الذى انتهى بتوقيع اتفاق لندن فى مارس سنة ١٨٨٥ ، لتسوية شؤون مصر المالية ، وفخواه عقد قرض جديد لمصر بضمان الدول العظمى ، وهو المعروف بالقرض المضمون ، ومقداره نحو تسعة ملايين جنيه ، خصص معظمها لأداء تعويضات الأجانب عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وسد عجز الميزانية

* * *

هذا ، وقد تظاهرت إنجلترا منذ احتلالها مصر برغبتها فى الجلاء ، وتعهدت غير

مرة بسحب جيوشها ، واتخذ هذا العهد صبغة عملية بمفاوضات اقترحتها الحكومة البريطانية على الحكومة التركية ، لتحديد موعد الجلاء وشروطه ، وهى المعروفة بمفاوضات السير هنرى درومندولف ، التى شغلت قرابة سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يولييه سنة ١٨٨٧ ، وحددت فيها انجلترا موعد الجلاء عن مصر بسنة ١٨٩٠ ، ولكنها قيدته بشروط تتضمن أن لا يظهر فى مصر احتمال خطر داخلى أو خارجى ، يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، وأنه إذا تم الجلاء فيكون لها ولتركيا بعد تمامه حق احتلال مصر ثانية ، فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، وإذا وجد مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها ، يبق بها مدة احتلال الجيش البريطانى ، وتبين من هذه الشروط أن انجلترا لم تمكن جادة فى تعهدها بالجلاء ، وانتهت لذلك مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وبقى الاحتلال قائماً فى مصر

* * *

وفى خلال تلك السنين توالى الأحداث والكوارث ، وأهمها تفاقم ثورة المهدي فى السودان عقب الاحتلال ، فلقد تصدعت هيبة الحكومة المصرية ، وفقدت استقلالها ، واضطربت أحوالها ، وأدى كل ذلك إلى إغراء المهدي واستخفافه بقوتها ، وزاد فى تفاقم الثورة أن الحكومة الخديوية بإيعاز السياسة البريطانية استدعت عبد القادر باشا حلى حكامدار السودان سنة ١٨٨٣ ، وأقصته عن منصبه ، رغم فوزه ونجاحه فى محاربة الثوار وتوطيده سلطنة الحكومة فى أرجائه ، فكان استدعاؤه من أهم الأسباب لهزيمة الجيش المصرى أمام جموع المهدي ، إذ أسندت قيادة هذا الجيش فى أشد الأوقات حرجاً إلى الجنرال هيكس باشا ، أحد القواد البريطانيين ، فدحره المهدي ، وهلك الجيش بأكمله فى واقعة (شيكان) ، يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فاتخذت انجلترا هذه الهزيمة ذريعة « لنصح » الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به ، وكان شريف باشا يتولى رئاسة الوزارة ، فرفض العمل بهذه « النصيحة » ، ووقف موقفه المشهور فى الاستمسك بارتباط مصر والسودان ، وقال كلمته المأثورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ، واستقال فى يناير سنة ١٨٨٤ ، إحتجاجاً على إخلاء السودان ، وتولى الوزارة من بعده نوبار باشا ، وأقر إخلاء السودان ، فكان هذا القرار المشؤم أشد ضربة أصابت مصر بعد الاحتلال ،

بل يكاد يعدل الاحتلال في خطورته وعواقبه الوخيمة ، لأن معناه ضياع نصف الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وبملايين الجنهات من أموالها ، وبجهود عشرات السنين من تاريخها

ووزارة نوبار هذه هي أول وزارة تولت الحكم على أساس الإذعان « للنصائح » البريطانية ، فلا غرو أن تغلغل النفوذ الإنجليزي في شؤون مصر على عهدها ، وقد بدأت أعمالها بإخلاء السودان ، ثم تعيين وكيلين بريطانيين لوزارتي الداخلية والأشغال ، وتفاقت مظاهر الحماية المقنعة على مصر في ظلها ، إلى أن سقطت في يونه سنة ١٨٨٨ ، وخلفتها وزارة رياض باشا ، وهي وإن كانت أقل خضوعا من وزارة نوبار للسيطرة البريطانية ، إلا أن نفوذ الاحتلال استمر يتغلغل في شؤون الحكومة ، وفي عهدها عين أول مستشار قضائي بريطاني لوزارة الحقانية ؛ ثم استقالت سنة ١٨٩١ ، وخلفتها وزارة مصطفى فهمي باشا ، وهو الوزير الذي كانت تنشده بريطانيا ، على حد تعبير اللورد ألفريد مننر في كتابه (إنجلترا في مصر) ، وكانت وزارته أوج السلطة للاحتلال البريطاني ، وبقي يتولى رئاسة الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا في يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها في عهد الخديو عباس ، إلى أن أقاله في يناير سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، إلى أن سقطت وزارته سنة ١٩٠٨ ، في إبان اشتداد الحركة الوطنية

هذه نظرة عامة على تطور الحوادث ، من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٢ ، وهي موضوع

كتابنا الحالي

أقسام الكتاب

أفردت الفصل لأول من الكتاب للكلام عن سياسة إنجلترا في مصر ، في السنوات الأولى للاحتلال ، وفيه الحديث عن إلغاء الجيش المصري والبحرية المصرية ، وسيطرة الاحتلال على الجيش والبوليس ، ثم مهمة اللورد دفرين وتقريره ، وتعيين اللورد كرومر قنصلا عاما ، ثم الحماية المقنعة على مصر ، فسياسة النصائح الإلزامية ، فتعويضات سنة ١٨٨٢ ، فظهور السكوليرا سنة ١٨٨٣ ، يلي ذلك الفصل الثاني في إلغاء الرقابة المالية الشائبة ، ثم الفصل الثالث في إلغاء مجلس النواب وإنشاء مجلس شورى القوانين ، يليه الفصل الرابع عن إنشاء المحاكم الأهلية ، ثم الفصل الخامس عن اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ انسوية شؤون مصر المالية ، والفصل السادس عن مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء ،

والسابع عن مسألة قناة السويس ومعاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، يلي ذلك الفصل الثامن عن مسألة السودان واستقالة شريف باشا ، والفصل التاسع عن إخلاء السودان ووزارة نوبار باشا ، والعاشر عن أقسام أملاك مصر في السودان ، ثم الفصل الحادى عشر عن مصر والاحتلال إلى وفاة الخديو توفيق باشا ، يليه الفصل الثانى عشر عن النتائج العامة للاحتلال ، وبه ختام الكتاب

* * *

لقد خصصت هذا الكتاب لتاريخ العشر السنوات الأولى للاحتلال . وجعلته حلقة من سلسلة تاريخ الحركة القومية . فالحلقة الأولى تبدأ بظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، على عهد الحملة الفرنسية ، والثانية من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بعد انتهاء تلك الحملة ، وتشمل الثالثة عصر محمد على ، والرابعة والخامسة خلفاء محمد على وعصر اسماعيل ، والسادسة الثورة العرابية ، والسابعة وهى موضوع هذا الكتاب ، وتتناول عهد الانحلال القومى الذى أصاب البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، والحلقة الثامنة تتناول بعث الحركة الوطنية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد أفردت لها كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ، الذى أخرجه سنة ١٩٣٩ ، تليها الحلقة التاسعة وهى كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ، وقد ظهر سنة ١٩٤١ ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، ولم يبق إلا كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، فعسى أن تتاح لى الفرصة لىكى أضعه ، وأتم به هذه المجموعة ، وأحقق بذلك أمنية كانت تجول فى نفسى منذ سنة ١٩٢٦ ، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية ، بأدوارها المتعاقبة ، فى تاريخ مصر الحديث ، والحمد لله أولا وآخرآ .

عبد الرحمن الرافعى

يونيه سنة ١٩٤٢

الفصل الأول

سياسة انجلترا في مصر

في السنوات الأولى للاحتلال

إن الغرض الذي أعلنته إنجلترا من احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، هو إعادة سلطة الخديو ، وقمع ثورة العراقيين ، ثم الجلاء عن البلاد بعد ذلك ؛ وليكن الحوادث التي تعاقبت بعد قمع الثورة العراقية دلت على أن هذا الغرض لم يكن صحيحاً ، وأن غرضها الحقيقي إنما هو استدامة احتلالها لمصر ، وبسط سيطرتها عليها ؛ ولم يكن من سبيل لديها إلى إعلان ضمها أو فرض الحماية السافرة عليها ، لأن كلا الأمرين كان يقتضي إلغاء المعاهدات الدولية التي كانت تحدد مركز مصر الدولي ؛ ولم يكن إلغاؤها ل يتم وقتئذ إلا بقبول تركيا والدول الأوروبية العظمى ، وكان مقطوعاً بأن إنجلترا لا تحصل على هذا القبول ؛ فلما تنخبطت هذه العقبة ، عمدت إلى بسط حمايتها المقنعة على البلاد ، فبقي مركز مصر الرسمي كما كان قبل الاحتلال ، وليكن مركزها الفعلي قد تحول إلى بلد تحت الحماية الانجليزية ، وأساس هذه الحماية بقاء الجنود البريطانية في مصر

ولكي تصرف إنجلترا أنظار الدول عن تلك الحماية ، وتضعف المقاومة الأهلية في مصر ، أخذت تكرر عهودها ووعودها بالجلاء ، في حين أنها كانت تضممر نقضها ، وتعمل على تحقيق أغراضها بتخايد احتلالها

وكان سبيلها إلى تنظيم حمايتها على مصر القضاء على عناصر الاستقلال والحكومة الأهلية ، والسيطرة على الجيش ، واتخاذ مطية ذلولاً في يدها ، وبسط سلطانها في الوزارات والدواوين ، والتدخل في شؤون مصر الداخلية والخارجية ؛ ثم إلغاء الدستور ، وإبطال المجلس النيابي ، وإنشاء هيئة استشارية ، لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تحد من سلطة الاحتلال في الاستئثار بزمام الحكم

إلغاء الجيش المصرى

وتعيين سردار انجليزى

كان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغيرات الجوهرية إلغاء الجيش المصرى ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره ، وقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى ، منذ الساعة الأولى للاحتلال ؛ فما إن تم لهم احتلال العاصمة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، عتب هزيمة العرايين فى (التل الكبير) ، حتى أصدر الخديو توفيق باشا ، بإيعاز منهم ، وهو بعد فى الاسكندرية ، مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى ، صدر هذا المرسوم يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) يسرى رأس التين ^(١) ، وعلى أثره صرف الجنود إلى بلادهم ، وأبقى كبار الضباط لمحاكمتهم ، وكان صدوره هو الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش ، ومحور صديخته القومية ؛ كما ان التعجيل بصدوره كان ذريعة لانجلترا لتسويغ احتلالها مصر ، بحجة المحافظة على النظام ، حتى يتألف الجيش المصرى الجديد ، ويتبين هذا الغرض من خطاب اللورد دفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا فى الاستانة إلى الحكومة العثمانية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، فإنه قد صارحها بأن تسريح الجيش المصرى يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال ^(٢)

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو مرسوماً آخر بتجريد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم أى حق فى المعاش أو مرتب الاستيداع ، واعتبر شريكاً فى الثورة كل من ساهم فى « إحدى المقاومتين العسكريتين التى حصلت إحداهما فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ (واقعة قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (واقعة عابدين) » ^(٣) ، وكذلك

(١) المونيتور إجسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢٠ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ . رسالة سفير فرنسا فى الاستانة إلى وزير

خارجيتها فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

(٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

من وجد تحت السلاح في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ وبقي حاملاً للسلاح إلى يوم طاعة الجيش ؛
ومن دخل العسكرية متطوعاً في المدة من ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ليوم طاعة الجيش « (١) » ،
ومعنى ذلك إقصاء جميع ضباط الجيش تقريباً من الخدمة العسكرية

أما كبار الضباط ممن اشتركوا في الثورة فقد حوكموا وحكم عليهم بجرمة العصيان ،
ولذلك اعتبر المرسوم الخديوي الصادر بتجريد الضباط من رتبة ملازم ثان إلى يوزباشي
إعفاء لهم من المحاكمة

وعهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker ، وهو
ضابط انجليزي ترك الخدمة في الجيش البريطاني ، وخدم وقتاً ما في الجيش التركي ؛ فلما
تم للإنجليز احتلال مصر استدعاه الجنرال ولسلي Wolsey قائد الحملة الانجليزية ، والسير
إدوار مالت Edouard Malet قنصل إنجلترا العام ، وعهدا إليه مهمة تنظيم جيش مصري
جديد يكون خاضعاً للسياسة البريطانية ، وقد غادر الاستانة في أواخر سبتمبر
سنة ١٨٨٢ ، أي قبل أن تنقضي أربعة عشر يوماً على احتلال الانجليز العاصمة ، وجاء
مصر ، وأنعم عليه الخديو برتبة فريق ، فصار يعرف بالفريق (بيكر باشا) (٢) ، ووضع
تقريراً اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش ، وتعيين كبار الضباط من
الإنجليز ، وكان الغرض من هذا النظام محو روح الشهامة والرجولة ، والقضاء على
الروح القومية في نفوس رجال العسكرية ، ضباطاً وجنداً ، لكي يكون الجيش
المصري أداة مسخرة في أيدي رؤسائه وضباطه الإنجليز

وفي ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو مرسوماً بتعيين السير افلن وود Sir Evelyn Wood
أحد قواد الحملة الانجليزية سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصري ورئيساً لأركان
حربه (٣) مع الإنعام عليه برتبة فريق ، فصار يسمى (وود باشا) . وهو أول سردار

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) هو غير السير صمويل بيكر باشا الذي كان مديراً لخط الاستواء في عهد الخديو
اسماعيل وتكلمنا عن أعماله في كتاب (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣

انجليزى للجيش المصرى ، وظل هذا المنصب محصوراً فى القواد الانجليز طول عهد الاحتلال (١)

وانك لتلاحظ من تاريخ هذا التعيين أن الانجليز بسكروا عقب الاحتلال بالقبض على ناصية الجيش ، وأن وزارة الحربية هى أول وزارة وضعوا يدهم عليها ، وهذا يدل على أن نيتهم كانت مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم ، وإطالة أجل احتلالهم قدر ما يستطيعون . إذ لو كان فى عزمهم الجلاء ، فما شأنهم فى وضع يدهم على الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى له ؟

وبتعيين الجنرال وود سرداراً للجيش المصرى صار الجيش فى قبضة الاحتلال ، وقد استعفى الجنرال استون باشا فى يناير سنة ١٨٨٣ من رئاسة أركان حرب الجيش المصرى ، وهو القائد الأمريكانى السكف الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال ، واختار الجنرال وود طائفة من الضباط الانجليز لقيادة معظم فرق الجيش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب (يناير سنة ١٨٨٣) ، واستسلم عمر باشا لطفى وزير الحربية فى ذلك العهد لبرنامج الانجليز فى اصطناع الجيش الجديد ، ولم يقاوم لهم عملاً ولا رأياً

واقترح اللورد دفرين فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه إنقاص عدد الجيش الى ستة آلاف ، ونفذ اقتراحه ، فهبط عدد الجيش فى السنوات الأولى للاحتلال إلى هذا العدد ، وأصبح سنة ١٨٨٨ (٩٦٣١) من الجنود والضباط ، وبلغ عدد الضباط الانجليز الذين تولوا قيادة الجيش وإدارة شؤونه خمسة وسبعين ضابطاً ، وأقصى الضباط المصريون عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة ، وكانوا لا يضمّنون البقاء

(١) بقى السير إفلن وود يشغل منصب السردار حتى استقال سنة ١٨٨٥ ، فعين الفريق السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش المصرى خلفاً له فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ (الوقائع المصرية عدد ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥) ، وقد استقال جرنفيل باشا فى مارس سنة ١٨٩٢ ليعود إلى الجيش البريطانى ، خلفه اللورد كيتشنر ، وظل يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر سنة ١٨٩٩ ، إذ ندبته الحكومة البريطانية لحرب الترنسفال ، وعين بدله السير رجينلد ونجت باشا ، وبعد أن عين هذا مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر عين بدله السير لى ستاك باشا فى أول ابريل سنة ١٩١٩ ، إلى أن قتل فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهو آخر السردارين الانجليز للجيش المصرى

في مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين ، أما إذا بدت منهم روح الوطنية فجزأؤهم الإحالة على الاستبداع أو المعاش ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، فضلاً عن نزوله به إلى مستوى عميق من الضعف وعدم الكفاية

ويدخل في هذا السياق تقرير البديل النقدي للإعفاء من التجنيد ، فقد وضع هذا النظام بموجب الأمر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ والأوامر التي تلتها ، وأدى إلى امتنان الجيش ، واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البديل العسكرى

فهذا النظام ، الذي لا مثيل له في أية أمة تحترم نفسها ، قد خرج بالجنودية عن معناها السامى ، في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده ، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم ، وبذلك حرمت البلاد روح الجنودية ، وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية ، كما حرم الجيش من الفئة التي تستطيع دفع البديل ، وهى فى الغالب الفئة المثقفة التي تنهض بمستوى الجيش ، والمفروض أنها أكثر من سواها تقديراً للواجب الوطنى والكرامة القومية

انحطاط مستوى الجيش

والغاء الصناعات الحربية

انحط مستوى الجيش في عهد الاحتلال ، فلم يعد في البلاد سوى مدرسة حربية واحدة (بالقبة) ، بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، وكان عدد المدارس الحربية في عهد اسماعيل تسعاً : وهى مدرسة المشاة ، ومدرسة المدفعية (الطوبجية) ، ومدرسة الفرسان (السوارى) ، ومدرسة أركان حرب ، ومدرسة الخطرية ، ومدرسة صف الضباط ، ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانه (١) ، وكان عدد تلاميذها ١٠٩٠ تلميذاً ، وكان طلبة المدارس الحربية في عهد محمد على ١٦٧٠ وصار يؤخذ بالدراسة الحربية في عهد الاحتلال من ساقطى الشهادة الابتدائية ،

(١) راجع كتابنا «عمر اسماعيل» ج ١ ص ١٨٧ ، وقد أفلتت هذه المدارس في أواخر عهد اسماعيل لارتباك شئون الحكومة المالية

أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائي ، وقليل من حملة الشهادة الابتدائية ، واقتصر التعليم في المدرسة الجديدة على معلومات ضئيلة ، يقوم بتدريسها معلمون ، معظمهم من الانجليز ، ويتبين لك مبلغ انحطاط التعليم فيها من المقارنة الآتية بين مواد التعليم الحربى قبل الاحتلال ، وفى عهده

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قسمو جرافيا (١)	وطنى	لغة إنجليزية	إنجليزى
كيمياء	أجنى	مبادئ جبر	»
استحكامات		مبادئ حساب	»
أبنية عسكرية	وطنى	مبادئ هندسة	»
طبوغرافيا		ألعاب رياضية	»
مدفعية	وطنى	لغة عربية	وطنى
ميكانيكا	»	مبادئ طبوغرافيا	ضابط المدرسة
فنون عسكرية	»	قانون المشاة	
طبيعة	»	...	...
جبر وهندسة	»	...	...
جغرافية	»	...	...
قوانين عسكرية	وطنى	...	...
هندسة وصفية	»	...	...
جبر مثلثات مستقيمة	»	...	...
خط	»	...	...
لغة عربية	»	...	...
لغة فرنسية	أجنى	...	...
لغة إنجليزية	وطنى وأجنى	...	...
لغة ألمانية	أجنى	...	...

(١) علم الهيئة . مبادئ الفلك

في عهد الاحتلال		قبل الاحتلال	
المعلمون	المواد	المعلمون	المواد
...	...	وطني	فن الإشارة
...	...	»	حساب
...	...	»	رسم عملي
...	...	»	رسم نظري
...	...	»	لغة حبشية

فلا عجب أن هبط مستوى الضباط في العلم والكفاية على عهد الاحتلال (١) وفقده

(١) نشرت (الوقائع المصرية) إعلاناً من وزارة الحرية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ عن حاجة المدرسة الحربية لخمسة وعشرين تلميذاً (للانتظام في المحلات الخالية الموجودة بالمدرسة) وأعدت لذلك امتحاناً لاختيار هذا العدد، وجعلت شروط الدخول في الامتحان تقديم الطالب شهادات: (١) بأنه مصري (٢) بأن عمره من ١٦ إلى ٢٠ سنة (٣) بحالة أبيه ووظيفته (٤) الشهادات التي يكون تحصل عليها في أي مدارس تعلم فيها. والمواد التي يجري فيها الامتحان هي: الحساب. الهندسة العادية. اللغة العربية. الجغرافيه. الانجليزية. الفرنسية (الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤)

ويتبين لك من هذه المواد أنها دون مستوى الشهادة الابتدائية

وأعلنت في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ أنه بما أن المدارس الحربية ليس في إمكانها أن تقدم للجيش العدد الكافي من الضباط فإن الوزارة ستجري امتحاناً لتخريج اثني عشر ضابطاً. ويتقدم لهذا الامتحان من يرغب من مستخدمي الحكومة أو من تلاميذ المدارس الحربية سابقاً أو من المهندسخانة أو المساحة أو أية مدرسة أخرى أميرية، أو من المدنيين، ويجري هذا الامتحان في المواد الآتية: (١) القراءة العربية والخط والإملاء (٢) الحساب (٣) تاريخ مصر (٤) الجغرافية (٥) اللغة الانجليزية أو الفرنسية (٦) الجبر والهندسة (٧) علم ركوب الخيل. والمواد الثلاث الأخيرة غير ضرورية؛ ومن ينجح في هذا الامتحان يعين ضابطاً على سبيل التجربة لمدة ثلاثة أشهر ثم يثبت إذا حسنت الشهادة في حقسه من رئيس الأورطة التي يلحق بها (الوقائع المصرية عدد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤)

ومعنى ذلك اختيار الضباط دون أن يتلقوا تعليماً حريياً أو يتخرجوا من مدرسة حربية وأعلنت بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٨٦ عن شروط امتحان راغبى الدخول في المدرسة الحربية، وهي أن يكون الطالب مصري الجنس بالغاً من العمر من ١٦ إلى ١٨ سنة؛ وإذا لم

الأمل إلى وقت طويل في أن يكون للبلاد جيش مصرى جدير بالدفاع عنها وحفظ كيائها

وقد ألغيت جميع الترسانات التى أسست فى عهد محمد على وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها وأدواتها بأبخس الأثمان ، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشتري من إنجلترا ؛ وبالجمله جردت مصر من كل قوة تدافع عنها ، وأودعت جميع الذخيرة قلعى القاهرة والخرطوم ، بحراسة ضباط من الانجليز ، وحرّم على كل ضابط مصرى القيام بالمحافظة عليها ، وصارت الذخيرة لا توزع على الأورط إلا عند التمرين

السيطرة على البوليس

وأصدر الخديو مرسوما فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشا عاما للبوليس وقومندانا عاما له ^(١) ، فصارت قوات البوليس فى القطر المصرى تحت سيطرته ؛ وهكذا تم للانجليز السيطرة على الجيش والبوليس فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما يعض على الاحتلال أربعة أشهر

إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية

وأصدر الخديو مرسوما آخر بإلغاء القوانين التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهى القوانين التى طالب بها العراقيون لإصلاح الجيش ونظامه ، وصدرت إبان الثورة العراقية ؛ وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجنود ، كقانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المحالين على الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية ، وقانون القواعد الأساسية للترقى ؛ وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات

يسبق له الدخول فى مدارس الحكومة فيقدم شهادة تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية وشهادة بحسن سلوكه وشهادة بتطعيم الجدري له ؛ ويمتحنون فى المواد الإلزامية الآتية : العربية . الانجليزية أو الفرنسية . الجغرافية . الحساب . الهندسة . أما الامتحان الاختيارى فيشمل الألمانية والطليلية والتركية والجبر وإقليدس والتاريخ الحديث والخففة الجسدية (الألعاب الرياضية) وركوب الخيل (الوقائع المصرية عدد ٢١ يوليه سنة ١٨٨٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٣

العسكرية ، فألغى الخديو هذه القوانين ؛ وأمر بالرجوع إلى أحكام النظام القديم ؛ إلى حين وضع قانون للعسكرية ، وألغى المرسوم الصادر في ٢٠١ بريل سنة ١٨٨١ الذي زيدت فيه مراتب الضباط والجنود ؛ وألغيت جميع العلاوات التي أضيفت إلى مراتب الاستيداع ومعاش التقاعد

إلغاء البحرية المصرية

بيننا في كتابنا (عصر اسماعيل) أن الخديو اسماعيل عني في أوائل حكمه بتجديد أسطول مصر الحربى والتجارى ، فبعث النشاط فى ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ؛ وأحيا معاملها ومصانعها ، فعاد إليها بعض النشاط الذى كان لها فى عهد محمد علي ، وأنشئ بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة (لطيف) ، وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة) ، وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا ، وجدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ؛ وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط قدير من ضباط البحرية الانجليزية وهو (مكيلوب باشا) ، ووكله ضابط مصرى كفء ، وهو عبد الرزاق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده ، وكان من كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوة ؛ من مشاهير ضباط البحرية ؛ ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب « حقائق (الأخبار عن دول البحار) » ؛ وناظر المدرسة الحربية ، وقد أوردنا أسماء البوارج الحربية والبواخر التجارية التى كانت لمصر فى ذلك العهد (١) ؛ وكان عددها بحسب إحصاء اسماعيل باشا سرهنك ١٨ سفينة حربية ؛ عدا ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو

ومن رجال البحرية المشهورين فى ذلك العهد الأميرال قاسم باشا ؛ الذى عمل على رفع شأن الأسطول المصرى ؛ وتقوية وحداته ؛ وهو آخر من تولى الأميرالية العامة للأسطول من قواد البحرية المصريين (٢)

(١) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) ترجم له اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٤٩ ؛ فذكر ما خلاصته أنه تخرج من المدرسة البحرية بالاسكندرية وصار ضابطا

فلما وقع الاحتلال اضمحلت المنشآت البحرية كافة ؛ وكان قد بدأ اضمحلالها
في أوائل عهد الخديو توفيق ؛ بسبب تدخل الرقيين الممالين الانجليزى والفرنسى ؛ بدعوى
الاقتصاد فى الميزانية

وفى سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة قصر البحرية على السفن (المحروسة) و (محمد على)
و (الصاعقة) ؛ فى البحر الأبيض المتوسط ؛ و (الجعفرية) و (فجر) و (الطور)
بالبحر الأحمر ، وبيعت السفن الحربية الأخرى أو حطمت وبيعت أجزاؤها وآلاتها
قطعا ؛ بحجة عدم صلاحيتها ، ثم بيع الباقي من هذا الأسطول تدريجا ، حتى لم يبق منه
سوى (المحروسة) وقد جعلت يختا لركوب الخديو

وعطلت الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وبيعت أدواتها وآلاتها ومهمات وأصبحت
أثرا بعد عين

وألغيت المدرسة البحرية التى كانت بالاسكندرية ؛ وعطل الخوض الحجرى المعد
لإصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت الآلات التى كانت معدة لإخراج المياه منه ، وألحق

بالأسطول سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) ، وفى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ م) نال رتبة الصاغ وعين
ربانا للباخرة (أسيوط) فى البحر الأبيض المتوسط ، وفى سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩ م) رقى إلى
رتبة بكباشى وعين قبودانا للبارجة (محمد على) واستمر يرقى فى المناصب البحرية ؛ ولما اشتركت
مصر فى حرب كريت (سنة ١٨٦٦) تولى قيادة العمارة البحرية التى أقلت الجيش المصرى إلى
الجزيرة ؛ وبعد أن عاد من كريت عين قبودانا للباخرة المحروسة المخصصة لركوب الخديو
اسماعيل ؛ وكان ذلك تمييزا أديما له ، وسافر بها إلى لندن سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣ م) لإصلاحها
وتغيير مرآجها . ورقى بعد عودته إلى رتبة الفريق البحرى ، وعين وكيلا لوزارة البحرية .
وتولى سنة ١٨٧٦ قيادة العمارة البحرية الكبيرة التى أقلت الجيش المصرى من السويس إلى مصوع
فى حرب الحبشة

وعهد إليه الخديو اسماعيل الاشراف على نقل الحملة المصرية التى اشتركت فى حرب البلقان
سنة ١٨٧٦ ، وكان عددها سبعة آلاف مقاتل ، وقام بمهمته خير قيام ، وفى سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨ م)
اعتزل الخدمة فى أواخر حكم اسماعيل على عهد الوزارة المختاطة (وزارة نوبار الأولى) لخلاف
وقع بينه وبين موديس بك مفتش خفر السواحل إذ انتصرت الوزارة لجانب موديس بك ،
ولما تولى الخديو توفيق أمر بإعادته إلى منصبه (وكيل وزارة البحرية) سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩ م)
وبقى يتولاه إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٢٩٨ (١٨٨١ م) ، ثم توفى فى ١٩ رمضان سنة
١٣١٥ (١٨٩٨ م)

الحوض العائم الذى كان بهذا الشجر بمصلحة وابورات البوستة الخديوية ، وكذلك حوض السويس مع المعامل البحرية التى كانت بميناء ابراهيم ^(١) بالسويس ، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاء تاما

أما البواخر النيلية فقد غرق بعضها أو تحطم فى عهد الثورة المهدية ، وبيع البعض الآخر إلى شركة كوك الانجليزية ، وبقى النزر اليسير منها تابعا لوزارة الأشغال ، وكذلك أحييت ترسانة بولاق على هذه الوزارة فأخذت فى تصفية بواخرها وبيعها ، واستبقت القليل منها لركوب المفتشين الانجليز . وفى عهد الخديو عباس بيعت بواخر البوستة الخديوية بأبخس الأثمان إلى شركة إنجليزية ، فألغيت البحرية التجارية كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ^(٢)

جيش الاحتلال

ولما اطمأنت إنجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من عدد جيش احتلالها تدريجا . فبعد أن كان فى إبان الحرب العرايية ٥٠.٦٠٠ مقاتل ، هبط إلى ١٢.٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يتولى قيادته الجنرال أليزون Alison ، وفى أبريل سنة ١٨٨٣ خلفه الجنرال ستفنسن Stephenson ونقص عدد الجيش فى يونيه سنة ١٨٨٣ إلى ٦٧٦٣ جندي ، ثم هبط بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف . ولم يزد على هذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهذا الجيش قل عدده أو أكثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى كتابه ^(٣) : « إن وجود طابور واحد من الجيش الانجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزنا لا يكون لها بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال »

مهمة اللورد دفرين

وتقريره

اعتزمت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال وضع نظام جديد للحكم يكفل لها جعل

(١) هو الميناء الذى كان خاصا بالسفن الحربية بئر السويس وأنشئ فى عهد سعيد باشا

(٢) ص ٣١٥ وما بعدها « من الطبعة الأولى »

بجائرا فى مصر England in Egypt

مصر تحت مطلق سيطرتها ، وليس من عادة الانجليز في سياستهم التسرع في رسم الخطط والبرامج ، بل هم قوم جبأوا على الأناة وبعد النظر وسعة الخيلة في وضع مشروعاتهم وتنفيذها تدريجاً ، لكي يكفلوا تحقيق أغراضهم التي يرمون إليها ، ومن هنا تعرف سبباً من أسباب نجاح سياستهم الاستعمارية ، لأنهم أحكموا تدبير خططهم ، في حين أن خصومهم في الغالب لم تكن لهم خطط مرسومة محكمة وليدة البحث والتحصيل

فلما تم لهم احتلال مصر ، لم يكتفوا بالاحتلال العسكري ، بل شرعوا في تغيير نظام الحكم في البلاد ووضع نظام جديد يساعدهم على استمرار السيطرة عليها ، وأوفدوا لذلك رجلاً من دهاقنتهم في السياسة ، وهو اللورد دفرين Lord Dufferin سفير إنجلترا في الامتانة ، فعينته الحكومة البريطانية « مندوباً سامياً » في مصر لكي يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما انتهى إليه من الآراء والمقترحات ، وكانت مهمته الرسمية « إعادة تنظيم البلاد بعد أن تم القضاء على الثورة »

أما مهمته الحقيقية فتتظيم الحماية المقنعة على مصر ، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢

وهذه المهمة في ذاتها ، وتعجيل الانجليز بنصب اللورد دفرين للاضطلاع بها قبل أن يمضي على احتلالهم القاهرة خمسة وأربعون يوماً ، يدل على نيتهم في تثبيت احتلالهم ورسوخ أقدامهم في البلاد

ويتبين لك حسن تدبير السياسة الإنجليزية من اختيار اللورد دفرين لهذه المهمة ، فإنه فضلاً عما اشتهر به من أصالة الرأي والكفاية ، وسعة الاطلاع على أحوال الشرق ، قد تتبع بوصف كونه سفير إنجلترا في تركيا الأطوار الأخيرة للمسألة المصرية ، ووقف على أسرارها ، ولقد تولى هذه السفارة منذ مايو سنة ١٨٨١ ، وكان من قبل سفيراً لانجلترا في روسيا منذ سنة ١٨٧٩ ، وكلا المنصبين لا يشغلهما إلا أقطاب السياسة المحنكون ، واشترك في مؤتمر الامتانة ، خلال الحوادث العراقية ، وكان له أثر كبير في تدبير الدسائس التي أدت إلى الاحتلال ، فهو من الناحية الإنجليزية أقدر الرجال على رسم الخطط التي تسكفل نجاح سياستها

وبهذه المناسبة يجمل بنا أن نلاحظ الفرق بين حسن اختيار إنجلترا لرجالها الذين تعهد إليهم بالمهام الجسام ، في مختلف العصور والبلدان ، وإهمال الحكومات المتعاقبة في

مصر اختيار الرجال الذين تكل إليهم شئونها ، كبيرها وصغيرها ، وهذا الفرق وحده يلقى كثيراً من الضوء على أسباب نجاح السياسة الانجليزية ، وإخفاق السياسة المصرية ، وتعثر سير الإصلاح والتقدم في الشئون المصرية عامة ، فإن حسن اختيار الرجال للمهمات التي تعهد إليهم ، واضطلاعهم بواجباتهم ، من أول دعائم الإصلاح في جميع المرافق القومية

جاء اللورد دفرين إلى الاسكندرية يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، تصحبه عقيلته ، فاستقبل فيها وفي العاصمة استقبالا فخماً ، أعده الإنجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكي يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذي جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ، فأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد علي) تحية له ، واستقبله أحمد رافت باشا محافظ الثغر ، وعثمان بك عرفى (باشا) مأمور الضبطية (الحكمدار) ، وثلة من ضباط الجيش البريطاني ، ونزل ضيفاً بسرأي رأس التين ، وبعد أن تناول ومستقبله طعام الغذاء بالسراي ، ذهب إلى المحطة ، حيث استقل قطاراً خاصاً إلى العاصمة ، فوصلها بعد الغروب بساعة ، وكان في انتظاره بالمحطة شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذو الفقار باشا رئيس التشريفات ^(١) ، نائباً عن الخديو ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل إنجلترا العام في مصر ، ورجال الوكالة البريطانية ، والجنرال أليزون Alison ، القائد العام للجيش البريطاني ، وثلة من ضباط الجيش البريطاني ، واصطف في المحطة فريق من رجال البوليس ؛ فلما نزل من القطار حيا مستقبله ، مبتدئاً بالسير إدوار مالت ، ثم استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا ، واستقلت عقيلته عربة أخرى صحبة السير إدوار مالت ، وذهبوا إلى قصر النهضة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) حيث أعد لاقامته ^(٢)

وفي صبيحة اليوم التالي (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢) ، توجه إلى سراي الجزيرة تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، يصحبه السير ادوارد مالت ، وزكى بك التشريفات ،

(١) والد المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ والمونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر

والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند Bland سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو بالحفاوة والإكرام ، وقابل اللورد هذه الحفاوة بالثناء على الخديو ، وأبان له أنه اكتسب ثقة أوروبا ، بما أبداه من الحزم والثبات . . . وقد أطلقت له المدافع من القلعة ، عند خروجه من قصر النهضة ، وعند عودته إليه ^(١)

وفي الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم رد له الخديو الزيارة في قصر النهضة ، وتبادل الزيارة مع شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم أخذ يتفرغ للهمة التي عهدت بها إليه حكومته ، ويضع تقريره المشهور الذى صار أساس السياسة الانجليزية في مصر ، وبقى نحو ستة أشهر يشرف على أحوال البلاد ، وتتبع محاكمة زعماء الثورة ، وأمل فيها إرادته حتى انتهت المحاكمة ، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره غادر مصر في مايو سنة ١٨٨٣ عائداً إلى الاستانة ، مقر منصبه الرسمى

خلاصة تقرير اللورد دفرين

رفع اللورد دفرين تقريره إلى اللورد جرانفيل Lord Granville وزير خارجية إنجلترا ، في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وهو من الوثائق الهامة في المسألة المصرية ، لأنه وضع أساس سياسة إنجلترا في مصر في عهد الاحتلال

ورغم ما فى التقرير من العبارات الخلابه ، وما يبدو فيها من العطف على الأمانى المصرية ؛ فإن روح السياسة الاستعمارية تتراءى فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فيه قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة على مصر ، ورسم الخطط التى اتبعتها إنجلترا طوال سنى الاحتلال ، وأساس هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال فى مصر ، ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة ، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ، ولا يبرم أمر إلا بإرادتهم

وسنذكر هنا خلاصة موجزة لأهم محتويات التقرير :

أبدى اللورد دفرين فى مقدمة تقريره أنه لا ينصح بأن تتولى إنجلترا حكم مصر المباشر وإداراتها ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها تثير سخط المصريين وكراهيتهم وتكون عرضة للدسائس والمؤامرات ، فتضطر بإزائها إما إلى الجلاء عن البلاد بشروط مهينة ،

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

أو ضمها إلى أملاكها ، وهو ما لا ينصح به ، ولكن الطريقة التي يراها هي الاكتفاء
بنصيب أقل في السيطرة على البلاد ، وإعداد المصريين لأن يحكموا أنفسهم في ظل
الصدقة (يقصد الحماية) البريطانية

وتكلم عن الجيش المصرى ، فذهب إلى أن مصر ليست في حاجة إلى قوة عسكرية
كبيرة العدد للدفاع عنها (تأمل !) ، لأنها تحدها الصحارى من ثلاث جهات ، وأن مهمة
الجيش يجب أن تنحصر في إقرار الأمن والنظام داخل البلاد !! وأن إنشاء جيش
لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندي كاف لهذا الغرض ، على أن يتولى قيادته قائد
انجليزى لمدة من الزمن ، لم يحددها في تقريره ، يعاونه لفيف من الضباط الانجليز
لقيادة الأليات

وتكلم عن البوليس ، فحبذ جعله تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من
الأوروبيين (الانجليز) ، يعاونه في ذلك بعض المفتشين البريطانيين

وبذلك وضع اللورد دفرين في تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية ، وهي
القاعدة التي حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها طول عهد الاحتلال

وعرض للنظام الدستورى ، فقال : « إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس
نيابى وحكومة ديموقراطية » ، وقال إن مجلس النواب الذى انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن
يمثل الأهلى ، لأنه كان مؤلفاً من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هذه الطبقة
لا تكثر لمصالح الفلاحين ، ورسم في تقريره نظام مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية ومجالس المديرىات ، وهو النظام الذى ابتكره وصدر به المرسوم الخديوى
أثناء إقامته فى مصر ، طبقاً للقواعد التى اقترحها فى تقريره ، والتى سنسورها فى
الفصل الثالث

وتكلم عن القضاء ، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ،
التي تقرر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) ، وألحق إلى تعطيل العمل بها ،
بسبب حوادث الثورة العرابية ، ثم استئناف اللجنة التى وضعت هذه اللائحة عملها ،
وإعدادها القوانين الحديثة ، وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية ، وإسناد
وظيفة النائب العمومى إلى محام انجليزى ، وبإيعازه عين فعلاً السير بنسون مكسويل

Sir Benson Maxwell نائباً عمومياً في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ ، بدلا من اسماعيل يسرى باشا (١)

وعرض لأعمال الري والأشغال العمومية ، وأظهر ما بين نظام الري في مصر والهند من الشبه ، ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندسا كبيرا ممن مارسوا أعمال الري في الهند ، يناط به كل ما يتعلق بأمور الري في مصر ، وكذلك حبذ تعيين مفتشين بريطانيين للري يستحقون الثقة ، وبإيعازه صدر المرسوم الخديوى ، في ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ ، بتعيين السكولونل كولن سكوت منكرىف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاما للري في وزارة الأشغال (٢)

وشرح نظام التعليم ، وعرج على النظام المالى والدائرة السنية والدومين ، ومصلحة التاريخ (المساحة)

ثم شرح حالة الفلاحين ، وما عليهم من الديون ، وأبان أن المحاكم المختلطة ، منذ إنشائها سنة ١٨٧٥ ، قد حركت في نفوس الأعيان والفلاحين الميل إلى الاستدانة ، برهن أطيانهم إلى المرابين الأجانب ، الذين وجدوا من نظام القضاء المختلط ضمنا كافياً لاستيفاء ديونهم ، فنشأ عن ذلك زيادة ديون الأهليين ، في السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة ، زيادة جسيمة ، وأن هذه المحاكم ترعى بغير حق مصالح الدائنين ، وانتقلت بسببها ملكية أطيان كثيرة إلى أيدي الأجانب

واقترح صيانة لأملاك صغار المزارعين ، منع البيع الجبرى وفاء للدين ، فى مقدار محدود من أطيانهم ، يبقى محفوظاً لهم ، ليقوم بأود المالك ، وإنشاء بنوك زراعية تمد المزارعين بالقروض بفائدة ١٢ فى المائة ، ولا تتجاوز السلفة ٧٥ فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة

وتكلم عن السودان ، وكانت الثورة المهدية وقتئذ فى إبانها ، وجموع المهدي تحاصر (الأبيض) عاصمة كردفان (يناير سنة ١٨٨٣) ، فأشار إلى ما كان ينصح به بعضهم للحكومة المصرية بالتخلى عن السودان ، وقال : إنه لا يتوقع أن تقبل مصر هذه

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ مايو سنة ١٨٨٣

السياسة^(١) : لأن مصر في حاجة إلى استبقاء أملاكها في وادى النيل ، على طول مجراه ، ثم تكلم عن الثورة المهدية ، فقال إنها ترجع إلى سوء الإدارة المصرية ، وقد كتب تقريره قبل واقعة شيكان (التى أريد فيها الجيش المصرى فى كردفان ، وسنتكلم عنها فى الفصل الثامن) ، وأشار إلى مقدمات هذه الواقعة ، فألمع إلى اختيار الحكومة المصرية للكونولونل هيكس (باشا) رئيساً لأركان حرب الحملة السودانية ، وزعم أن اختياره لم يكن بتدخله ، ولا بتدخل السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام

وأشار فى ختام تقريره إلى المصاعب المالية والاقتصادية التى تكثفت فى مصر ، وقال إن رجال الحكومة الوطنيين لا يستطيعون مواجهة هذه المصاعب ، دون إرشاد الإنجليز ومساعدتهم ، وأنه لا يجوز أن يتم الجلاء عن مصر قبل إتمام إصلاح شؤونها ، والتغلب على المصاعب التى تحيط بها ، أى أنه وضع قاعدة بقاء الاحتلال ، وعدم تحديده بوقت معلوم

وقد اتبع وهو فى مصر السياسة التى أشار بها ، وهى التدخل فى شؤون الحكومة ، وإملاء إرادته عليها ، فبإيعازة عين السير افان وود سردار الجيش المصرى ، والسير فلنتين بيكر مفتشاً عاماً للبوليس ، والسير بنسون مكسويل Benson Maxwell نائباً عمومياً للحاكم الأهلية ، والكونولونل سكوت منكرىف مفتشاً عاماً للرى بوزارة الأشغال ، وتدخل فى محاكمة العراقيين ، وأبدى اهتماماً بشأن عرابى ، ووجه التحقيق والمحاكمة الوجهة التى أرادها ، وطلب من الحكومة المصرية المحافظة على حياة عرابى ، وهدد الوزارة والخديو إذ أصابه سوء ، وكان ما أراد ، فاستبدل بحكم الإعدام النفى إلى سيلان ، وبإيعازة أيضاً أبطال الدستور ، وألغى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين ، وصدر به القانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، قبل رحيله عن مصر . طبقاً للقواعد التى رسمها فى تقريره

تعيين اللورد كرومر قنصلاً عاماً

عاد اللورد دفرين إلى الاستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير ادوار مالت Edouard Malet لم يزل قنصلاً عاماً لانبجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية أن

(١) قد قبلتها مع الأسف بعد كتابة تقريره بعام كما سيأتى بيانه

تعهد في تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ ما يجعله في مقام نائب الملك ، أو الحاكم العام في المستعمرات

فاختارت لهذا المركز السير افلين بارنج Sir Evelyn Baring ، الذي عرف بعد ذلك باللورد كرومر Lord Cromer ، فأعلن وكيل الخارجية البريطانية في مجلس العموم تعيينه في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو الذي بقي يسيطر على أحوال البلاد ثلاثاً وعشرين سنة ، كان في خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية

الحماية المقنعة على مصر

كان من المعتذر على إنجلترا كما أسلفنا تغيير مركز مصر الدولي ، دون مصادقة تركيا والدول التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل (النصائح) الإلزامية إلى الحكومة المصرية ، وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة

(فالنصائح) إذن كانت وسيلة إلى التدخل في شؤون الحكومة المصرية ، وهذا يدل على ضعف مركز إنجلترا الرسمي ، رغم الاحتلال ، ولو أنها وجدت من وزراء مصر مقاومة لسياستها ، لما استطاعت أن تجد من تلك (النصائح) ما يحقق لها أغراضها

النصائح الإلزامية

تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

وقد أوضح اللورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية مركز إنجلترا في مصر عقب الاحتلال في تلغراف أرسله إلى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال فيه :

« إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بواسئله تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء

سموه يقضى عليها بهذا « نصائح » لتؤكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضياً
ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم ،^(١)

تلغراف جرانفيل الثانى

فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

أخذت إنجلترا تتبع سياسة « النصائح » فى مصر ، فلما وجدت من شريف
باشا امتناعاً عن قبولها ، إذ رفض أن يقر إخلاء السودان كما سيحجى بيانه ، انكشفت
السياسة البريطانية بتلغراف جرانفيل الثانى الذى أرسله إلى السير إفان بارنج فى ٤ يناير
سنة ١٨٨٤^(٢) ، وأوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية ، وقد أرسله لمناسبة توقف
شريف باشا عن تقرير إخلاء السودان ، مما أدى إلى استقالته ، وهذا نص التلغراف :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة
صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم
تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام
الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة
اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر
وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن
المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع
السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً
لهذه السياسة ، وإن حكومة جلالة الملكة لواقعة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد
الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل
درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح
حكومة جلالة الملكة »^(٣)

فركز إنجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال كان مناطه بهذا (النصائح) إلى الحكومة

(١) إنجلترا فى مصر : للورد الفريد ملنز ص ٦٨

(٢) أى بعد عام من تلغرافه الأول

(٣) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦

المصرية ، وإرغامها على اتباع هذه (النصائح) ، وهو مركز غير شرعى ، لم يستمد وجوده من معاهدة أو اتفاق ، بل هو قائم على مجرد الغضب والعدوان ، ولولا أنها وجدت وزراء يطيعون (نصائحها) لما أمكنها تثبيت هذا المركز المضطرب ، ويبدوا لك اضطرابه من كونها لم تستطع تغيير مركز مصر رسمياً ، ولكنها باستسلام الوزراء المصريين ، واتباعهم (نصائحها) ، قد صار مركزها أشبه بحماية مقنعة ، كانت سبيلها إلى انتهاك حقوق مصر ، والعيب باستقلالها ، وقد وصف اللورد ملنر هذه الحالة بقوله :

« إننا وضعنا مصر تحت حمايتنا ، ولم تكن هذه الحماية سافرة ولا شرعية ، ولكنها حماية لم نكن نستطيع أن نعترف بها ، ولا أن نطلب من الغير أن يعترف بها ، أو بعبارة أخرى هى حماية مقنعة ، غير محدودة الساطة ، ولا مؤقتة بأجل ما ، لتحقيق أغراض صعبة وبعيدة المدى »

It was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distant object (1)

من ذلك يتبين أن إنجلترا لم تمتنع عن إعلان حمايتها على مصر سنة ١٨٨٢ تورعاً ولا تعففاً ، بل لأنها صرحت أمام العالم أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو ، ولأن إعلان الحماية السافرة على بلادها نظام سياسى من الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية ، وهى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، لا يمكن أن يتم إلا بمصادقة تركيا والدول المشتركة فى هذه المعاهدة ، وكانت إنجلترا على يقين أنها لا تنال مصادقتهم على هذه الحماية

تفاهم الأحداث

واجهت البلاد أزمات شديدة عقب الاحتلال ، وتعاقبت عليها الأحداث والأزمات ، فمن نضوب معين الخزانة ، إلى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، إلى ظهور الكوليرا ، إلى استفحال ثورة المهدي فى السودان

(١) إنجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفريد ملنر ص ٢٨ طبعة سنة ١٩٢٠

١ - تعويضات سنة ١٨٨٢

هى التعويضات التى طالب بها الأجانب عن الأضرار والخسائر التى لحقت أملاكهم وتجارتهم وأموالهم ، فى حوادث سنة ١٨٨٢ ، وبخاصة مذبحة الاسكندرية فى ١٠ يونيه ، وحريق الاسكندرية فى ١٢ يوليه

كانت هذه التعويضات موضع حديث الوكالات السياسية والصحف والجاليات الأجنبية فى مصر ، وموضع المطالبة من الحكومات الأوروبية ، فقد تألبت هذه العناصر جميعها لإجبار الحكومة المصرية على تعويض الأجانب من الخسائر التى لحقتهم ، ومع أن المسئول عن هذه الخسائر هو الحكومة البريطانية لأنها هى التى تسببت فيها ، فإن مصر قد احتملت عواقبها الوخيمة وتعويضاتها الجسيمة

وقد اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل الفصل فى هذه التعويضات من اختصاص لجنة دولية تؤلف لهذا الغرض ، بحيث تخرج عن اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية

فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية ، والمتعلقة بالحوادث الثورية التى وقعت فى مصر من ابتداء ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وبأن تشكل لجنة دولية للحكم فى الطلبات المذكورة (١)

وصدر مرسوم آخر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (وكانت تسمى المجالس المحلية) بنظر هذه القضايا (٢) فى حالة رفعها من الأهالى

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بناء على اتفاق الحكومة المصرية والدول الأوروبية بتأليف اللجنة الدولية للنظر فى الطلبات التى تقدم لها عن هذه التعويضات والحكم فيها (٣) ، وهى لجنة مختلطة مؤلفة من رئيس ووكيل تعيينهما الحكومة المصرية وأعضاء تعيينهم الدول الأوروبية ، على قاعدة أن يكون لكل من إنجلترا وفرنسا

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٣

وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو ، وأن يكون للدول الأخرى باجيك والدانمارك وأسبانيا والبرتغال وهولاندة والسويد والنرويج عضو واحد . يتفقن على تعيينه ، بحيث إذا لم يعين في الوقت المحدد لاجتماع اللجنة فلا يعين فيما بعد ، وفي هذه الحالة يكون لكل دولة ليس لها عضو في اللجنة أن تعين مندوبا يشترك في مداولاتها وأحكامها عندما تنتظر طلب التعويض الخاص برعاياها

وفي ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا للجنة ، ويعقوب أرتين بك (باشا) نائبا للرئيس ^(١) ، كما عين الأعضاء النائبون عن الدول الأوروبية

وما إن صدر المرسوم بتأليف اللجنة حتى انتهت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالعلاج الأجنبي في مطالبهم ، وأسرفوا في التلفيق وتزوير المستندات التي يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتناموها للإثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، وكون أغليتها الساحقة التي تكاد تكون إجماعا من الأوروبيين ، ماساعدهم على اقتناص الأموال جزافا على حساب مصر ، فبلغت التعويضات التي قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ^(٢) دفعتها الخزانه المصرية

٢ - ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣

من الآفات التي أصابت البلاد عقب الاحتلال ظهور وباء الكوليرا (وكان يسمى الهبيضة أو الشوطة) ، ظهر هذا الوباء أول مظهر بدمياط يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٣ ^(٣) وانتشر منها إلى بلاد القطر

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ و ص ٤٩ ، ثم عين المستر كاليار مدير عموم الجمارك بدلا من يعقوب أرتين بك (مرسوم أول اكتوبر سنة ١٨٨٣) ، ولما عين عبدالرحمن بك رشدى وزيرا للأشغال العمومية في وزارة نوبار (يناير سنة ١٨٨٤) ، عين بدله في رئاسة لجنة التعويضات يعقوب أرتين بك (باشا)

(٢) مذكرة اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا إلى الدول في ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ .

الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ، وثيقة رقم ١ ص ٧
(٣) رسالة (وباء الهبيضة في سنة ١٨٨٣) للدكتور حسن باشا محمود مدير مصلحة

وقد اختلفت الآراء في مصدره ، فقال بعضهم انه نشأ في دمياط ذاتها ، لقلة العناية بالوسائل الصحية ، وقال آخرون إنه وافد من الهند ، وهو الرأي الذى أيدته الملابس ، فقد أثبت التحقيق أن أحد وقادى البواخر البريطانية التى وصلت إلى بوسعيد قادمة من الهند ، نزل الى البر ، وجاء الى دمياط ولم يكديصل اليها حتى ظهر الوباء فيها ^(١) وساعد على سريان عدواه بها رطوبة مناخها وكثرة ما فيها من الحواري الضيقة المتعرجة ومرور خليج في وسطها يستقى منه سكانها ، ويصل ماء النيل الى الأراضى المجاورة لها ، وكان سبباً في زيادة الرطوبة في منازلها ، هذا الى ما كانت عليه حالة البلاد عامة من قلة الوسائل الصحية

وقد أجمعت البعثات الطبية التى جاءت الى مصر لفحص هذا الوباء أنه وافد من الهند

سرى الوباء من دمياط الى المدن الأخرى ، وانتشر على الأخص فى شربين والمنصورة وطلخا وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا وزقى وميت غمر والسنبلاوين ومنوف وكفر الزيات ودمهور وكفر الدوار والاسكندرية ورشيد وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق ، ثم القاهرة وبنها والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقتنا ، وبلغ عدد المتوفين به من دمياط ١٩٣٦ نفساً ، ومن الاسكندرية ١٠٣٤ ، ومن شبين الكوم ١١٢٠ ، ومن القاهرة وحدها ٥٦٦٤ ، وقد هلع له الناس ، إذ كانت ضحاياه تبلغ في بعض الأيام بالمئات ، وكلفتها الحكومة بكل ما لديها من الوسائل والاحتياطات ، وأنشئت اللجان في مصر والاسكندرية ودمياط والمنصورة وغيرها لإسعاف المصابين وارشادهم الى طريق الوقاية من هذا الداء ، وانتشر انتشاراً مروعا في الأحياء الأهلة بالسكان ، ثم خفت وطأته في أواخر أغسطس ، وأمكن استئصاله في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ بعد أن بلغت ضحاياه في مختلف القطر ستين ألفاً ، فكان من أخطر الأوبئة التى أصيبت بها البلاد

٣ - استفحال ثورة المهدي

وقد استفحلت ثورة المهدي في أعقاب الاحتلال ، مما سنتكلم عنه تفصيلاً في موضعه
بالفصل الثامن

(١) البوسفور اجبسيان عدد ٨ يولييه سنة ١٨٨٣

الفصل الثاني

إلغاء الرقابة المالية الثنائية

وتعيين مستشار مالى بريطانى

ان « الرقابة الثنائية » هى ذلك النظام المالى الذى فرضته الدول الأوروبية على الخديو اسماعيل ، حينما ارتبكت حالة مصر المالية فى عهده ، وصدر به المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى قضى بتعيين رقيبين (مفتشين عموميين) ، أحدهما انجليزى ، والآخر فرنسى ، لمراقبة إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، وقد بطل العمل مؤقتاً بهذا النظام حين فرضت الدولتان الانجليزية والفرنسية أيضاً على اسماعيل تعيين وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى ، وهو السير ريفرس ويلسن Sir Rivers Wilson ، ووزيراً للمالية ، والآخر فرنسى ، وهو المسيودى بلينيير De Blignieres وزيراً للأشغال العمومية ، فى وزارة نوبار باشا الأولى سنة ١٨٧٨ ، ولما تألفت وزارة شريف باشا الأولى سنة ١٨٧٩ خالية من الوزيرين الأوروبيين ، عرض على الدولتين إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية ، فرفضتا هذا العرض ، وأصرتا على أن يبقى الوزيران الأوروبيان فى الوزارة ، وأعقب ذلك خلع اسماعيل (١)

فلما تولى توفيق باشا مسند الخديوية ، قبلت الدولتان إعادة نظام الرقابة الثنائية ، وعين الرقيبان الأجنيان ، وهما السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) رقيباً على الإيرادات (٢) ، والمسيودى بلينيير رقيباً على المصروفات (٣) ، وخولاً حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) ، مع بقاء اختصاصاتهما القديمة فى رقابة شؤون الحكومة المالية

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها و ٢١٤ وما بعدها

(٢) وفى سنة ١٨٨٠ تقلد السير إفلن بارنج إدارة مالية الهند فعين بدله السير أوكلن كولفن

(٣) وفى سنة ١٨٨٣ استقال دى بلينيير فعين بدله المسيودى بريديف

ولما قامت الثورة العراقية صارت البلاد في حالة من الهياج بحيث تضاءلت سلطة الرقيبين ، وانقطع حضورهما جلسات مجلس الوزراء ؛ فلما وقع الاحتلال سعت إنجلترا في الاستئثار بالرقابة المالية ، لتنفرد بالحول والطول في مصر ، فأخذت في العمل لإبطال الرقابة الثنائية ، وكان سعيها يبدو عليه في الظاهر أنه لصالح مصر ، إذ إن البلاد قد عانت الأمرين من تدخل الرقيبين الأجبيين في شؤونها

وتمهيداً لإلغاء هذا النظام ، أعان السير أوكلن كولفن Auckland Colvin الرقيب الانجليزي أنه انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وأخذ المجلس يجتمع بدون حضور الرقيبين ، ولم يدع المسيو بريديف Bredif الرقيب الفرنسي إلى الحضور ، فاعترض هذا على عدم دعوته ، وشكى الأمر إلى المسيو رندر Raindre قنصل فرنسا العام في مصر ؛ فاستوضح القنصل من شريف باشا عن سبب عدم دعوة الرقيب الفرنسي ، فأجابه شريف باشا بأن الرقابة الثنائية هي ذاتها نظام مشوى ؛ فها دام الرقيب الانجليزي قد انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، فليس للرقيب الفرنسي أن يحضر وحده ، وهي حجة وجيهة يؤيدها المنطق ؛ ومعنى ذلك أن شريف باشا سعى أيضاً من ناحيته إلى إبطال الرقابة الثنائية ، مدفوعاً بغير الأسباب التي دعت إنجلترا لإبطالها ، فأنجلترا كانت ترمى إلى الاستئثار بالرقابة والسيطرة على مصر ، أما شريف فكان يرمى إلى تخليص البلاد من نظام مهين ، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الوصاية عليها ، وكان إلى ذلك الحين حسن الظن في وعود إنجلترا في الجلاء ، إذ لم يكن مضى على احتلالها البلاد أكثر من بضعة شهور ، حقاً إن ملابسات الموقف السياسي كانت تتم عن نيات الحكومة الانجليزية من إلغاء الرقابة الثنائية ، وأنها تبغى الانفراد بها ، ولكن حتى مع ظهور هذه النيات لم يكن مطلوباً من شريف باشا أن يصر على بقاء هذا النظام البغيض مضروباً على البلاد ، لمجرد توقع انفراد إنجلترا بالسيطرة المالية على مصر ؛ فقد أثبتت التجارب أن الدول الاستعمارية كلها سواء في امتحان حقوق البلاد ، والعيش بمصالحها ، وأن التنافس بين الرقيب الفرنسي والرقيب الانجليزي لم يمنع انسحاب فرنسا من الميدان في ساعة الخطر ، وتركها إنجلترا تحتل بجنودها أرض مصر ، فالتمسك بالنظم المختلطة وانتظار الخير منها ، إنما هو ضرب من الوهم والخيال يجب أن نربأ بأنفسنا عن التعلق به ، بعد طول التجارب ، قديمها وحديثها

لم يخطئ إذن شريف باشا في سعيه لإلغاء الرقابة الثنائية ، وإنما أخطأ بعد ذلك في

قبول تعيين مستشار مالى انجليزى للحكومة المصرية ، كما سيجىء بيانه ، فإن هذا المستشار وإن لم يكن له فى مرسوم تعيينه سلطة الرقيب ، ولكنه صارت له هذه السلطة تدريجاً أرسل شريف باشا مذكرة الى الحكومتين الفرنسية والانجليزية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، باعتزام الحكومة المصرية إلغاء الرقابة الثنائية ، وبيان الأسباب التى تدعوها الى ذلك ، وهذا نصها^(١)

« ان الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد وجهت نظر الحكومة الخديوية اضطراراً الى نظام المراقبة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذى حل مؤقتاً محل الأمر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذى يرجع اليه أصل المراقبة ، وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى إصدار ديكرينو ١٥ نوفمبر المشار اليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة على ما جرى تحويلها منذ ذاك أمست إدارة سياسية لا مزية لها فى تأييد الضمانة الممنوحة لحاملى الأسهم المصرية وهم حاصلون على ضمانات خصوصية

« ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم ، والمصدق عليه من الدول ، لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضمانات ، كانت المراقبة لا تتعلق على الإطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية ، فهى لذلك ليست جزءاً من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ، ووجودها أو إلغاؤها يتعاقد فقط باتفاق خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحكومة ، الخديوية من جهة أخرى

« وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية أن تعرض على الحكومة الانجليزية (وورد فى النسخة المرسلة الى باريس على الحكومة الفرنسية) العدول عن تأييد هذه الإدارة التى لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنسبة للدائنين

« وليس فى نية الحكومة المصرية أن تبين فى هذا المقام جميع المضار التى تنشأ عن وجود المراقبة ، ولكن ترى فضلاً عليها أن تذكر منها ما هو مشهور لدى الجميع ، وهو أن هذه الإدارة بصفة كونها مشنوية وذات صبغة سياسية قد أحدثت مساوئ إدارية

(١) عن مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٦ ، مع تنقيح بعض عبارات الترجمة لتوضيحها بالرجوع إلى الأصل الفرنسى المنشور فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٣ ص ٩٥ وثيقة رقم ١٠٩

لا شك فيها ، وهاجت خواطر المصريين وبعثتهم على المطالبة بمطالب شرعية ، وكان من نتائجها أيضا أنها انتقصت بطريقة خطيرة سلطة الحكومة في البلاد

« ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل أن لا تخفى جسامه هذه المضار عن أنظار الحكومة (البريطانية أو الفرنسية) وأن تقر بما تعودت من الإنصاف بوجوب إلغاء الأمر الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وإلغاء ما يتعلق بالمراقبة في الأمر الآخر السكريم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ »

واستقال السير أوكلن كولفن من منصب الرقيب في ١١ يناير سنة ١٨٨٣

ثم صدر المرسوم الخديوي في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشئ للمراقبة الشائبة والأميرين الصادرين في ١٥ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها (١)

وقد احتجت فرنسا على الحكومة المصرية لإلغائها الرقابة ، وعهدت إلى قنصلها العام في مصر ، المسيو (رندر) ، إبلاغ هذا الاحتجاج إلى الخديو ، ففي ٢١ يناير سنة ١٨٨٣ توجه المسيو رندر إلى سراي عابدين وقدم للخديو كتابا مطولا يتضمن هذا الاحتجاج ولكن الحكومة لم تأبه له

تعيين أول مستشار مالي بريطاني

وفي ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريراً يتضمن تسويغ إلغاء الرقابة الشائبة وبيان مساوئها التي دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما ارتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب الذين لهم دراية بالشؤون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفاً مصرياً يكون أمر اختياره وتعيينه موكولا إلى الخديو مع تحديد اختصاصه

ولما كان هذا التقرير من الوثائق الهامة في تاريخ التدخل البريطاني في مصر ، فانا ننشر نصه هنا (٢)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٦ فبراير سنة ١٨٨٣

« مولاي !

« قد تكرم جنابكم السامى بالتصديق على مشروع الأمر العالى الذى تشرفت بتقديمه لأعتابكم السنينة . لإلغاء الأمرين العالين ، الصادرين فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، بمعنى إلغاء ما اشتمل عليه الأمر الأول من الأحكام المتعلقة بالتفتيش العمومى (الرقابة الشائئة) ، وإلغاء الأمر الثانى بتمامه ، فالتماس حكمه جنابكم العالى هذا الإلغاء نشأ عن رغبتها فى مراعاة حاسيات المصريين وخواطرهم ، وفى تأييد أركان سلطة حكومتكم ، على أن الخدمات التى أتى بها التفتيش مهما كانت جزيلة ، فلا ينكر مع ذلك أن التدخل فى أمور القطر الإدارية الناشئ عن وجود التفتيش العمومى بالكيفية التى كان عليها قد عبث بنفوذ نظار دواوين حكومتكم ، وكان مؤيداً لنقل سلطة الحكومة إلى أيدي مأمورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقاً بإرادتكم العلية وحكومتكم فقط ، وعدا ما أشرت إليه من المحذورات مما يختص بالنظام الداخلى ، فإن استمرار حضور المفتشين العموميين (الرقيبين) فى جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للداولة كان من شأنه أن يوسم قلم التفتيش وسمّاً سياسياً يتجاوز مقاصد جنابكم العالى

« غير أنه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم السنينة من الصواب أن تستعين لوقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عوناً لها فى حل المسائل المالية

« فأرى مولاي أن الشخص الأوروبى يكون مأموراً مصرى يعطى لقب (مستشار مالى) ، فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ، ويكون تابعا لها مباشرة ، ولا يكون له وظائف ناظر ديوان ، إنما يمكنه الحضور فى جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس ، وله أن يبحث وينظر فى المواد المالية ويعطى رأيه عنها ، بدون تجاوز الحدود التى يعينها له جنابكم العالى ونظار دواوين حكومتكم ، ولا يكون له الحق فى التدخل بأى وجه كان فى أمور القطر الإدارية ، فاذا استصوب جنابكم العالى ما رأيته حكومتكم السنينة بهذا الشأن ، فأتجاسر ملتصبا بالاتفاق مع رفقاءى تعيين السير أو كلنى كولفن فى وظيفة مستشار مالى . لأن تمسكه من معرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا كل ذلك من الصفات والمزايا التى تجعله جديراً بثقتكم وحكومتكم السنينة ، هذا وإن لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ،

فيتضح من هذا التقرير أن المستشار المالى كان تعيينه مؤقتاً ، ولم يكن مشروطاً أن

يكون انجليزيا ، بل يكون أجنبيا فحسب ، وأن يكون اختياره من حقوق الخديو ، وأن لا يكون له سلطة الرقيين الأوروبيين السابقين ، وليس له حضور جلسات مجالس الوزراء كما كان لهما هذا الحق ، بل يحضر كلها استدعاه رئيس الوزراء ، وأن لا يكون له الحق في التدخل بأى وجه كان في أمور القطر الإدارية

فهذه الوثيقة التي يرجع إليها تعيين المستشار المالى تدل على مبلغ ما جرى عليه العمل من تجاوز حدودها ، وطغيان نفوذ المستشار المالى الانجليزى على سلطان الحكومة المصرية ، إذ ظل صاحب الحول والطول في شؤون مصر المالية قاطبة ، طيلة عهد الاحتلال

وفي اليوم الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ صدر المرسوم الخديوى بتعيين السير أوكلن كولفن « مستشاراً مالياً لدى حكومتنا »^(١) ، وعلى اثر استقالته عين السير إدجار فنسنت Edgar Vincent مستشاراً مالياً بدلا عنه في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣^(٢)

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧ ، وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩ على اثر استعفاء السير إدجار فنسنت عين السير الوين بالمر Elwen Palmer مستشاراً مالياً بدله ، وذلك في عهد وزارة رياض باشا (الوقائع المصرية عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

الفصل الثالث

إلغاء مجلس النواب

من أهم التغييرات الخطيرة ، التي قررتها الحكومة البريطانية عقب الاحتلال ، إلغاء مجلس النواب ، وإنشاء نظام جديد يحل محله ويجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو الاستيلاء من خضوع الحكومة المصرية لسياسته وأوامره ، وإضعاف الروح الوطنية ، وتعطيل النهضة القومية سنين عديدة ، حتى لا تعترض السياسة البريطانية عقبات من ناحية الأمة ، وقد ظهر هذا الغرض في تقرير اللورد دفرين ، فانه أشار إلى عيوب المجلس النيابي وإلى النظام الذي يجب في نظره أن يحل محله ، ووضع في تقريره نظام مجلس (شورى القوانين) ، و (الجمعية العمومية) ، فاقترح أن يكون المجلس التشريعي (كما يسميه في تقريره) مؤلفاً من ثلاثين عضواً ، نصفهم بالتعيين ونصفهم بالانتخاب ، وأن تكون سلطته محصورة في إبداء آرائه فيما يعرض عليه من مشروعات القوانين ، واقترح أيضاً إنشاء (جمعية عمومية) تتألف من ٦٤ عضواً عدا الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين ، وتجتمع عند اللزوم « للمداولة في المسائل المهمة التي ترتبط بالمصالح العامة » كما اقترح إنشاء مجالس المديريات

فهذه المنشآت التي اقترحها اللورد دفرين ، هي بذاتها التي صدر بها القانون النظامي في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد صدر هذا القانون واللورد دفرين لا يزال في مصر ، ولم يبارح العاصمة إلا بعد صدوره ، ولعله أراد أن يتأكد من أن نظام الحكم الذي وضع قواعده في تقريره قد صار أمراً نافذاً قبل مغادرته البلاد

فهذا النظام الذي أهدرت فيه سلطة الأمة وضرب على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أي زهاء ثلاثين سنة ، هو من وضع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دفرين ، وقد حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣^(١) ، وهو أيضاً من صنع الاحتلال ، ومن مقترحات اللورد كنتشنر

(١) راجع نظام الجمعية التشريعية في كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ص ٣٥٠

وقد كان الخديو توفيق باشا ميالا بطبيعته إلى مثل هذه النظم الصورية ، التي لم يكن لها حول ولا قوة ، لأنه كان من أول أمره معارضا في إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة ، وكان ذلك سببا في استقالة وزارة شريف باشا الثانية ، في أوائل عهده ، ولم يصدر أمره بالدعوة إلى انتخابات المجلس النيابي سنة ١٨٨١ إلا تحت ضغط الثورة العراقية ، في عهد وزارة شريف باشا الثالثة

ولكن الأمر الذي يلاحظ مع شيء من الأسف هو اشتراك شريف باشا في وزارته الرابعة في إصدار القانون النظامي الجديد ، الذي قضى بإلغاء ما خالفه من القوانين والأوامر ، أي بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء تلك الهيئات الشورية ، عديمة السلطة

هذه ملاحظة نبديها آسفين ، لأن شريف باشا ، كما أسلفنا في ترجمته ^(١) ، هو بلا مرأ مؤسس النظام الدستوري في مصر ، فعلى يده تقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب القديم على عهد الخديو اسماعيل ، في ابريل سنة ١٨٧٩ ، وهو الذي وضع دستور سنة ١٨٧٩ ، كما أنه استقال من وزارته الثانية استمساكا بالنظام الدستوري ، وفي عهد وزارته الثالثة أنشئ مجلس النواب

حقا ان تجربة الدستور سنة ١٨٨٢ قد خيبت آمال شريف باشا ، إذ كان أول عمل هام لمجلس النواب هو إسقاط وزارته التي وضعت الدستور ! وحقا ان شريف باشا لم يكن يعتقد أن تركيز النفوذ في يد السلطة التنفيذية سيؤدي إلى انتقالها إلى يد المعتمد البريطاني ؛ ولكن كل هذه الأسباب ما كانت لتسوغ أن يلغى مجلس النواب ويستبدل به مجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة ، فهما قلبنا المسألة على جميع نواحيها ، نجد أن إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامي سنة ١٨٨٣ ، هو خطأ سياسي ، ما في ذلك شك

على أنه يجب أن لا ننسى أن بقاء شريف باشا في الحكم جعل مصر تستفيد من موقفه المشرف في الاحتجاج على السيطرة الإنجليزية ، والاعتراض على سلخ السودان ، باستقالة التاريخية المشرفة سنة ١٨٨٤ ، ومسألة السودان هي من الوجهة القومية أهم من النظام النيابي ، ولا مرأ أن استقالته سنة ١٨٨٤ من أجل السودان ،

كانت أولى وأنفع للبلاد مما لو استقال من أجل المجلس النيابي سنة ١٨٨٣ ، ومن الحق أن نقول أيضا ان هذا المجلس كان ملغيا بالفعل ، من يوم أن وطئت الجنود الانجليزية أرض مصر ، ولا يد لشريف باشا في هذا الاحتلال ، ولا في الأسباب التي مهدت إليه

خلاصة أحكام القانون النظامي سنة ١٨٨٣

صدر المرسوم الخديوي بالقانون النظامي الجديد في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ) ، ونشر في « الوقائع المصرية » يوم صدوره ، وهو يتضمن إنشاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديرية ولما كانت هذه الهيئات قد ظلت مظهر النظام الشورى في البلاد مدى ثلاثين سنة متوالية ، إلى أن أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وحلت محلها ، فإننا ذاكرون هنا خلاصة قواعدها ، كما أوردنا من قبل خلاصة النظم الشورية والدستورية التي تعاقبت على مصر ، من عهد الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٨٢ ^(١)

مجلس شورى القوانين

هو مجلس مؤلف من ثلاثين عضواً ، وأعضاؤه على نوعين ، أعضاء معينون ، وعددهم أربعة عشر ، تعيينهم الحكومة ، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وأعضاء منتخبون ، واسمهم في القانون (أعضاء مندوبون) ، وعددهم ستة عشر ، ومنهم أحد الوكيلين ، أما الأعضاء المعينون فعرضيتهم دائمة ، ولذلك سموا (دائمين) ، ولا يعزلون من العضوية (أو الوظيفة كما سميت في القانون النظامي) الا بأمر عال (مرسوم) ، وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل ، ومدة نيابة الأعضاء المنتخبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وللعضو المعين راتب مقداره مائة جنيه في السنة بصفة مكافأة ، اذ انهم في الغالب اما من الموظفين

(١) راجع نظام الديوان على عهد الحملة الفرنسية في كتابنا تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٧٨ (من الطبعة الثالثة) و ج ٢ ص ١٠ (من الطبعة الثانية) ، ونظام مجلس المشورة على عهد محمد علي في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (من الطبعة الثانية) ، ومجلس شورى النواب في كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٢ ، ومجلس النواب في كتاب (الثورة العراقية) ص ١٧١

العاملين أو السابقين ، ووضع استثناء للأعضاء الدائمين الذين ليسوا موظفين عاملين أو سابقين ، ويكونون خارج القاهرة ، فيعطى للعضو منهم ٣٠٠ ج في السنة ، أما الأعضاء المنتخبون فيعطون ٣٠٠ ج بصفة مصاريف انتقال ، عدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى ١٠٠ ج

وينتخب الستة عشر عضواً على النحو الآتى :

عضو واحد عن القاهرة ، وآخر عن الشغور كلها وهى :

الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ويور سعيد والاسماعيلية والعريش ، وانتخاب هذين العضوين يكون بواسطة مندوبى الانتخاب ، وكانوا يسمون (المنتخبين المندوبين) ، وعضو عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ، ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه

ولم يكن لهذا المجلس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كان يستشار فى كل تشريع تنوى الحكومة إصداره ، ولا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يقدم ابتداء الى المجلس لأخذ رأيه فيه ، وإذا لم تأخذ الحكومة برأيه ، فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجب ذلك ، إنما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها من جديد ، وله أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية

ويبدى المجلس رأيه أيضا فى ميزانية الحكومة ، ومن أجل ذلك كانت ترسل اليه الميزانية فى أول ديسمبر من كل سنة ، ويبدى آراءه ورغباته فيها ، وترسل هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية ، فإن شاء أخذ بها ، وإن شاء رفضها ، وعليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية الى ذلك دون أن يترتب على بيانها جواز المناقشة فيها ، ويرسل له فى كل سنة الحساب الختامى عن الادارة المالية للسنة الماضية ، لابتداء آرائه وملحوظاته فيه ، وبكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل

وليس للمجلس أن يبدى رأياً أو رغبة أو يتذاكر فى الجزية ، التى كانت تدفع لتركيا أو الدين العمومى ، وبالجمله فيما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية

وجلسات المجلس سرية ، وكان يجتمع ست مرات فى السنة ، باعتبار مرة واحدة

كل شهرين ، في أول فبراير وأول إبريل وأول يونيه وأول أغسطس وأول أكتوبر وأول ديسمبر ، وقد يمتد اجتماعه كل مرة عدة جلسات ، وكان اجتماعه في المرة الأولى (أول فبراير) بمقتضى أمر عال ، وإذا دعت الحال الى اجتماعه في غير هذه المواعيد ؛ فينعقد بأمر يصدر من الخديو ، وتفض جلساته متى انتهى من نظر المسائل المعروضة عليه (١)

يتبين من هذه القواعد أن مجلس شورى القوانين كان مجلساً محروماً كل سلطة ، وكان بحكم تأليفه لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، لأن نحو نصف أعضائه (أربعة عشر) معينون ، وستة عشر منتخبون انتخاباً لا تشترك الأمة فيه إلا بقسط لا يكاد يذكر ، فاثنتان فقط من الأعضاء وهما النائبان عن القاهرة وعن الثغور ينتخبهما مندوبو الانتخاب ، أما بقية الأعضاء فمنتخبهم مجالس المديريات ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من بين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، ولا يكى يكون المرشح عضواً لمجلس شورى القوانين ، يجب أن يكون أولاً عضواً بمجلس المديرية ، وإذا سقطت عضويته بمجلس المديرية ، سقطت تبعاً لذلك عضويته بمجلس الشورى ، وكان مقصوداً من هذا التشكيل وضع المجلس تحت ضغط الحكومة وسيطرتها ، فان قلت عدد أعضائه وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة المعوجة ، وتعين الحكومة أربعة عشر عضواً ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلت عدد جلساته ، وجعلها سرية ، كل هذه العوامل جعلت منه أداة في يد الحكومة ، فهو فى الظاهر هيئة شورى قليلة تنوب عن الأمة وفى الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتاً ، ولا أن تعتمد عليها فى توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها

الجمعية العمومية

هى هيئة نيابية تتألف من الوزراء ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضواً ، ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب على النحو الآتى :

٤ عن القاهرة - ٣ عن الاسكندرية - ١ عن دمياط - ١ عن رشيد - ١ عن

(١) نشرنا فى قسم الوثائق التاريخية نص القانون النظامى المنشئ لمجلس شورى القوانين والجمعية مية ومجالس المديريات

السويس وبورسعيد — ١ عن العريش والاسماعيلية — ٤ عن مديرية الغربية منهم واحد
لبندر طنطا — ٣ عن المنوفية — ٣ عن الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة — ٣ عن
الشرقية — ٣ عن البحيرة — ٢ عن القليوبية — ٢ عن الجيزة — ٢ عن بني سويف —
٢ عن الفيوم — ٢ عن المنيا — ٣ عن أسيوط — منهم واحد لبندر أسيوط — ٢ عن
جرجا — ٢ عن قنا — ١ عن اسنا (أسوان)

ولما كان الوزراء ستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون ، فعدة الأعضاء
جميعاً ٨٢

ومدة نيابتهم ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وتعطى لهم
مصاريف انتقال

ويشترط لعضوية الجمعية العمومية أن يكون العضو بالغاً من السن ثلاثين سنة كاملة
على الأقل ، عارفاً القراءة والكتابة ، مؤدياً منذ خمس سنوات على الأقل في المدينة أو
المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررًا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنوياً ،
مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخاب

اختصاصها

خولت الجمعية العدومية سلطة قطعية في أمر واحد ، وهو تقرير ضرائب جديدة ،
فنص القانون النظامي على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات
أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه
(مادة ٣٤)

وتستشار في بعض المسائل العامة وهي : (١) كل قرض عمومي (٢) إنشاء أو إبطال
أى ترعة أو أى خط من خطوط السكك الحديدية ماراً أيهما في جملة مديريات (٣) فرز
عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وكان رأيها في ذلك كله استشارياً ، وعلى الحكومة إذا رفضت الأخذ به أن
تخطر الجمعية بالأسباب التى دعته الى ذلك ، مع عدم جواز المناقشة من الجمعية فى تلك
الأسباب ...

ولما أن تهدي رأيها فى المسائل والمشروعات التى ترسلها اليها الحكومة للبحث فيها

ولها أن تبدى آراء ورغبات من تلقاء نفسها فى كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية والمالية

وكانت تجتمع مرة واحدة كل سنتين بأمر يصدر من الخديو ، وله فضها وتحديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضا حلها وفى هذه الحالة تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر ، وجلساتها سرية ، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين

مجالس المديرىات

هى هيئات اقليمية تمثل المديرىات وتنظر فى مصالحها المحلية ، وعدد أعضاء كل مجلس كما يأتى :

٨ لمجلس مديرية الغربية — ٦ للنوفية — ٦ للدقهلية — ٦ للشرقية — ٥ للبحيرة —
٤ للجيزة — ٤ للقليوبية — ٤ لبنى سويف — ٣ للفيوم — ٤ للنهيا — ٧ لالسيوط —
٥ لجرجا — ٤ لقنا — ٤ لإسنا (وقد حلت مديرية أسوان محل مديرية إسنا) ،
وينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب فى كل مديرية

ويشترط فى عضو مجلس المديرية أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون له معرفة بالقراءة والكتابة ، وأن يدفع مالا مقررأ على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسون جنيهاً مصرياً منذ سنتين على الأقل ، ويكون اسمه مدرجاً فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات

ومدة الأعضاء ست سنوات ، ويتغير نصفهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، وتجوز إعادة انتخابهم ، ورئيس المجلس هو المدير ، ويجتمع فى السنة مرة واحدة على الأقل ، وجلساته سرية

اختصاصها

لم يكن لمجالس المديرىات رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديرىات ، وكان لها تقرير رسوم فوق العادة تصرفها فى منافع المديرية ، ولكن قراراتها فى هذا الشأن لا تكون قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها

وأهمية هذه المجالس أن من بين أعضائها كان ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين ،

كما تقدم بيانه ، فلا يكون الشخص عضواً فيه إلا إذا كان ولا عضواً بمجلس المديرية ، ثم ينتخبه زملاؤه عضواً عن المديرية في مجلس شورى القوانين

قانون الانتخاب

وصدر مع القانون النظامى قانون للانتخاب ^(١) خول كل مصرى بلغ العشرين سنة حق الانتخاب ، على أن لا يكون فى حاة من الأحوال المانعة من هذا الحق ، كالحكم عليهم جنائياً ، أو المطرودين من وظائفهم بموجب أحكام قضائية ، ولهؤلاء الناخبين حق انتخاب مندوبين للانتخاب ، فينتخب مندوب عن كل ثمن من أثمان القاهرة ، وكل قسم من أقسام الاسكندرية ، وعن كل مدينة من مدن رشيد ودמיاط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والغريش ، وكل بندر أو بلد من بنادر وبلاد القطر ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية ، وأعضاء مجالس المديريات ، وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والشغور ، أى أن الانتخاب للجمعية العمومية ومجالس المديريات كان على درجتين ، أما انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين فعلى ثلاث درجات ، فيما عدا عضوى القاهرة والشغور

أعضاء مجلس شوى القوانين سنة ١٨٨٣

جرت الانتخابات الأولى لمجلس شورى القوانين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وأسفرت عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ^(٢) :

(عن القاهرة) محمد بك السيوفى (باشا) . (عن الاسكندرية) السيد مصطفى بك الطحان . (عن القليوبية) سليمان افندى منصور . (عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى . (عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار . (عن الشرقية) عامر بك نصير . (عن الغربية)

(١) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ونشر فى الوقائع المصرية عدد ٢ مايو سنة ١٨٨٣

(٢) راجع أسماء أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١ فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ١٧٥ ، وأعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٨ (من الطبعة الثانية) ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٩ (من الطبعة الثالثة) والجزء الثانى ص ١٥ و ١٨ و ١٨٤ (من الطبعة الثانية) من كتاب « تاريخ الحركة القومية »

إبراهيم أفندي سعيد (باشا) . (عن الدقهلية) عبد الله أفندي هلال . (عن الجيزة)
عباس بك الزمر . (عن الفيوم) محمد بك جعفر . (عن بني سويف) سيد أحمد بك
زعزوع . (عن المنيا) حسن أفندي عبد الرزاق (باشا) . (عن أسيوط) مصطفى
أفندي خليفة (باشا) . (عن جرجا) عبد الرحيم بك حمادى . (عن قنا) الشيخ طايح
سلامه . (عن إسنا) الشيخ عبد الجليل على

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب السابق رئيسا
لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو أول من تولى رئاسة المجلس منذ إنشائه ،
وقد مرض على أثر تعيينه ، وتوفي في ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء دائمين في المجلس ،
وهم : عبد الرحمن نافذ أفندي قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد العباسى المهدي مفتى الديار
المصرية . السيد عبد الباقي البكرى نقيب الأشراف . الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط
الأرثوذكس : على باشا شريف . أحمد رشيد باشا . عبد القادر باشا حلمي ، محمد
رؤوف باشا . حسن حلمي باشا . اسماعيل يسرى باشا . حسن سري باشا . إبراهيم
أدهم باشا . عوض بك سعد الله (١)

وصدر مرسوم آخر بتعيين أحمد رشيد باشا أحد الأعضاء الدائمين ، وأحمد بك
عبد الغفار أحد الأعضاء المنتخبين وكيلين للمجلس ، ثم استقال أحمد رشيد باشا ، فعين
على باشا شريف وكيلًا للمجلس بدلا عنه (٢)

افتتاح المجلس

أعد مكان اجتماع المجلس بوزارة الأشغال (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) ،
 واجتمع لأول مرة يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٢٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) في الساعة
العاشرة صباحاً ، برئاسة محمد سلطان باشا وبحضور رئيس مجلس الوزراء والوزراء ،
 وكان الاجتماع سرى طبقاً لما يقضى به القانون النظامي ، ولم يسترع الافتتاح نظر الجمهور ،
 ولا اكثر الناس له ، ولا علقوا عليه أملاً ما ، وعند افتتاح الجلسة ألقى شريف باشا
رئيس مجلس الوزراء الكلمة الآتية :

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٧٦

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٤

« إن الأمر العالى الذى صدر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو القانون النظامى) يشير إلى أن اجتماع مجلس شورى القوانين يكون فى هذا اليوم اجتماعا غير اعتيادى وان جلساته الاعتيادية تعتبر من ابتداء يوم السبت عشرة صفر سنة ١٣٠١ الموافق أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، فحضرت مع سعادات باقى النظر يوم تاريخه لحضور هذا الافتتاح ، كما أنه تطبيقا لما تدون فى المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى المصرح بأن تعيين رئيس مجلس شورى القوانين والوكيلين يكون بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظر فقد اقتضت الإرادة السعيدة تعيين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس وصدر لى الأمر بذلك ، وبإقرار الحكومة وتصديق الارادة العلية تعيين سعادتلو أحمد باشا رشيد وأحمد بك عبد الغفار وكيلين إليه »

ثم ألقى سلطان باشا خطبة الافتتاح ، مبينا فيها اختصاصات المجلس والجمعية العمومية ، قال

« قد دعيت ثقة الحضرة الفخيمة الخديوية لرياسة مجلس شورى القوانين ، فصرت سعيداً لوجودى بين حضراتكم أيها الذوات والأعيان الذين اجتمعتم هنا بناء على ما للحضرة الخديوية وللحكومة السنية وللأهالى من الثقة فيكم ، واجتماعنا هو بقصد الاشتراك فى الأعمال المتعلقة بسن القوانين ، فاقبلوا منى جميل التحية ، وكونوا على يقين بأنى أقوم بما حملته على وظيفتى من الواجبات بدون غرض ، هذا وأقول ان من مقتضى وظائفنا النظر فى مشروع كل قانون وكل أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية قبل أن يصدر ذلك القانون أو تلك اللائحة ، وإن لم تقبل الحكومة رأينا فعملها أن تعلننا بالأسباب التى أوجبت عدم قبولها ، ويجوز لنا أيضا أن نطلب من الحكومة تقديم مشروعات القوانين أو اللوائح الإدارية التى يترأى أنها تأتى بالفائدة على البلاد ، ولنا أن ننظر فى العر ضحالات التى ترسل إلينا من طرف الحضرة الخديوية بالسكيفية المدونة بالقانون النظامى ، هذا وميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية يجب إرسالها لنا ويجوز لنا أن نبدى رأينا ورغباتنا فى كل قسم من أقسامها ، ثم تبعث هذه الآراء وهذه الرغبات إلى سعادة ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين لنا الأسباب الداعية لذلك ، وكذلك يرسل لنا فى كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة التى انقضت وأقفلت حساباتها لابتداء رأينا وملحوظاتنا فيه

« وتتكون الجمعية العمومية من حضرات النظار ومنا ومن الستة والأربعين الأعيان المندوبين من المدن والمديريات ، وأهم امتيازات هذه الجمعية هو أنه لا يجوز ربط أموال أو رسوم جديدة على الأطنان وسائر العقارات ، أو على المنقولات أو ربط عوايد شخصية في القطر المصرى إلا بعد المداولة بالجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه

» فإذا قمنا بهذه الوظائف حق القيام بالنشاط والتروى ، فنسكون قد أتينا بمساعدة الحكومة في أداء وظيفتها العليا ، وأتينا بلادنا بخدمات جليلة ، وحققنا بذلك ما أظهرته الحضرة الخديوية وجميع الأهالى من الأمل والثقة فينا « نسأل الله حسن المبدأ والمصير ، إنه على كل شىء قدير ، وبالإجابة جدير »

وفي عهد وزارة نوبار باشا عين سليمان باشا أباطه ، ومحمد بك (باشا) الشواربى عضوين دائمين بالمجلس بدلا من أحمد رشيد باشا المستقيل واسماعيل يسرى باشا الذى عين رئيسا لمحكمة الاستئناف الأهلية (مرسوم ٦ فبراير سنة ١٨٨٤)^(١)

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عين على باشا شريف رئيسا للمجلس بعد وفاة سلطان باشا ، وحسن حلى باشا وكيله بدلا من على باشا شريف ، وعين ابراهيم حلیم باشا عضوا دائما بالمجلس بدلا من حسن حلى باشا^(٢)

وفي ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ عين اسماعيل باشا محمد عضوا دائما فيه بدلا من محمد رؤوف باشا الذى عين ناظرا لديوان عموم الأوقاف^(٣)

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ عين عبد الله جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر والسيد محمد توفيق البكرى نقيب الأشراف عضوين دائمين بدلا من عبد الرحمن نافذ أفندى والسيد عبد الباقي البكرى لوفاتهما

وبقى على باشا شريف يتولى رئاسة المجلس طوال حكم الخديو توفيق حتى

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨٨

استقال في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤ في أوائل عهد الخديو عباس الثاني ، خلفه
عمر باشا لطفى (١)

انتخابات سنة ١٨٨٩

انتهت مدة نيابة الأعضاء المنتخبين لمجلس شورى القوانين ، وهى ست سنوات ،
سنة ١٨٨٩ ، فجرت الانتخابات التالية في أواخر سنة ١٨٨٩ ، طبقا لقانون الانتخاب
المتقدم ذكره ، وتم انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم :

(عن القاهرة) حسن بك مذكور (باشا) . (عن الاسكندرية والشغور) مصطفى
بك الطحان ، (عن الغربية) أحمد افندى الهرميل . (عن المنوفية) أحمد بك عبد
الغفار . (عن الشرقية) أحمد بك أباطه . (عن الدقهلية) جاد بك مصطفى .
(عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى . (عن القليوبية) محمد بك الفقى . (عن الجيزة)
الشيخ حسين عابدين . (عن الفيوم) طلبة بك سعودى . (عن بنى سويف) إبراهيم بك
الغمرأوى . (عن المنيا) أحمد افندى مرزوق . (عن أسيوط) مصطفى بك خليفه
(باشا) . (عن جرجا) السيد سرور شهاب الدين ، (عن مديرية الحدود) مصطفى بك
منصور . وعين أحمد بك الصوفانى وكيلًا للمجلس في مايو سنة ١٨٩٠

نظرة عامة

فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

استمر مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ يخيم عليه
الخضوع والاستسلام للاحتلال ، وبقي موقفه طوال هذه السنوات سلبيا محضا ، ولم تبد
منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت فيه روح المعارضة ، واقتصر عمله على

(١) وقد ظل عمر باشا رئيسا للمجلس إلى وفاته في يولييه سنة ١٨٩٩ ، ثم خلفه اسماعيل
باشا محمد من نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى وفاته في أبريل سنة ١٩٠٢ ، وخلفه عبد الحميد صادق باشا
الذى شغل هذا المنصب حتى استقال في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ ، وخلفه الأمير (السلطان)
حسين كامل حتى استقال في فبراير سنة ١٩١٠ ، خلفه محمود باشا فهمى ، وهو آخر من تولى
رأسه هذا المجلس ، إذا أُلغى هو والجمعية العمومية سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية
(انظر كتاب محمد فريد ص ١٥٧ و ٣٤٧)

النظر في المشروعات التي كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى في بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة ، ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له أى صوت في تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام على البلاد ، من تغلغل السيطرة البريطانية في شؤون الحكومة ، إلى القضاء على الجيش ، إلى استفحال الثورة المهدية ، ثم استقالة شريف باشا احتجاجا على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار وقرارها إخلاءه ، دون أن يحرك المجلس ساكنا ، أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة ، لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر ، وبقى المجلس خلال هذه المدة لا عمل له ، ولا أثر لوجوده

وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر في توجيه سياسة الحكومة ، في أى شأن من الشؤون ، بل كان موقفها من هذه الناحية كموقف مجلس شورى القوانين ، ويبدو لك هوان شأنها من أنها اجتمعت في إحدى دوراتها يوم ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٥ ، وعرضت عليها الحكومة الأمر العالى بقرض تسعة ملايين جنيه إنجليزى الذى سيرد الكلام عنه ^(١) ، فأقرته ، وكان قد صدر فعلا قبل اجتماعهما ، فكان الاجتماع عديم القيمة ، وصارح مصطفى باشا فهمى وزير المالية الأعضاء أن الحكومة إنما عرضت الأمر العالى على الجمعية لمجرد الإحاطة فقط . . . فكان هذا المظهر دالا على قيمة الجمعية في نظر الحكومة ، وأنها هى ومجلس شورى القوانين هيئتان استشاريتان ، لا حول لهما ولا سلطة ، ولا كرامة ولا عزة

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

سنة ١٨٨٣

في غمار الأحداث التي تعاقبت على البلاد في السنوات الأولى للاحتلال ، سطع في سماء مصر نجم زاهر ، لم يلبث مع امتداد الزمن أن صار بدرأ كاملاً ، يفيض على وادى النيل وساكنيه نور العدالة والطمأنينة والنظام والرقى ، ونعنى به إنشاء المحاكم الأهلية
نظرة تاريخية

يرجع إنشاء المحاكم الأهلية إلى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، قبل الاحتلال ، ففي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ، صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ^(١) وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

- ١ - وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها بالجريدة الرسمية ، « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فىكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً »
- ٢ - عدم سرىان القوانين على الماضى ، وصدر الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها ، أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة
- ٣ - رتبت اللائحة انواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والأسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية . وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسىوط ، « أما فيما يختص باستئناف

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة ، وكان اسمها في اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية

٤ - ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما يكون للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

٥ - تقرر في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل في وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قردى باشا ، وكان يتولى وزارة الحقانية في وزارة شريف باشا ، وقد صدرت في عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، إذ صدر الأمر الخديوى في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل كنخيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة ^(١) ، وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية ^(٢)

ولسكن استقالة وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العراقية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارة شريف باشا الرابعة اعتزمت افتتاحها ووضع القوانين التى تطبقها ، وعرض حسين نخرى باشا وزير الحقانية على مجلس الوزراء أمر الإسراع فى تشكيلها ، وكان محيطا بتفاصيل المشروع ، إذ كان رئيسا للجنة التى ألفت على عهد وزارة رياض باشا الأولى فى ٢٧ يوليه ١٨٨٠ لإنشاء المحاكم الأهلية ، فاستقر رأى المجلس على إصدار لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، مع تعديلات

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

يسيرة فيها ، أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والابرام ، ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائي الجديد على السودان ، وحذف النص الذي كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم الا بالضمانات المتقدم ذكرها ، ورأى المجلس وجوب الإسراع فى تشكيل المحاكم الجديدة من الرجال ذوى الكفاية للقضاء ، سواء من أعضاء المجالس المحلية القديمة^(١) أو من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة أو أتموا دراستهم القانونية فى أوروبا وفى مصر ، مع تعيين بعض القضاة الأجانب باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية ، وأكثر من واحد فى محكمة الاستئناف ، بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية

أما عن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فقد استقر رأى المجلس على اتباع قوانين المحاكم المختلطة كما كانت عليه ، أى القانون المدنى والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات ، أما قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فيجرى تعديلها بما يلائم حالة البلاد

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة بموجب الأمر العالى المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣^(٢) ، وهى كما تقدم مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ) صدر الأمر العالى بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها ، أما محاكم الوجه القبلى فلم تؤلف إلا فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩

(١) هى المحاكم الملغاة وكانت تسمى المجالس المحلية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية

وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى لمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحري، وهي (١) :

محكمة الاستئناف

اسماعيل يسرى باشا رئيس . سليمان بك نجاتي وكيل . إبراهيم رشدى باشا .
المسيو فليمنكس . المستر إيموس . المسيو مينار . المسيو همسكر . عبد الحميد صادق
بك . مصطفى شوقي بك . إدريس ثروت بك . إبراهيم حلیم بك . محمود فهمى بك .
شفیق منصور بك . أحمد بليغ بك (قضاة) (٢)

محكمة مصر الابتدائية

إبراهيم فؤاد بك رئيس . مراد بك وكيل . سليمان رؤوف بك . محمد كامل بك .
مسيو اندريس . مسيو لجريل . محمد سعيد بك . صالح ثابت بك . سليم كحيل بك . حنا
نصر الله بك (قضاة)

محكمة الاسكندرية

حسين واصف بك رئيس . يونس افندى يسرى وكيل . عمر رشدى بك . المسيو
دهلثس . ابراهيم شوقي افندى . عبد الغنى فكرى افندى . أمين عزى افندى . برسوم
حنين افندى (قضاة)

محكمة طنطا

اسماعيل صفوت بك رئيس . اسماعيل صبرى افندى (الشاعر الكبير اسماعيل باشا
صبرى) وكيل . سليمان يسرى بك . المسيو فابري . محمد افندى جوهر . سليم فؤاد افندى .
مصطفى رحى افندى (قضاة)

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

(٢) سمي قضاة محكمة الاستئناف فيما بعد (مستشارين)

محكمة بنها

أحمد ناني بك رئيس . عامر حموده بك وكيل . المسيو فان در جرخنت . خليل حلي
افندى . مصطفى شوقي افندى . محمود افندى العبانى . تادرس ابراهيم افندى (قضاة)

محكمة المنصورة

مصطفى رضوان بك رئيس . يوسف صدقي افندى وكيل . عبدالهاده افندى . محمد
منيب افندى . محمد على افندى . ابراهيم محمد افندى . المسيو جورج برنار . ميخائيل
شارويعم افندى . محمد افندى وصفى . حبيب نعمه افندى (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : جبرائيل كحيل بك . أحمد حشمت افندى . حامد
محمود افندى . أمين فسكرى افندى . عبد العزيز كحيل افندى
وعين وكلاء للنيابة كل من : اسماعيل ماهر افندى . حمد الله أمين افندى . على فائق
افندى . محمد زكى افندى . مسيحه لبيب افندى . محمد مجدى افندى (١)

وصدر أمر عال آخر فى يوم ٣٠ ديسمبر بجعل مركز محكمة بنها فى شبين الكوم ،
ومحكمة المنصورة فى الزقازيق ، لعدم تيسر مكانهما فى بنها والمنصورة

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاح المحاكم الأهلية ، فى منتصف الساعة
السادسة (بحسب الوقت العربى) من ذلك اليوم توجه رؤساء وقضاة هذه المحاكم إلى
سراى عابدين ، وقدمهم حسين خفرى باشا وزير الحفانية إلى الخديو توفيق باشا ، وألقى
بين يديه الكلمة الآتية :

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

مولاي :

« من يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العالية لإصلاح شئون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها ، وهام يا خديونا الأجل ، الرجال الذين دعيتهم ثقتكم العالية لإحقاق الحق في محاكمكم المحمية »

ولما أتم فخرى باشا كلمته التفت الخديو إليه وإلى القضاة ، وألقى عليهم الكلمة الآتية :
« لقد سرتني اجتماعكم لدى في هذا اليوم المبارك الذي أعد لافتتاح المجالس التي انتظمت ، وأشكر هممتكم ، والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل

« ومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالي والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، والسير على وفق ما تقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليلبغ العدل بذلك مبلغه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره ، وتعلمون زيادة ميل ورغبتى في حب العدالة والإنصاف والانسوى في الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير ، ومن عهد ما استوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكاري متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح ، ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكفالة لاجراء الاحكام وتنفيذها تطبيقا للقوانين ، وإنفاذ هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة في شئون ذوى المصالح ، لاتأخذهم في الحق لومة لائم ، ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة ، وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم إبه من الأهلية واللياقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التي يعتمد بها ويستند إليها في تحميلكم هذه الوظائف الجليلة ، وأملى ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تساءلوا المسالك الحميد الأثر ، ومن الله التوفيق والاستقامة »

ثم حلف رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومي (السير بنسون مكسويل)
اليمن بين يدي الخديو ، بأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق ، وبعد أن جلسوا هنيهة انصرفوا وتوجهوا إلى سراى المحكمة بباب الخلق ، يصحبهم حسين فخرى باشا ؛ حيث

أعلن افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية ، وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« يا حضرات القضاة :

« لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك ، قد وجه الجنب العالى - حفظه الله - أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد واصطلاحات بلادنا على قدر الامكان ، ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض ، والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية ، وبناء على ماتعهده فيكم الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ، ألا وهى القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم ، مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف

« وقد اجتمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ، ومحكماتها الأهلية أيضا « ولهذا فإنى أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتحتان من يومنا هذا ، ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين « نسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموما فى حسن اجتهدكم وإخلاصكم ، وأن يقرن بالنجاح أعمالكم «

وبعد أن أتم كلمته أجابه اسماعيل يسرى باشا رئيس محكمة الاستئناف بقوله :

« بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنية على ما بذلتموه من الهمة فى إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشكركم أيضاً على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا فى أعمالنا القضائية « ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر والاسكندرية ووطنطا وبها والمنصورة اليمين أمام محكمة الاستئناف ، وحلف رؤساء أقلام النائب العمومى ووكلاؤه اليمين بين يدي وزير الحقانية ، ثم توجه القضاة إلى وزارة الحقانية فاستقبلهم نحرى باشا وقدمهم إلى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، فهنأهم بتقلد مناصبهم وشكروا له ثقة الحكومة بهم

أول جمعية عمومية لمحكمة الاستئناف

واجتمعت الجمعية العمومية الأولى لمحكمة الاستئناف بمصر يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٢ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ هـ) برئاسة إسماعيل يسرى باشا رئيس المحكمة ، وحضور كل من : سليمان بك نجاتى وكيل المحكمة ، وأحمد بك بليغ ، وعبد الحميد بك صادق ، ومحمود بك فهمى ، وإدريس بك ثروت ، والمسيو مينار والمسيو فليمنكس والمسيو همسكرى والمستر إيموس ، وإبراهيم بك حلیم ، ومصطفى بك شوقى أعضاء ، والسير بنسون ماكسويل النائب العمومى ، وتخلّف إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة عن الحضور لانتدابه بأمورية من ديوان (وزارة) الداخلية

وافتتح إسماعيل يسرى باشا جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

« إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار فى طريق العدل ونفذ أحكامه ، لا يخفى أن من خلال الكمال التى تنافس فيها كل دولة ، وتفتخر بها كل أمة ، إيجاد القوانين التى بها تحفظ الأموال ، وتحقق الدماء ، وتصان الأعراض ، ولا تكون تمسيتها إلا برجال عفوفى النفس طاهرى الذیول ، لا يميلون مع الأهواء والأغراض ، والسعيد من اقتدى فى الكمال بغيره ، واقتفى اثره فى استقامة سيره

« سادتى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل والحرية وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتمدن ، وبهما انتظام الملك ودوامه

« سادتى : الملك بستان والعدل سياجه ، وما لا يضان لا يدوم حفظه

« سادتى : قد آن لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يهنئ نفسه ، ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شمس توفيقها من مطالع السعادة ، وأينعت به غصون فضلها من مجامع الإفادة ، الا وهو قانون المحاكم الأهلية النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام وانتقاء من وثقت به للقيام بأعباء هذه المهمة ، من القضاة والحكام

« سادتى : قد تخلت حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، وتخلت عن مسئولية الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بمحضراتكم فى تأدية هذه الوظيفة الشريفة ، التى

من شأنها النسوية بين القوى والضعيف في الأحكام ، والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون

« سادتي : لا تحسبن العلم منحصراً في أخذ المال من يد مالكه بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحق ، فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات وإنصاف المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق ، قد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم ، فعلياً أن نتعاضد على إنجازهِ على الوجه المستقيم

« سادتي : المشاورة أصل من أصول الدين ، وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه في كتابه أشرف النبيين ، وما ألفت المحاكم إلا لهذا القصد الجليل ، وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل في مبدئه ومنتهاه »

وبعد ذلك تداولت الجمعية في تأليف دوائر الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ولجنة الاحانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها ، ثم انتهى الاجتماع

التعيينات القضائية لمحاكم الوجه القبلي

وفي ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ صدرت التعيينات القضائية الأولى لمحاكم الوجه القبلي ، وهي :

محكمة بني سويف

يحيى ابراهيم افندى (رئيس) . سليم فؤاد افندى (وكيل) . محمد صالح افندى .
حسن جلال افندى ، مصطفى سامى افندى . أحمد حامى افندى . مصطفى واصف افندى .
يسى عبد الشهيد افندى . قاسم أسعد افندى . حسن السبكى افندى (قضاة)

محكمة أسيوط

حسين ثابت افندى (رئيس) . مصطفى فهمى افندى (وكيل) . أمين على افندى .
أحمد زيور افندى . على ميمش افندى . مرقص غالى افندى . على أحمد بك . أحمد عبد
الله افندى . عبد المجيد فريد افندى . محمود رشاد افندى (قضاة)

محكمة قنا

محمد مصطفى افندى (رئيس) . محمد مظهر افندى (وكيل) . محرم غانم افندى ،
برسوم جريس افندى . أبو النعمان عمران افندى . حسن حسنى افندى . على كمال
افندى . على حسين افندى . محمد وهبى افندى . احمد فتحى افندى (قضاة)

النياية

وعين رؤساء للنياية كل من : قائم أمين افندى . أحمد فتحى زغول افندى . محمد
النجارى افندى

وعين وكلاء للنياية كل من : أحمد طلعت افندى . أنطون حمصى افندى . على جلال
افندى . محمود على افندى . محمد عبد الفتاح افندى . أحمد حمدى افندى

* * *

هذا ، وقد أخذت المحاكم الأهلية من عهد إنشائها تؤدي مهمتها الجليلة في بلاد القطر
كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس في النفوس
روح الطمأنينة والشعور بالكرامة والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت
المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما
استقر الأمن والنظام ، كل أولئك كان له الأثر الكبير في ارتقاء أخلاق الشعب ،
وتقدم البلاد في ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ،
هذا إلى أن القضاء والمحاماة قد خرجا للبلاد طائفة كبيرة من أعلام الفكر والقانون ،
والنشرية والتأليف ، والأدب والخطابة ، والسياسة والاجتماع ، فالنظام القضائي في مصر
له فضل على البلاد عظيم ، وله الأثر الذي لا ينكر في نهضتها القومية

الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فإن الحرب العراقية كبذمتها خسائر فادحة ، وخاصة لما أصاب الإسكندرية من ضربها بالمدافع ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المباني التي احترقت ، والنهب التي ضاعت ، أضف إلى ذلك أن إنجلترا قد اضطرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً ، وإغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم في المناصب العليا ، وزاد في نفقاتها ما تكبدته من الخسائر في السودان ، وما بذلت من الأموال للإنفاق على التجاريد التي أنفذتها لمقاومة ثورة المهدي ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفاتها زيادة مضطردة أدت إلى ظهور العجز في الميزانية

وكان القانون المعروف بقانون التصفية^(١) الصادر سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨٨٩٧٨٤ ر. جنية فقط ، بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها ٦٨١٤٨٦ ر. جنية مصري) ، وما يبق من الإيرادات ، أي ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وكذلك كان حق الحكومة المصرية في الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا ، وموافقة دائي مصر ، وأن يكون الغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية

فرأت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغل يدها عن التصرف في شؤون مصر المالية ، ويجعل الموارد المخصصة للحكومة المصرية لا تنفي بنفقاتها الباهظة ، وأنه لا بد لها من الرجوع إلى الدول لتعديل هذه القيود ، والترخيص بعقد قرض لمصر ، لسد هذا العجز الطارئ

(١) راجع تفصيل الكلام عنه في كتابنا (الثورة العراقية) ص ٥٢

مؤتمر لندن وإخفاقه

يونيه سنة ١٨٨٤

فأرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا مذكرة تلغرافية في ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، يدعوهم إلى عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة ، للمفاوضة في شؤون مصر المالية ، والنظر في أمر تعديل قانون التصفية ، ومدى هذا التعديل (١)

كانت هذه الدعوة في ذاتها مظهر آ من مظاهر الحماية البريطانية ، لأن إنجلترا قد دعت الدول إلى عقد مؤتمر للنظر في شؤون مصر ، دون أن تكون لها صفة في ذلك ، سوى الحماية المقنعة التي فرضتها عليها ، وكان في صدور الدعوة من إنجلترا دون مصر إهدار لشخصية مصر واستقلالها ، وافتيات على حقوقها ، وبخاصة لأنها لم تدع إلى المؤتمر ، ولم يكن لها فيه مندوب ينوب عنها ، ولم تكن الدعوة في ذاتها لصالح مصر ، لأن عقد مؤتمر للمفاوضة في شؤون مصر المالية ، دون السياسية ، معناه إطلاق يد الإنجليز في مصر ، وتمكينهم من التصرف في أموالها ، ولو كانت الدول الأوروبية تريد الخير لمصر ، لانتهزت هذه الفرصة ، لوضع حد للاحتلال البريطاني ، وقد أظهرت فرنسا رغبتها في « المفاوضة في مسائل أخرى تتصل بهذه الدعوة » ، وكانت ترمى بذلك إلى تحديد أجل الاحتلال ، فلم تسكت إنجلترا لهذا التلييح ، وكل ما فعلته أنها أجابت فرنسا على مساوماتها بمذكرة اللورد جرانفيل في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ، قال فيها :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن في مصر وستتقترح عند نهاية الاحتلال الإنجليزي أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الحياد ، على غرار بلجيكا ، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها ، (٢)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٥

(٢) كتاب اللورد جرانفيل في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ - الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٨٤

وثيقة رقم ٤ ص ٢١

وبديهي أن هذا الوعد لم يكن عليه مسحة الجد ، بل كان واحداً من شتى العهود الكلامية التي كررتها إنجلترا في شأن الجلاء ، دون أن تحترم منها عهداً ^(١)

أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يأتي :

٤,٣٩٧,٠٠٠ ج الإيرادات (عدا المخصصة للدين العام)

٥,٢٤٧,٠٠٠ ج المصروفات

٨٥٠,٠٠٠ ج العجز

وأن حسابات سنة ١٨٨٣ كانت كما يأتي :

٤,٣٣٧,٠٠٠ ج الإيرادات

٥,٩٧٢,٠٠٠ ج المصروفات

١,٦٣٥,٠٠٠ ج العجز

وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ بلغت ١٧٤,٠٠٠ ج ، وفي سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥,٠٠٠ ج ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر في ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢,٠٠٠ ج ، منها ٣٦٠,٠٠٠ ج لجيش الاحتلال

وجاء في هذه المذكرة أن مجموع العجز في حسابات الحكومة كان ما يأتي :

١٦٠,٠٠٠ ج عجز سنة ١٨٨١

٨٥٠,٠٠٠ ج » » سنة ١٨٨٢

١,٦٣٥,٠٠٠ ج » » سنة ١٨٨٣

٥١٢,٠٠٠ ج » » سنة ١٨٨٤

٣,٩٥٠,٠٠٠ ج التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ عدا ما دفع سنة ١٨٨٣

١,٠٠٠,٠٠٠ ج نفقات إخلاء السودان

٨,١٠٧,٠٠٠ جنيه

واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر في حاجة إلى عقد قرض جديد
مقداره ثمانية ملايين جنيه^(١)

وقد لبت الدول دعوة إنجلترا ، واجتمع المؤتمر بلندن في يونيه سنة ١٨٨٤ ، ولكن
المؤتمرين لم يتفقوا رأياً في طريقة تسوية حالة مصر المالية ، فانفض المؤتمر في ٢ أغسطس
على غير جدوى ، وأخفقت الحكومة البريطانية مؤقتاً فيما قصدت إليه

إيفاد اللورد نورثبرك إلى مصر

أرادت إنجلترا أن تستر إخفاق مؤتمر لندن ، فأوفدت في أغسطس سنة ١٨٨٤
اللورد نورثبرك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق ، ومن رجالها الماليين
والسياسيين إلى مصر ، حاملاً لقب « مندوب سام » ، مهمته درس الحالة في مصر ،
وتعرف النصائح التي يحسن بذلها للحكومة المصرية ، لكي تستأنف بحث ما أخفق فيه
مؤتمر لندن

جاء اللورد نورثبروك إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤^(٢) في عهد وزارة
نوبار باشا ، وكان يصحبه الجنرال اللورد والسلي قائد الحملة التي أعدها إنجلترا لانقاذ
غردون^(٣) ، فاستقبلا استقبالا فخماً في الاسكندرية والقاهرة ، وزار اللورد نورثبروك
الخدوي توفيق باشا ، وتبودلت الزيارات بينه وبين الوزراء ، وأخذ يزور المصالح
والدوائين ، ويستقبل الموظفين والأعيان ، كأنه الحاكم بأمره ، وأخذ يفحص حالة
البلاد السياسية والمالية ، وبايعازه أبلغت الحكومة أعضاء صندوق الدين في ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٤ وجود عجز مقداره ١٩٨٥٨٨ ج ، وأن حالة الخزانة في شهر أكتوبر تدل
على وجود عجز جديد مقداره ٣٢٧٤٧ ج ، وإذا استمرت الحال كذلك فإن الحكومة
ستضطر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين ، ولا يجوز أن تسلك هذا السبيل ، لذلك قرر
مجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام ، وأن الإيرادات التي كانت مخصصة بموجب

(١) مذكرة اللورد جرانفيل إلى الدول وملحقها . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤

وثيقة رقم ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) سيرد الكلام عنها في الفصل التاسع

قانون التصفية لصندوق الدين لاتدفع له ، بل ترسل إلى خزانة وزارة المالية ، وأصدرت الوزارة أوامرها إلى مديري المديرية المخصص لإرادتها للدين ، وإلى مديري الجمارك والسكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، بالسكف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين ، فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد (١)

كان هذا القرار نقضاً لقانون التصفية ، وقد عدته الدوائر الأجنبية (انقلاباً مالياً) ، واحتج عليه معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين ، فأجاب نوبار باشا على احتجاجهم بأن الضرورة قضت باتخاذ هذا القرار ، وقد بلغ ما استولت عليه الحكومة من حساب صندوق الدين تنفيذاً لهذا القرار ٢٥٠ ألف جنيه ، فرفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة ، بإلزامها برد ما أخذت من المال ، فأصدرت المحكمة المختلطة في ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها في هذه القضية الهامة ، وهو يقضى بإلزام الحكومة رد المبلغ إلى خزانة صندوق الدين

لم يطل اللورد نورثبروك إقامته في مصر ، إذ رأى أن التسوية المالية لا تتم إلا بموافقة الدول ، فبارحها في أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بعد أن أخفق في مهمته الحقيقية

توقيع اتفاق لندن

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

فعادت إنجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأخرى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا) ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضات من جديد المشروع الذى سبق لفرنسا أن قدمته في مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها إلى الاتفاق ، كما استمالت ألمانيا والروسيا بأن جمعت لكل منهما عضواً في صندوق الدين ، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وخواه أن تضمن الدول الست إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجلىزى بفائدة لا تزيد عن ٣ ونصف في المائة ، وخصص لفوائد واستهلاك هذا القرض قسط سنوى قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه انجلىزى ، يؤخذ من الإيرادات

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، على أن يدفع من القرض ما يكفي لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، ثم لسد عجز الخزانة المصرية ، وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف في هذا القرض ، فيخصم منه أولاً المبالغ اللازمة للتعويضات ، ويدفعها إلى أربابها لحساب الحكومة المصرية ، تنفيذاً لقرارات لجنة التعويضات ، ويدفع باقي القرض إلى الحكومة ، تبعاً لحاجاتها ^(١)

وحددت المصروفات العادية السنوية للحكومة بمبلغ ٢٣٧٠٠٠ ٥٠٠ جنيه ، ونص على ذلك في المرسوم الخديوي الذي صدر بالقرض الذي اتفقت عليه الدول

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

واقترن هذا الاتفاق « بتصريح » بتاريخ ١٧ مارس ، اتفق عليه مندوبو الدول السبع التي اشتركت في توقيع الاتفاق ، يتضمن الشروط الآتية :

(أولاً) ترخص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض المذكور

(ثانياً) قبلت الدول أن تسرى على رعاياها ضريبة الأملاك المبنية (العوايد) ، كما صدر بها مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأن تسرى عليهم ضريبة أوراق الدمغة والباطنطه ، وكان الأجانب لا يلتزمون بهذه الضرائب من قبل

(ثالثاً) التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذي يكفل حرية الملاحة في قناة السويس ، وتشكيل لجنة مؤلفة من مندوبي الدول السبع ، تجتمع بباريس يوم ٣٠ مارس ، لتحضير مشروع هذا النظام ، على أساس تلغراف الحكومة البريطانية إلى الدول بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ ^(٢) ، ويحضر اللجنة مندوب عن الخديو بصوت استشاري (تأمل !) ، وأن يعرض هذا المشروع على الدول السبع ، فإذا وافقت عليه تتخبر مع الدول الأخرى لإقراره

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ ، وقد نشرنا نص الاتفاق والتصريح المرافق له في قسم الوثائق التاريخية

(٢) يتضمن هذا التلغراف مقترحات الحكومة البريطانية في شأن القناة ، وخلاصتها أن تكون حرة لمرور جميع السفن في جميع الأوقات ، وأنه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات حربية وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون واستحكامات على ضفتي القناة أو في جوارها

القرض المضمون

٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى اتفاق لندن بفائدة ٣ فى المائة ، وقيمته الحقيقية ٨٠٠٠٠٠ ر ٧٧٥٠٠ جنيه مصرى ، وهو المسمى القرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة فى اتفاقية لندن ، وحدد فيه للبصروفات العادية مبلغ ٢٣٧٠٠٠ ر ٥ جنيه من الإيرادات الحرة ، أى غير المخصصة للدين العام ، مع إمكان زيادته فى بعض الأحوال ، وإذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ؛ وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها

وصار هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة ، كما كان قانون التصفية من قبل

وغنى عن البيان أن إبرام اتفاق لندن على النحو المتقدم ، يرجع إلى نفوذ السياسة البريطانية ، وتردد السياسة الفرنسية ، وكان الباعث على قبوله من الدول الأوروبية عامة رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فهو مظهر من مظاهر التواطؤ بين تلك الدول وإنجلترا على هضم حقوق مصر ومساعدة إنجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية ، ويبدو هذا التواطؤ جلياً من أن الدول المشتركة فى الاتفاق لم تتعرض لمركز الاحتلال ، ولا طالبت إنجلترا باحترام الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ، فلا غرو أن هدت إنجلترا إبرام هذا الاتفاق فوزاً لسياستها فى المسألة المصرية

الفصل السادس

مفاوضات درومند ولف

بشأن الجلاء

١٨٨٥ -- ١٨٨٧

هى مفاوضات اقترحت الحكومة الانجليزية إجراؤها مع تركيا بقصد تجديد موعد للجلاء عن مصر ، وبيان شروطه ، وقد شغلت هذه المفاوضات سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ الى يولييه سنة ١٨٨٧ ، وانتهت على غير نتيجة

وقد يبدو غريباً أن تقترح انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا فى شأن الجلاء ، فهل كانت حقيقة جادة فى رغبتها الانسحاب من مصر حتى تتفاوض فى هذا الصدد ؟

إن الظروف والملايسات لا تدل مطلقاً على هذه الرغبة ، وإنما هى مظاهر أرادت بها أن تكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأى العام فى مصر وفى مختلف البلدان ، وتلقى فى روعه أنها لا تنوى البقاء فى مصر ، وأنهارغبة فى احترام المعاهدات ، وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية عندها ، وتخفف حدة المقاومة التى يثيرها الاحتلال فى النفوس ، لأن الدخول فى المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ، مادامت المفاوضات جارية ، وقد أفلحت انجلترا فى مد أجل مفاوضات درومند ولف سنتين متعاقبتين ، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً فى البلاد

استقالة وزارة جلاستون

وتأليف وزارة سالسبرى

ان وزارة المستر جلاستون Gladstone هى التى فى عهدها وقع الاحتلال ورسخت قدمه فى مصر وأقيمت قواعد الحماية المقنعة التى بسطتها انجلترا على البلاد ، وقد بقى جلاستون يتولى الحكم الى أن استقالت وزارته فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، على اثر قرار

أصدره ضدها مجلس العموم ، فخلفتها وزارة المحافظين برئاسة اللورد سالسبرى Lord Salisbury ، وكان أول عمل له في المسألة المصرية إفاده السير هنرى درومندولف Sir Drummond Wolff الى الاستانة لمفاوضة الحكومة التركية في شأن الجلاء عن مصر وتحديد مواعده

مجيء درومندولف الى الاستانة

وصل السير درومندولف الى الاستانة يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، حاملا لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشؤون المصرية » ، وقابل السلطان عبد الحميد ، باسطا أمله في أن تصل الحكومتان الى اتفاق في الشؤون المصرية ، وبعد أن التقى برجال الحكومة التركية ، أسفرت مفاوضاته الاولى عن اتفاق وقع عليه هو ووزير خارجية تركيا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وفخواه إفاد مندوب سام (قوميسير) عثمانى ، وآخر انجليزى ، الى مصر ، تكون مهمتهما الاشتراك مع الخديو في إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبجث التغييرات التى يحسن إدخالها فى نظام الإدارة المصرية

وهذه المهمة فى ذاتها تدل على أن انجلترا لم تكن تنوى الجلاء ، فان الجلاء لا يتفق مع إعادة تنظيم الجيش المصرى ، أو إدخال تغييرات فى نظام الإدارة المصرية ، بل تتم هذه المهمة عن نية الانجليز فى البقاء ، لافى الجلاء

واشتمل الاتفاق على أمر آخر ، وهو أن على المندوب السامى العثمانى الاتفاق مع الخديو لإعادة الهدوء فى السودان ، على أن يطالع المندوب السامى الانجليزى على مفاوضاته فى هذا الصدد ، وأن لا ينفذ شئ يتعلق بهذا الغرض إلا بعد موافقته ، وإذا لم يبق شك فى سلامة الحدود المصرية وانتظام الحكومة المصرية واستقرارها ، فالمندوبان الساميان يقدمان تقارير الى حكومتيهما ، وبعد ذلك تبادل الحكومتان اترأى لقد معاهدة تتضمن جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، وتحديد مواعده المناسب (١)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ص ١

أحمد مختار باشا الغازى

وتنفيذاً لهذا الاتفاق جاء السير درومند ولف إلى مصر ، فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ (١) وعين السلطان أحمد مختار باشا (الغازى) مندوباً سامياً لهذه المهمة ، لجاء فى ديسمبر من تلك السنة (٢) والتقى بالسير ولف ، وقابل كل منهما الخديو توفيق باشا ، وأبدى الخديو اهتمامه بهذه المفاوضات ، ورغبته فى أن يتولاها بنفسه لما لها من الأهمية ، وتباحثوا فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكلف مختار باشا وضع تقرير فى هذا الشأن ، فقدم تقريرين يتضمنان وجوب زيادة عدد الجيش المصرى إلى ١٦,٨٠٠ مقاتل ، وأعرب عن أمله فى أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن المبلغ الذى تتقاضاه من مصر سنوياً نفقات لجيش الاحتلال ، ومقداره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب ، وبضمه إلى ميزانية الجيش يكون فيها الكفاية للإنفاق على الجيش المصرى ، وأبان ضرورة استعادة دنقلة تمهيداً لاسترداد السودان وإخماد الثورة المهدية التى كانت وقتئذ فى إبان انتصارها ، رغم وفاة المهدي ، وقال إنه لا يمكن إخماد هذه الثورة بواسطة جيش انجليزى ، أو جيش مختلط مؤلف من جنود انجليزية وجنود مصرية ، بل لابد لقمعها من جيش مصرى ، وأن العلاج الناجع لهذه الثورة هو إعادة تنظيم الجيش المصرى بقيادة ضباط مصريين أو أجانب ممن قضوا فى خدمة الجيش مدداً طويلة حتى أصبحوا كالمصريين ، واقترح الاستغناء عن منصب السردار (الذى كان انجليزياً) ، وأن يحل محله رئيس أركان الحرب ، كما اقترح إنقاص الرواتب الباهظة التى كانت تؤدى للضباط الإنجليز ، للاقتصاد فى نفقات الجيش ، وقدر نفقات هذا الجيش بمبلغ ٤١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، ولما كانت ميزانية الجيش تبلغ وقتئذ ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، يضاف إليها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه المخصصة لجيش الاحتلال ، فيكون مجموعها ٣٣٠,٠٠٠ جنيه ، والباقي ٨٥٠,٠٠٠ جنيه يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى أبواب الميزانية الأخرى . وقال إنه على اثر تأليف هذا الجيش يكون من الواجب أن تنسحب الجنود الإنجليزية من الحدود المصرية والسودانية ، ويحل هذا الجيش محلها ، متخذاً دنقلة قاعدة عسكرية لأعماله ، وقال إن مجرد وجود جيش إسلامى وإعداده

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٥

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥

لاسترداد السودان ، يوقع الفرقة والانقسام بين زعماء القبائل السودانية ، ويساعد الجيش على إتمام مهمته (١)

لم تسكن هذه المقترحات مما تقصده الحكومة الانجليزية في مفاوضات درومند ولف ، لأن تأليف جيش مصري ضباطه من الوطنيين ، وإلغاء منصب السردار الانجليزي ، وإخماد ثورة السودان ، كل ذلك مما لا يتفق مع مقاصدها الاستعمارية ، فلا غرو أن أجابت على مقترحات مختار باشا بمذكرة قدمها السير درومند ولف في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٦ ، تتضمن رفض هذه المقترحات ، فقد أثبت الموافقة على استرداد دنقلة ، وتمسكت «بالنصيحة» التي أبدتها للحكومة المصرية في إخلاء السودان ، وبأن لا تتجاوز حدود مصر الجنوبية وادى حلفا ، وقالت في مذكرتها أن لضرورة لزيادة عدد الجيش المصري إلى القدر الذي اقترحه مختار باشا ، لأن حالة الميزانية المصرية لا تسمح بهذه الزيادة ، ونوهت إلى ما اقترحه اللورد دفرين في تقريره من جعل عدده ستة آلاف فقط ، واقترح الكولونيل فريزر في مؤتمر لندن جعله خمسة آلاف ، ثم اقترح اللورد نورثبروك جعله سبعة آلاف ، ورفضت أيضاً التنازل عن المائتي ألف جنيه التي كانت تدفعها مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وتمسكت ببقاء الضباط الانجليز في الجيش المصري برئاسة السردار الانجليزي (٢)

فكان هذا الرد إيذاناً بأنها لا تنوى قط الجلاء عن مصر ، وقد صرح الكونت دوني D'Auny معتمد فرنسا في مصر وقتئذ في حديثه عن هذه المذكرة مع السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) أن موقف الحكومة البريطانية يبدو متناقضاً مع حديثها عن الجلاء (٣)

وفي خلال هذه المفاوضات سقطت وزارة سالسبري في أواخر يناير سنة ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة جلاستون ، ثم سقطت هذه في يونيه سنة ١٨٨٦ ، وأعتبت وزارة سالسبري من جديد ، فاتخذت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة ذريعة لوقف المفاوضات

(١) عن تقرير أحمد مختار باشا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٣

(٢) مذكرة السير درومند ولف إلى مختار باشا . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٦

وثيقة رقم ١٩

(٣) المرجع السابق وثيقة رقم ١٨

مؤقتاً ، اكنساباً للوقت ، ولم يكن يضيرها الانتظار لأنها في الواقع تحتل البلاد ، ولأن
في بقاء المندوب العثماني والمندوب الانجليزي في القاهرة ما يشعر أغلبية الأهلين أن هناك
مساعي من الجانبين في سبيل التفاهم والاتفاق ، فتضعف روح المقاومة الأهلية ، وهذا في
ذاته أعظم مكسب للانجليز

ثم استؤنفت المفاوضات في الاستانة بين السير درومندولف والباب العالي ، وطالت
على غير جدوى ، لأن الحكومة التركية كانت تلح قبل الاتفاق في تحديد موعد للجلاء ،
وأخيراً أذن اللورد سالسبري للسير ولف أن يحدد موعد الجلاء بثلاث سنوات للقاهرة ،
وخمس بالنسبة لسائر القطر المصري

اتفاقية الاستانة

٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وعلى هذا الأساس اتفق المفاوضون من الجانبين على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية
الاستانة ، تضمنت أن تجلو الجنود الانجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها
(أى في سنة ١٨٩٠) ، إلا إذا تبين في ذلك الحين احتمال خطر داخلي أو خارجي يقتضى
تأجيل موعد الجلاء ، ففي هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا
الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام
الجلاء ، وعندئذ تتمتع مصر بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود
إلى مصر واحتلالها في حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، على أنه في حالة وجود مانع
أدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى في مصر طول مدة
احتلال الجيش البريطاني (١)

يتبين من هذه النصوص أن انجلترا لم تسكن تقصد إلا تسويغ مركزها في مصر ،
وجعل احتلالها شرعياً ، لأنها قدرت إمكان احتلالها بعد الجلاء باشتراكها مع تركيا ،
وقد تبين من حوادث سنة ١٨٨٢ مبلغ بطلان الحكومة التركية في إرسال قواتها ، فهذه
المعاهدة تخول انجلترا وحدها احتلال مصر ، وقد ظهر هذا القصد مما ورد في المادة الخامسة

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

من الاتفاقية ، إذ جاء فيها : « وفي حالة وجود مانع لدى تركيا من إرسال قواتها إلى مصر فإنها تسكتفي بإيفاد مندوب عنها » ، ومعنى ذلك أن تتكرر مأساة سنة ١٨٨٢ : ، وتخلق إنجلترا من الذرائع مثل ماخلقته لضرب الاسكندرية ، وتأخر تركيا عن إرسال جيشها إلى مصر ، فتحتلها إنجلترا وحدها ، ويكون احتلالها شرعياً يستمد وجوده من المعاهدة ؛ وفي ذلك يقول اللورد ألفريد ملنر : « إن النقطة الهامة في هذه الاتفاقية هي الاعتراف بحق بريطانيا في إعادة احتلال مصر ، حقاً إن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولكن بما ان تركيا ليست في أى وقت مستعدة للعمل السريع ، فإن اشتراكها في هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون إنجلترا وحدها هي التي تتولى قمع الاضطرابات ، (١) وقد كانت الاتفاقية لم يزل ينقصها ، لكي تحوز قوتها القانونية ، تصديق السلطان ، فاعترض عليها مختار باشا ، وعارض فيها سفيرا فرنسا والروسيا ، لما فيها من تمييز مركز إنجلترا في مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وأسفرت هذه المساعي عن إحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تكن ، وبذلك انتهت مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وغادر الاستانة في يولييه سنة ١٨٨٧

أما مختار باشا فقد استمر في مصر ، رغم إخفاق هذه المفاوضات ، لأنه اعتبر أن مهمته هي مطالبة إنجلترا بالجلء ، وهذه المهمة لا تنتهي إلا بتمام الجلء ، فلا غرو أن سخط الانجليز على بقائه في مصر ، ولقد صرح هو في غير مرة أنه يعد نفسه « احتجاجاً حياً على الاحتلال » ، ومن هنا جاء عطف الشعب عليه ، إذ كان يرى فيه رمزاً للاحتجاج على الاحتلال الأجنبي

ويلزمنا أن نعترف بأن عدم توقيع اتفاقية الاستانة لم يكن في ذاته مكسباً للقضية المصرية ، إذا لم تعقبه مطالبة إنجلترا بالجلء عن مصر ، أما ما فعلته فرنسا من معارضة في توقيع هذه الاتفاقية ، ثم ترك إنجلترا بعد ذلك تفعل في مصر ما تشاء ، فهذا في الواقع هو مكسب لإنجلترا ، ومظهر من مظاهر اضطراب السياسة الفرنسية في المسألة المصرية ، وفي ذلك تقول مدام جوليت آدم في مقالة لها نشرتها في فبراير سنة ١٩٠٤ بمجلة (القول الفرنسي في الخارج) (٢) منتقدة سياسة فرنسا حيال المسألة المصرية :

(١) إنجلترا في مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر ص ١٢٣ طبعة سنة ١٩٢٠

(٢) نشر اللواء تعريبها في عدد ٦ مارس سنة ١٩٠٤

« لقد كانت اتفاقية (درومندولف) عقد ناقصاً ، ولكنها كانت أفضل من لا شيء ، ففيها حددت إنجلترا تاريخ الجلاء ، وكانت فقرة واحدة منها تتضمن خطراً حقيقياً ، وخصوصاً في يد إنجلترا ، وهي التي حفظت فيها لنفسها الحق في احتلال مصر مرة أخرى إذا حدثت فيها اضطرابات جديدة ، وقد بذلت فرنسا ومعها روسيا غاية الجهد في منع السلطان من التوقيع على هذه الاتفاقية ، فماذا عوضتها فرنسا ؟ بم أثبتت للمصريين رغبتها الأكيدة في نهو أجل الاحتلال ، والحصول على ذلك الميعاد الذي ضربته الانجليز ؟ وإذا كانت قد اعترفت بمبدأ الجلاء ، فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصالحتنا ؟ كلا ؛ لم تعمل فرنسا شيئاً ما ، وارتكبت بذلك خطأ لا يمحى ولا يزول ، حيث سمحت لإنجلترا أن تقول : « لقد سلكت مسلك الشرف والاستقامة ، ولكنكم رفضتم اقتراحى بشأن الجلاء » ، ولقد اعتقد المصريون يومئذ أن فرنسا تعد مشروعاً أوضح وأتم من مشروع (درومندولف) ، وانتظروا ظهوره ، ولكن انتظارهم كان عبثاً ، ولم يروا بعد الانتظار الطويل إلا (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ مع إنجلترا !

وكتب (اللواء) في عدد ١٣ ابريل سنة ١٩٠٤ لمناسبة عقد (الاتفاق الودى) بين فرنسا وإنجلترا يقول : « إن فرنسا التي ألحت على السلطان في عدم التوقيع على معاهدة درومندولف ، وبذلت كل جهدها لإحباط مساعي إنجلترا يومئذ ، مع أن هذه المعاهدة كانت تحدد ميعاد الجلاء بعام ١٨٩٠ بعبارة صريحة قطعية ، لا يجوز لها أن تسخر من استقلال هذه البلاد وتسلم بالاحتلال ونتائجه »

وكتب في عدد ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ في صدد موقف تركيا حيال مصر بعد الاحتلال يقول : « اهتم الباب العالي بمسألة مصر اهتماماً كلياً ، فاتفق مع إنجلترا عام ١٨٨٥ على إرسال مندوب من قبله (وهو أحمد مختار باشا) ، وآخر من قبلها لوضع تقرير عن حالة مصر وتهديد سبيل الجلاء ، وتوصل بمجهوداته السياسية إلى أن عقد معها معاهدة درومندولف في سنة ١٨٨٧ ، ولولا إلحاح روسيا وفرنسا عليه لوقع عليها وكانت ارتبطت إنجلترا بها ارتباطاً فعلياً وتحتم عليها الجلاء عن مصر »

وصفوة القول ان إخفاقات مفاوضات درومندولف لم يكن مكسباً جدياً للقضية المصرية ، بل كان هذا الإخفاق وما أعقبه من ترك الاحتلال قائماً خسارة لاشك فيها .

الفصل السابع

مسألة قناة السويس

ومعاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨

كان من شروط عقد الامتياز الذى منحه سعيد باشا إلى المسيو فريدينان دلسبس فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لحفر قناة السويس ، جعل القناة وموانئها على الحياد ، والملاحة فيها حرة ومباحة للسفن التجارية جميعاً ، دون تفرقة أو تمييز أو حرمان لأى شخص أو لاية جنسية (مادة ١٤) ، وأن لا تمنح الشركة صاحبة الامتياز لأى شخص أو سفينة مزايا يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الأفراد (مادة ١٥) ، وقد بقى حياد القناة مرعياً ومحترماً بين الدول ، إلى أن وقعت الحوادث العراقية ، فخرقت انجلترا هذا الحياد ، واتخذت القناة ميداناً لحركاتها الحربية ، فاحتلت بور سعيد ثم الاسماعيليه والسويس ، ومنعت مرور السفن من القناة واحتلتها ، واتخذتها قاعدة للزحف على مصر (١)

فلما وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ ووضعت انجلترا يدها على مصر ، أرادت أن تطمئن الدول على حياد القناة ، فنوه اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بهذا الحياد فى تلغرافه الذى أرسله إلى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ عن سياسة بريطانيا العظمى فى مصر ، وأوضح فيه مقترحات الحكومه البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها كما تقدم بيانه (ص ٦٧) أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأن لا يجوز القيام بأعمال حربية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون أو استحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

وقد تضمن « التصريح » المؤرخ ١٧ مارس المرافق لاتفاق لندن المبرم فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ (انظر ص ٦٧) تأليف لجنة دولية تضع النظام الذى يضمن حرية المرور فى القناة ، وأن تتألف هذه اللجنة من مندوبين عن الدول السبع التى اشتركت فى مؤتمر

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العراقية) ص ٣٨٧ و ٤١٦ وما بعدها

لندن (١) ، ومندوب، عن الخديو يحضر اجتماعات اللجنة ، ويكون له صوت استشاري فقط (تأمل !)

وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة في باريس يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وحضر اجتماعاتها حسين فخري باشا مندوباً عن مصر ، وأخذت تضع مشروع هذا النظام ، واستمرت المفاوضات طويلاً في هذا الصدد ، سواء داخل اللجنة أو بين الدول ، بحيث طالبت مدة ثلاث سنوات ، لأن الحكومة البريطانية رفضت أن يتضمن الاتفاق أى إشارة إلى الجلاء عن مصر ، وغنى عن البيان أن حياد قناة السويس لا يمكن أن يكون حياداً صحيحاً مع وجود القوات البريطانية في مصر ، ولم يكن تقرير حياد القناة لهم انجلترا بعد الاحتلال ، ولذلك سوفت في المفاوضات بشأنه ، في حين أنها عجلت بتقرير اتفاق لندن الخاص بشؤون مصر المالية في مارس سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، لأن هذه الشؤون كانت تهمها لتفادى العقبات التي اعترضتها في السيطرة المالية على البلاد

معاهدة الاستانة - ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المنظمة لحياد قناة السويس

ثم أسفرت المفاوضات بشأن القناة عن توقيع الاتفاق الدولي الضامن لحيادها ، وحرية الملاحة فيها ، وهو المعروف بمعاهدة الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وقع عليها مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا وهولاندا

وخلاصة أحكام هذه المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائماً حرة ومفتوحة في حالتها السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، دون تمييز بينها ، وتعهدت الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور في القناة في حالتها السلم أو الحرب ، وبأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميداناً للحركات الحربية ، وللسفن المتحاربة في حالة

(١) انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، وقد حضر اجتماعات اللجنة مندوبون أيضاً عن هولندا واسبانيا

الحرب أن تجتازها وتمتاز فيها بالقدر الضروري لمرورها ، وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بميناء بور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، إلا في الأحوال القهرية ، ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل في القناة وموانئها أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة ، ولكن لها أن تبقىها في ميناء بور سعيد والسويس ، على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة ، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفي دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، وبالنسبة لترعة المياه العذبة التي تروى منطقة القناة ، تعهدت الدول بعدم المساس بها وبفروعها ، وتعهدت أيضاً بعدم المساس بجميع المهمات والمباني والمنشآت التابعة للقناة البحرية أو الترعة العذبة

وحفظت المعاهدة حق مصر على منطقة الحياد من حيث أنها أرض مصرية ولمصر حق السيادة عليها ، وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام ، على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور في القناة^(١) فالقناة بموجب هذه المعاهدة بقيت أرضاً مصرية ، مع ترتيب حق ارتفاع دولي عليها ينحصر في حرية مرور السفن التجارية والحربية بها ، وقررت المعاهدة حق مصر في الدفاع بقواتها عن القناة وحمايتها ، مع استعانتها في ذلك بقوات تركيا في حالة عدم كفاية قوات مصر لهذه المهمة

تحفظ إنجلترا

على أن إنجلترا قد أبدت تحفظاً على هذه المعاهدة ، وذلك في حالة ما إذا تعارضت نصوصها مع حريتها في العمل مدة احتلال جنودها لمصر ، ولأهمية هذا التحفظ ننقله هنا ، وهذا نصه :

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة : كنظام

(١) نظراً لأهمية هذه المعاهدة نشرنا نصها في قسم الوثائق التاريخية

تهائى. يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبه تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة في مصر ، أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

ومعنى هذا التحفظ أن إنجلترا أعلنت أنها لا تطبق نصوص المعاهدة إذا تعارضت مع الاحتلال البريطاني ، وأنها خولت نفسها الحرية في خرق حياد القناة إذا استلزم ذلك وجود الاحتلال

وقد بقيت إنجلترا تتمسك بهذا التحفظ حتى إبرام الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ بدون شرط ولا قيد

وظلت هذه الحالة كذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، فتولت إنجلترا السيطرة على القناة ، ومنعت مرور سفن أعدائها التجارية والحرية منها

معاهدة لوزان -- ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

وحيايد القناة

ولما عقدت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ ، تقرر فيها استمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٨٨ (مادة ٩٩ من معاهدة لوزان) ، كما نصت المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر والسودان ، ومعنى هذا التنازل انفراد مصر بالدفاع عن القناة ، بعد أن كان من حق تركيا مشاركتها فيه ، لأن تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر ، مع نفاذ أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، يجعل الدفاع عن القناة من حقوق مصر وحدها ، وبما أن معاهدة لوزان هي معاهدة دولية ، فلا يؤثر في الحقوق المقررة فيها ماورد في المادة الثامنة من معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا المبرمة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من تحويل إنجلترا وضع قوات مسلحة بجوار القناة للاشتراك في الدفاع عنها ، لأن المعاهدة الثنائية لا تأثير لها فيما يتعارض مع أحكام المعاهدات الدولية

على أنه مما لا شك فيه أن حياد القناة لا يتفق فعلاً مع الاحتلال البريطاني ، وأنه
 مادام الاحتلال قائماً فإن هذا الحياد لا يعدو أن يكون نظرياً ، بل وهمياً ، لأن
 الاحتلال يجعل الدولة المحتلة صاحبة السيطرة الفعلية على القناة ، ويجعل هذا الحياد
 رهناً بإرادتها ، وكل دولة أجنبية تقيم على القناة لا تلبث أن تهدد بوجودها حرية
 الملاحة فيها

الفصل الثامن

مسألة السودان

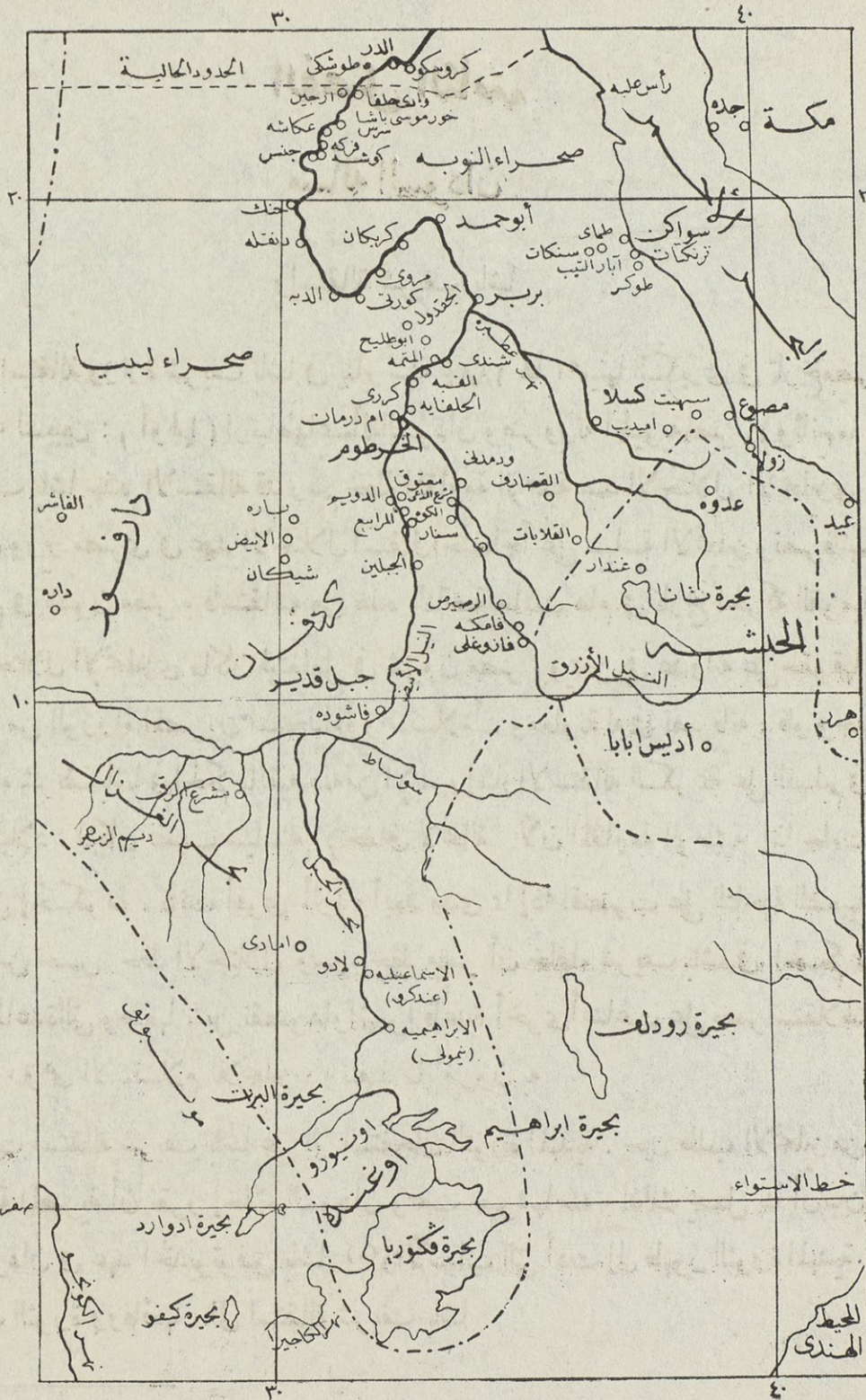
واستقالة شريف باشا

إن استقالة وزارة شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ لها أهميتها الكبرى في تاريخ مصر الحديث، لسببين : (أولهما) ارتباطها بمسألة السودان وضرورته الحيوية لمصر ، (وثانيهما) أن شريف باشا بهذه الاستقالة قد رسم خطة المقاومة الرسمية ضد الاحتلال الإنجليزي ، فهو أول وزير مصري في عهد الاحتلال استقال احتجاجاً على سياسة الانجليز وتصرفاتهم وتدخلهم في شئون مصر ؛ فاستقالته من هذه الناحية حادث هام في تاريخ الحركة القومية لأن الاحتلال الإنجليزي ما كان ليتغلغل في شؤون مصر ، ويمعن في عدوانه على حقوقها ، لو لم يجد من الوزراء المصريين استخزاءً واستسلاماً ، ومعاونة له في تصرفاته ، فلو وجد من خلفاء شريف باشا في الحكم مالم يقيه منه من الإباء وإيثار الاستقالة السكرية على التسليم في حقوق البلاد ، لكان نصيب سياسته الإخفاق لا محالة . لأن المقاومة الوطنية إذا جاءت من طريق الحكومة ، كانت أقوى أثراً وأبعد مدى مما إذا اقتصرَت على الناحية الشعبية ولسكن من حسن حظ الاحتلال وسوء حظ مصر أن خلفاء شريف باشا في الحكم لم يتبعوا المقاعدة التي وضعها ، بل نقضوها واتبعوا قاعدة أخرى أضاعت على مصر استقلالها وكرامتها ، وهي الاستسلام للانجليز ، وتنفيذ ما يأمرُون به

جاءت استقالة شريف باشا على اثر استفحال الثورة المهدية ، حين طلب الانجليز من الحكومة المصرية أن تقرر إخلاء السودان وسحب جيوشها منه ، لذلك يحمل بنا أن نبين حالة السودان في عهد الخديو توفيق باشا (١) والأسباب التي أدت إلى ظهور الثورة المهدية ، ثم نشوب الثورة ووقائعها ، الى استقالة شريف باشا

(١) راجع ما كتبناه عن السودان على عهد محمد علي في كتابنا (عصر محمد علي) ص ١٥٧

وما بعدها طبعة أولى ، وعلى عهد اسماعيل في كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٠ وما بعدها



خريطة السودان في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق

(مقتبسة من كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٣٤)

السودان قبل الثورة المهدية

كان السودان المصرى فى أواخر حكم اسماعيل وأوائل عهد توفيق يمتد جنوباً إلى خط الاستواء ، ويشمل بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما ، إذا كانت مصر قد ضمت إليها مملكة (أونيورو) ، وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) ، وبلغت حدود السودان شرقاً سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدوده الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى ، وضمت إليها فى هذه النواحي سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر ، وسواحل السومال الشمالية ، وصارت جميع شواطئ البحر الأحمر الغربية من السويس شمالاً إلى بوغاز باب المندب جنوباً ملكاً لمصر ، وامتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب إلى رأس جردفون « جردفوى » ، ثم إلى رأس حافون الواقعين على المحيط ، الهندى وبلغت حدود الدولة المصرية غرباً إلى مملكة (واداى) الواقعة غرب دارفور ، « أنظر الخريطة ص ٨٢ »

وكان السودان مؤلفاً من المديريات والمحافظات الآتية :

العاصمة

المديريات والمحافظات

الخرطوم

مديرية الخرطوم

سنار

» سنار وفازوغلى

بربر

» بربر

دنقلة

» دنقلة

كسلا

» كسلا أو التاكه

فاشوده

» فاشوده

الأبيض

» كردفان

الفاشر

» الفاشر

داره

مديريات دارفور (١)

» داره

كبكييه

» كبكييه

(١) كما ذكرها مسداليا بك مدير دارفور فى عهد غردون باشا فى بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بمجموعة ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكييه

المحافظات والمديريات

مديرية بحر الغزال
خط الاستواء

العاصمة

ديم الزين
الاسماعيلية (غندوكرو)
ثم اللادو ثم ودلاي

وكانت مقسمة إلى مأموريات: لوتوكا، وبور،
ومكركة، ومنبوتو، وودلاي، وفوير

سواكن

مصوع

هرر

زيلع

بربره^(١)

محافظه سواكن

مصوع

حكمادارية هرر

محافظه زيلع

بربره

وكان آخر ولاية السودان في عهد اسماعيل هو غردون باشا، وقد استقال من منصبه
في أوائل عهد توفيق باشا، على اثر إخفاقه في تحديد التخوم بين مصر والحبشة

تعيين محمد رؤوف باشا حكامداراً^(٢) للسودان

مارس سنة ١٨٨١

وخلفه محمد رؤوف باشا، وهو آخر الولاة الذين حكموا السودان قبل الثورة المهدية،
وكان حاكماً ضعيفاً، خلوا من الكفاية الحربية والإدارية، وفي عهده ظهرت تلك الثورة
التي قضت على نفوذ مصر في السودان، ومهدت للحكم الإنجليزي في أرجائه، وقدمينه
الحديث توفيق باشا حكامداراً لعموم السودان وملحقاته، ما عدا هرر وزيلع وبربره وتاجوره
وسواحل البحر الأحمر من مصوع وسواكن وغيرها^(٣)، إذ كان لها محافظون ومديرون
آخرون، فكان محمد نادى باشا مديراً لعموم هرر وزيلع وبربره وتاجوه^(٤)، وعلى رضا

باسم (كذلك) يوافق التقسيم الوارد في خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقه بالكتاب

الأزرق الانجليزي Blue Book سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٣٨

(١) انظر الخريطة ص ٨٥

(٢) حاكماً عاماً

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

باشا المهندس محافظاً لسواحل البحر الأحمر^(١) ، ويتبعه محافظاً سواكن ومصوع ، ثم جعل لكل منها محافظ على حدة ، فجعل علاء الدين باشا محافظاً لمصوع ، وبقي وكيل محافظة سواكن يقوم بأعمال محافظتها

وعهدت الحكومة إلى محافظ سواحل البحر الأحمر الإشراف على شئون محافظاته ، ومحافظي زيلغ وبربره ، وأصدر إليه الخديو توفيق أمراً عالياً بذلك في ٧ رجب سنة ١٢٩٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٨٠) ، يدل على مبلغ اتساع أملاك مصر في تلك الأصقاع (وقد نشرناه في قسم الوثائق التاريخية)

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال يجعل شرق السودان جميعه ويشمل مديرية التاكة وسواكن ومصوع وسنيت والقلايات وتوابعها إدارة قائمة بنفسها منفصلة عن حكمدارية السودان ، وأضيفت إليها محافظة عموم سواحل البحر الأحمر ، وعين علاء الدين باشا مديراً لعموم شرق السودان^(٢)

وكانت الحكومة لا تفتأ توجه عنايتها إلى المديريات والمحافظات البعيدة عن مركز الدولة ، فمن ذلك الأمر العالى الصادر إلى محمد نادى باشا مدير عموم (هرر) في ٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ (٣١ مارس سنة ١٨٨٠) ، وقد تضمن توجيه نظره إلى السهر على كل ما يكفل تقدم البلاد ورخاءها ، والمحافظه على كيانها (وقد نشرناه في قسم الوثائق التاريخية) وكانت مصر تنفق من ميزانيتها على السودان نحو ٢٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً^(٣) ، ولم تفتقر عزمها عن بذل الجهود لترقيه شؤونه ، فمن ذلك أنها أنشأت في عهد الخديو توفيق باشا مدرسة طبية بالخرطوم لتعليم أبناء الأهلىن الفنون الطبية^(٤)

وأقيمت الحفلة السنوية لامتحان مدرسة الخرطوم برياسة محمد رؤوف باشا حكمدار السودان يوم ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨ (بولى سنة ١٨٨١) ، فكانت مظهراً حياً للعناية بالحضارة والتعليم في السودان

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ ابريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد أول ديسمبر سنة ١٨٨٠

(٣) انجلترا في مصر للورد ألفريد ملنز ص ١٢٤

(٤) الوقائع المصرية عدد ١١ اغسطس سنة ١٨٧٩

الجيش المصرى بالسودان

وكان الجيش المصرى بالسودان وقت شوب الثورة المهديّة يبلغ . ٣٢٦١ مقاتل (١) موزعين فى المواقع الآتية :

هرر ٣٩٥٥ ، الجيرة ٥٠١ ، زيلع ٢٨٠ ، بربره ١٩٦ ، مصوع ٢٤٤٢ ، سواكن ١٨٠٠ ، على حدود الحبشة ٤٣٠٤ ، باقى نواحى السودان ١٩٤٠٢ مرابطين فى المدن والمواقع الهامة كالخرطوم ، وأم درمان ، ودنقلة ، والدبة ، ومروى ، وبربر ، وسنكات ، وطوكر ، وسنيت ، وأميدى ، وكسلا ، وقوز رجب ، وسوق أبو سن (القضارف) وأبو حراز ، وسنار ، والسكوه ، والأبيض ، وباره ، والفاشر ، وفوجه ، وأم شنقه ، وكبكبيه ، وكلكل ، وفاشوده ، ومشرع الرق ، وديم الزبير (أوديم سليمان) ، ورمبك ، وشامبه ، وبور ، وأمادى ، واللادو ، ومكركة ، والدفلاى ، وودلاى ، وفويره (٢)

ظهور الثورة المهديّة سنة ١٨٨١

وأسبابها

ظهرت الثورة فى السودان سنة ١٨٨١ ، تلبية لدعوة محمد أحمد ، المشهور بالمهدى ، وهذه الدعوة لم تكن سوى السبب المباشر للثورة ، وقد سبقها أسباب أخرى كانت بمثابة العوامل المهيأة لنجاحها ، وستناولها بالبحث والتحقيق ، قبل الكلام عن شخصية المهدى

فأول هذه الأسباب مظالم الحكم ، وما عاناه الأهليون من العسف وفداحة الضرائب ، ويلزمنا أن نعترف بأن حكام السودان قبيل ظهور الثورة المهديّة ، وحين ظهورها ، كانوا على جانب كبير من الظلم والجور ، لقد كانوا خيلطاً من الترك والشراكسة أو من المصريين ، وكانوا كلهم سواء فى إرهاب الأهلىين ، هذه حقيقة قد نشعر بالمرارة إذ نقررها ، واسكنها الحقيقة الواقعة التى لا يجوز أن نتجاهلها ، بل علينا أن نعترف بها ،

(١) إحصاء السير رجندل ونجت باشا فى كتابه (المهديّة والسودان) ص ٥١

(٢) المرجع السابق بالخريطة مقابل صحيفة ، وتجد هذه المواقع فى الخرائط المنشورة

وأن نستخلص العبرة منها ، فلو أن كل موظف مصرى يشعر بأن عليه واجباً قومياً لمنصبه وبلاده ، ويؤدي هذا الواجب بأمانة واستقامة ، لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ، ولو أن الموظفين الذين تولوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة في الإصلاح ، لسعد الشعب السودانى فى عهدهم ، ولما وجدت دعوة المهدي من يستمع إليها من الأهلين ، فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعه نشوب الثورة المهدية ، مما أدى إلى ضياع الأمبراطورية العظيمة التى بذلت مصر ما بذلت من الدماء والأرواح والأموال فى سبيل تأسيسها

حقاً إن هذا الحكم لا يسرى على جميع حكام السودان ، فإن منهم من كان يرمى العدل وينصف المظلومين ، ولكن من الحق أن نعترف بأن العادلين من الحكام كانوا قلة ؛ وأن غالبيتهم كانت تتخذ الوظائف وسيلة للرشوة والإثراء من طريق غير مشروع ، ولقد زاد فى ارتكاب المظالم أن السودان كان يعتبر منفي للحكام ، ولم تكن الحكومة ترسل إليه فى الغالب إلا الموظفين المغضوب عليهم ، فالموظف الذى يذهب إلى السودان وهو شاعر بأنه مبعد أو منفي ، لا ينتظر منه العدل والاستقامة فى عمله ، أضف إلى ذلك أن حكام مصر فى ذلك العصر لم يكونوا فى الغالب مثال العدل والصالح ورعاية مصالح المحكومين ، بل إن مظالمهم كانت كذلك من أسباب الثورة العراقية^(١) ؛ فكيف بهم إذا كانوا فى أقاصى السودان حيث لا رقيب عليهم ولا حسيب ؟ فالأهلون إذن كانوا هدفاً للظلم وسوء المعاملة ، يبتز منهم الحكام ما يقدرون عليه من المال ، ويرهقونهم بمختلف أنواع الضرائب والمغارم ، وهذا لا ينفى أن الحكم المصرى فى السودان قد بسط رواق الحضارة والعمران فى ربوعه مدى خمسين سنة متوالية ، كما فصلنا ذلك فى كتابنا عن (عصر اسماعيل) ، ولكننا نتكلم عن ناحية العدالة التى كان إغفالها من جانب الحكام المحليين سبباً من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة المهدية ، وليست هذه الناحية أمراً هيناً ، بل هى من أعظم الأركان التى تشاد عليها عظمة الممالك ، وسعادة الشعوب ، وقديما قالوا : (العدل أساس الملك)

نعم إن حكومة المهدي وخليفته التعايشى التى قامت على أنقاض الحكم المصرى ، كانت مثال الظلم والقسوة ، وعنوان الفوضى والتأخر ، ولم يسعد السودان قط على يدها بل وقعت فى عهدها المظالم ، وتلاحقت المحن والخطوب ، والأوبئة والمجاعات ، ولكن

(١) كما أوضحنا ذلك فى كتابنا (الثورة العراقية) ص ٦٦

هذه المقارنة لا يجوز أن تصرفنا عن تقصى أسباب الثورة المهدية ، فمن الواجب أن نعترف بأن مظالم الحسكام كان لها دخل كبير في دفع الناس إلى الثورة

وثمة سبب آخر يتصل بالحكم ، وهو تولية الحكومة بعض الأوروبيين كبرى المناصب في السودان ، فإن هؤلاء الأجانب لم يكونوا صادقي النية نحو مصر ، بل كانوا يثيرون بأهمالهم ومظالمهم أيضاً روح الكراهية في نفوس الشعب ، وقد انتهزوا أوامر الحكومة بمنع تجارة الرقيق ، فخاربوا هذه التجارة بكل عنف وقسوة ، مع علمهم أن هذه الحرب تثير كراهية فريق كبير من الأهليين ، وتدفعهم إلى مقاومة الحكومة

ولقد كانت محاربة الاتجار بالرقيق في ذاتها من أسباب نجاح الثورة المهدية ، وهذا السبب يبدو مناقضاً للسبب الأول ، لأنه مما لا شك فيه أن محاربة الرق هي من مستلزمات الحضارة والإنسانية ، ومن مقتضيات العدل والعمران ، إذ ليس من أنواع المظالم ما هو أشد همجية من اقتناص الأهليين الآمنين ، وتشريدهم في الأقطار ، وبيعهم ببيع السلع في أسواق الرقيق ، وهكذا الثورات تحتوى في بعض المواطن على شتى المتناقضات وكذلك كانت جهود الحكومة المصرية في محاربة الاسترقاق من أسباب نجاح الثورة المهدية ، لأن تجار الرقيق كانوا يمثلون في البلاد طبقة قوية من الأعيان والتجار ، فلما حرمت عليهم الحكومة ممارسة هذه التجارة التي كانت تدر عليهم الأرباح الوفيرة ، انقلبوا عليها ، وانضموا إلى الثائرين ويتصل بهذا السبب احتكار الحكومة تجارة العاج ، وهو من أهم مصادر الثروة في السودان ، وقد وقع هذا الاحتكار في عهد غوردون باشا ، فاستأثرت الحكومة بالأرباح الطائلة التي كانت تثمرها هذه التجارة على أربابها ، فنقموا من الحكومة هذا الاحتكار وسخطوا عليها ، وانضموا إلى الثورة بعد نشوبها ، قال الكولونل شاي لونج بك Chaille' Long bey في هذا الصدد (١) : « إن أمر غوردون باحتكار محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة ، وهؤلاء التجار كانوا سادة السودان الحقيقيين ، فكان هذا العمل المنطوى على الظلم هو النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض في أحشائه »

أضف إلى ما تقدم سبباً آخر ، وهو جهل الأهليين ، وسرعة تصديقهم للخرافات

(١) في كتابه مصر ومديرياتنا المفقودة ص ١٨٦

والأوهام ، واعتقادهم من قبل بقرب ظهور المهدي المنتظر ، فأقبلوا على دعاوى محمد أحمد
يصدقونها ويؤمنون بها ، دون تفكير ولا تحقيق

وثمة سبب هام كان له أثر كبير في نجاح الثورة ، وهو عجز قيادة الجيش المصرى في
السودان حين شوبها ، فعلى رغم أن عدده كان يبلغ كما تقدم بيانه ص (٨٧) اثنين وثلاثين
ألف مقاتل ، موزعين بين مختلف المدن ، فإنه كانت تعوزه كفاية القيادة والنظام ، كما أن
إدارة السودان كان يتولاها وقت ظهور المهدي حاكم من أضعف الحكام وأقلهم كفاية
وشجاعة ، وهو محمد رؤوف ، باشا فكان وجوده من أكبر العوامل في ظهور الثورة
واتصارها ، بل هو السبب المباشر لنجاحها الأول

وزاد في استفحال الثورة أنه لما استفاضت أنباؤها الأولى في مصر ، لم يكثر لها
العراييون ، وكانوا وقتئذ أصحاب الحول والطول ، وامتنعوا عن إرسال المدد إلى السودان
وأرادت وزارة شريف باشا (الثالثة) إرسال ألى طره المعروف بالألاى السودانى
إلى السودان ، لتعزيز قوة الحكومة به ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من
إرساله تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى في هذا الصدد : « إن القوة التي
كانت موجودة في جهات السودان كانت تسكنى لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب
يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى (١) » ، فلما سقطت وزارة شريف باشا في فبراير
سنة ١٨٨٢ ، وتألقت وزارة الباروى الموالية للعرايين ، تغير مسلك الحكومة ، وصرفت
النظر عن إرسال هذا المدد ، وهذا من أخطاء العرايين ، ومرجع هذا الخطأ إلى أن
عرابى وصحبه لم يكونوا يقدرّون أهمية السودان الحيوية لمصر ، ولا كانوا يعبرونه عناية
جديدة ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى المنغضوب عليهم ، يذبك بذلك أنه حين أمر عرابى
بمحاكمة الضباط الشراكة المتهمين بالائتمار به (ابريل سنة ١٨٨٢) كان عقابهم النفي
إلى أقاصى السودان !!

وهناك سبب سياسى لاستفحال الثورة المهدية ، يرجع الى مطامع الانجليز الاستعمارية ،
ذلك أن الاحتلال أضعف هيبة الحكومة المصرية ، وجعلها خاضعة للسياسة البريطانية ،
وكان مما بادر اليه في أعقاب اتحاد الثورة العرابية إلغاء الجيش الوطنى ، كما تقدم بيانه ،
وتجريد البلاد من قواتها الحربية والبحرية ، مما ترامى صداه في نواحي السودان ، فأغرى بها

الناشرين ، وقد حالت انجلترا دون كبح جماح الثورة المهدية ، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان بحجة عجزها عن إخمادها ، على حين أنها كانت تستطيع ، لو تركت وشأنها ، أن تقضي على محمد أحمد وثورته

ومما لا مرأى فيه أن سياسة انجلترا عقب الاحتلال كانت ترمى إلى بث الفوضى وإثارة الفتنة في السودان ، لكي تتخذ من الثورة ذريعة لتسويغ بقائها في مصر ، ولكي تضعف من شوكة مصر من ناحية أخرى ، فلا تقوى على استرداد استقلالها ، وليس أفعل في إضعاف شوكتها من شوبب الثورة في السودان ، وتغلبها على قوات الحكومة فيه ، من أجل ذلك كانت انجلترا تنظر بعين الغبطة إلى امتداد تيار الثورة المهدية ، ومن أجل ذلك أيضا عارضت رغبة الحكومة المصرية في وقف تيار هذه الثورة ، ولما رأت عبد القادر باشا حلبي حكامدار السودان في أوائل عهد الاحتلال قد نجح في التكميل بالثائرين وإعادة سطوة الحكومة المصرية ، عملت على إقصائه عن منصبه ، لتعود الثورة سيرتها الأولى ، فالسياسة الانجليزية هي ولا شك من أهم الأسباب التي ساعدت على استفحال ثورة المهدي ، تحقيقا لمطامعها الاستعمارية

التوافق الزمني

بين الثورة العراقية والثورة المهدية

من الحقائق التي تلفت النظر أن الثورة المهدية والثورة العراقية ظهرت في أوقات متقاربة ، وقد كان هذا التقارب باعثا لبعض المؤرخين إلى الظن بأن يد انجلترا هي التي دبرت الثورتين في وقت واحد ، لكي تستفيد منها ، فقد كانت الثورة العراقية ذريعة لاحتلال مصر ، كما كانت الثورة المهدية فرصة اغتنامها لفصل السودان عن مصر ، ثم الاستئثار به من بعد ، على أن هذا الظن ليس له ظل من الواقع ، أما أن انجلترا استفادت من كلتا الثورتين لتحقيق مطامعها الاستعمارية ، فهذا أمر مقطوع بصحته ، ولكنها لا تدخل لها في ظهور الثورة العراقية ، ولا الثورة المهدية ، فكلاهما ظهرت للأسباب التي فصلناها آنفا^(١) ، على أن يد انجلترا كان لها أثرها في تطور حوادث الثورتين ، فمما لا شك فيه أنها منعت إخماد ثورة المهدي قبل استفحالها وقد كان ذلك حين احتلت مصر وتسلطت على الحكومة المصرية

(١) راجع أسباب ظهور الثورة العراقية في كتابنا (الثورة العراقية) ص ٦٢ وما بعده

على أنه لا يسعنا في الجملة الا القول بأن الثورة العراقية كانت من أسباب نجاح ثورة المهدي ، لأن الحكومة المصرية في عهد الثورة لم يتسن لها التفرغ ل كبح جماح المهدي ، فضلا عن معارضة العراقيين في إرسال المدد الى السودان كما تقدم بيانه ، فكان ذلك سببا لاستفحال الثورة المهدية ، وقد كان المهدي يعطف على عراقي . على غير سابق صلة بينهما ، ولعل قيام عراقي ضد الحكومة المصرية قد صادف هوى في نفسه ، مما شجعه على تقليده ، وجعله موضع عطفه وتقديره ، وما يؤثر عنه أنه حين هاجم الخرطوم سنة ١٨٨٥ أصدر أمره بالمحافظة على حياة غردون قائلا : « إني أريد أن أقتدى به أحمد عراقي باشا (١) » ، ومهما يكن من موقف العراقيين فإن الاحتلال الانجليزي هو المسئول الأول عن إغراء المهدي وأشياعه بسلطة الحكومة ؛ ومنعها من إخماد الثورة المهدية

شخصية المهدي

والآن يحمل بنا أن نتكلم عن شخصية الرجل الذي استطاع أن يثير السودان ، ويجمع حوله الأنصار والأشباع من سكانه ، ويتزعم الثورة ؛ ويتغلب على قوات الحكومة في أرجائه ويؤسس فيه دولة كان لها شأن كبير في تطور الحوادث في مصر والسودان ولد محمد احمد في ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ (٢) (١٢ اغسطس سنة ١٨٤٤ م) بجزيرة

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر لإبراهيم فوزي باشا ج ١ ص ٣٩٨

(٢) هذا التاريخ عن خطاب ورد لي من سعادة السيد عبد الرحمن باشا المهدي بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ رداً على خطابي إليه في الاستفسار عن بعض نقاط مختلف عليها تتعلق بتاريخ والده المرحوم المهدي (صاحب الترجمة) ، ذلك أن نعويم بك شقير يقول في كتابه عن السودان إنه ولد سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣ م) بجزيرة (ضرار) ، ويقول إبراهيم باشا فوزي في كتابه (السودان بين يدي غردون وكتشنر) إنه ولد سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) في جزيرة (الختاق) الواقعة جنوبي مدينة (العرضي) قاعدة إقليم دنقلة ، وإزاء هذا الخلاف في التاريخ والمكان رجعت إلى السيد عبد الرحمن باشا المهدي ، فتفضل بموافاق بالحقيقة ، التي هو أدري بها من سواه ، ومن خطابه يتبين أن التاريخ الصحيح لميلاد المهدي هو ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ (١٢) أغسطس سنة ١٨٤٤ م

أما مدينة (العرضي) فهي بذاتها مدينة دنقلة ، قاعدة مديرية دنقلة ووكالة (عرضي) مأخوذة من الكلمة التركية (أوردو) أي الجيش ، وقد سميت دنقلة (العرضي) لأنها كانت مقراً للجيش . وأما الجزيرة

(لب) ، التي تبعد عن مدينة (دنفلة) جنوباً بخمسة عشر كيلو متراً ، وهو من سلالة عربية ، وكان أبوه نجاراً ، مرن على بناء السفن ، ثم ضاق به العيش في دنفلة ، فانتقل وأفراد عائلته إلى (كررى) ^(١) ، ومحمد أحمد لا يزال طفلاً ، واشتغل هناك بصناعته ، وتلقاها عنه أولاده ، على أن محمد أحمد قد مال منذ صباه إلى انعلم والتفقه في الدين ، فحفظ القرآن في كتاب بالقرب من كررى ، ثم تلقى بعض العلوم الدينية ، ومالت نفسه إلى التصوف ، وأخذ تعاليمها عن أستاذه الذي يدعى الشيخ محمد الشريف نور الدائم ، من خيار العلماء ، فقربه وميزه على سائر تلاميذه ، لما رأى منه التقشف والزهد

وفي سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٧١ م) رحل إخوته إلى جزيرة (آبا) ^(٢) ، لسكرة أشجارها الصالحة لصنع المراكب ، فرحل معهم المترجم ، وكان قد تفقه في الدين ، وبلغ من العمر السادسة والعشرين ، فبنى بالجزيرة مسجداً للصلاة ، وخلوة للتدريس ، وأقبل عليه سكان الجزيرة ، يأخذون عليه العهود ، وتتلذذ عليه بعضهم ، فلم يمس على مقامه بها إلا القليل حتى ، ذاع صيته في النواحي المجاورة ، ولما كثرت أتباعه ومريدوه ، واعتقد أنه المهدي المنتظر ، اعتزم أن ينأى بدعوته ، فأسرها أولاً في نفسه ، ثم أفضى بها إلى أستاذه الشيخ محمد الشريف ، فنهاه عنها ، ولكنه لم ينته ، ولم يسمع له نصحاً ، ورأى أستاذه إصراره

التي ولد بها المهدي فهي جزيرة (لب) ، لا جزيرة (ضرار) ، والجزيرتان واقعتان جنوبي مدينة دنفلة ، ويفصل بينهما خور ، ويطلق على جزيرة (لب) اسم (الأشراف) نسبة إلى الأشراف من أسلاف المهدي ، فكل الاسمين يطلق على جزيرة لب ، وكلاهما اسم لها ، وليست هي جزيرة (ضرار) ولا هي أيضاً جزيرة (الخنق)

أما (الخنق) فهو اسم يطلق على المنطقة التي يقطنها الأشراف منذ أن نزحوا إلى السودان واستوطنوا دنفلة ، وهي في الأصل قرية من قرى مديرية أسوان واقعة شمالي المديرية بين أسوان ودراو ، وكان يسكنها الأشراف ومنهم أسلاف المهدي قبل هجرتهم إلى دنفلة ، فلما نزلوا إلى مكانهم بدنفلة أطلقوا عليه اسم (الخنق) وطنهم الأصلي بمديرية أسوان ، فالخنق إذن اسم يطلق على جميع المنطقة التي استوطنها الأشراف ، وهي تشمل جزيرة (لب) وجزيرة (ضرار) وغيرهما من الجزر والقرى الواقعة في تلك المنطقة

ويتبين مما تقدم أن المهدي من أصل مصري ، وأن موطن أسلافه في مديرية أسوان

(١) شمالي أم درمان وعلى بعد ستة أميال منها

(٢) بالنيل الأبيض وتبعد عن الخرطوم جنوباً بمائة وخمسين ميلاً

على دعواه ، فجمع مجلساً في (آبا) من الأعيان ، وأمره بحضورهم أن يرجع عن غيه ، فخرج محمد أحمد من المجلس لمشاورة من معه من الأصحاب ، فلم يرجع ، ونصح الشيخ شريف إلى قائم مقام « السكوة » بالقبض عليه وزجه في السجن ، لكي لا يستفحل أمره ، فلم يفعل ، ولو عمل برأيه لأحمد الثورة وهي في مهدها

وفي شعبان سنة ١٢٩٧ هـ ^(٢) (يوليه سنة ١٨٨٠ م) أسر دعوته إلى خاصة تلاميذه ومريديه ، وفي مقدمتهم عبد الله التعايشي ، خليفته من بعده

وفي شعبان سنة ١٢٩٨ هـ (مايو - يونيه سنة ١٨٨١ م) أخذ يذيع دعوته جهراً ، فكتب إلى المشايخ من مريديه وأصدقائه أنه رأى النبي الكريم عليه الصلاة والسلام في المنام ، وأنه عهد إليه إحياء الإسلام ، ودعاهم إلى الحضور إليه في (آبا)

وكان ممن أرسل إليهم كتبه الشيخ محمد صالح من علماء دنقلة ، فبعث بكتابه إلى محمد رؤوف باشا حاكم دار السودان ، وكان هذا قد بلغه نبأ دعوته من الشيخ محمد شريف ، إذ نبهه إلى نية محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا أهمل الأمر ، وعزا تبليغ الشيخ محمد شريف إلى منافسة بينهما ، فلما تراسى إليه نبأ الكتب والمنشورات التي أذاعها المهدي في مختلف النواحي ، بعث إليه بكتاب يسأله عما نسب إليه ، فأجابه محمد أحمد بأن هذه المنشورات صدرت عنه حقاً ، وأنه المهدي المنتظر ، فأرسل إليه أحد معاونيه محمد بك أبو السعود العقاد يدعوه إلى الحضور إلى الخرطوم ، فجاءه أبو السعود ، وطلب إليه أن يذهب معه إلى الخرطوم ، ليبريء نفسه لدى رؤوف باشا ، فرفض المهدي دعوته ، وأغلظ له في القول ، فعاد العقاد إلى الخرطوم ، وأبلغ رؤوف باشا بما رأى وما سمع ، واعتزم المهدي تأييد دعوته بالقوة ، وأخذ يستعد لمقاومة الحكومة ، ومن ثم بدأت وقائع الثورة

وقائع الثورة المهدية

واقعة آبا - ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١

جرد رؤوف باشا كتيبة من مائتي جندي إلى جزيرة (آبا) بقيادة أبي السعود العقاد ،

(١) هذا التاريخ أيضاً عن خطاب السيد عبد الرحمن المهدي باشا المتقدم ذكره

ليأتوا له بالمهدى سجيناً ، واسكن محمد أحمد كان متيقظاً ، فأعد رجاله وأنصاره (وكانوا يسمون الدراويش) للقتال ، فما ان نزل الجند من الباخرة التي أقلتهم وبلغوا القرية ، حتى انقض عليهم رجال المهدى ، وفتكوا بهم جميعاً ، أما أبو السعود فلم يكن غادر الباخرة ، خوفاً على نفسه ، فلما علم بما حل بالجند أقلع عائداً إلى الخرطوم ، وأنهى إلى رؤوف باشا ما فعله المهدى برجاله

وتسمى هذه الواقعة واقعة (آبا) ، وهي أول معركة انتصر فيها المهدى

أبرق رؤوف باشا إلى المعية الخديوية بمصر ، ينبئها بقيام محمد أحمد وادعائه المهدية ، وما حل بالجند من القتل في واقعة (آبا) ، وعزا الهزيمة إلى أنهم أبوا إطاعة رئيسهم وامتنعوا عن إطلاق النار على الدراويش ، محتجين بأنه لا يصح قتال أمثال أولئك الفقراء ، فنتج من ذلك الإحجام أن هجم الدراويش على الجند وقتلوا منهم ١٢٠ جندياً وستة من الضباط ^(١) ، وقد أرسلت المعية إلى رؤوف باشا تستحثه على وجوب قمع حركة مدعي المهدية ، وبذل المهمة في سبيل القبض عليه ، وكان ذلك في أواخر عهد وزارة رياض باشا الأولى وابتداء تضعضع سلطة الحكومة بسبب قيام الثورة العراقية

فجرد رؤوف باشا تجريدة ثانية إلى (آبا) لتأديب المهدى ، فلما علم هذا بناً هذه الحملة غادر (آبا) ، ورحل إلى جبل (قدير) ، شمالي فاشودة ، وجنوبي كردفان ، ليكون بمأمن من حملات الحكومة

واقعة راشد

٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

وإذ حل المهدى بجبل (قدير) ، علم بأمره راشد بك أيمن مدير فاشودة ، فاعتزم السير إليه في جيشه ، للقبض عليه ، واسكنه خطأ أيضاً في تقدير قوة المهدى ، ولم يأخذ الأمر عدته ، فكمن له محمد أحمد ورجالهم في الطريق ، وانقضوا عليهم ، فصمد راشد بك ومن معه للقتال ، واسكن جموع المهدى تكاثرت عليهم ، فقتل راشد بك ونحو ١٤٠٠ من رجاله ، وغنم المهدى جميع أسلحة الحملة وذخائرها ، وكان ذلك يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١

وقد عرفت هذه الواقعة بواقعة (راشد) ، وهي أول الوقائع الكبيرة التي مكنت المهدي في البلاد

تعيين عبد القادر باشا حلي حكاماً للسودان

ارتاع رؤوف باشا من هذه الواقعة ، وأرسل إلى مصر يطلب المدد ، وكان ذلك في عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، فأعد شريف ألياً من الجند لإرساله مدداً إلى السودان ، ولكن سقوط وزارته في فبراير سنة ١٨٨٢ أدى إلى تغيير مسلك الحكومة حيال ثورة المهدي ، فإن وزارة البارودي رأت العدول عن إرسال المدد ، بحجة أن الحالة لا تستدعي إرساله ، والواقع أنها أرادت التقرب إلى العراقيين ، إذ لم يكن يرضيهم سفر أي جماعة من الجند والضباط إلى السودان ، لما في ذلك من إضعاف قوة الجيش بحسب زعمهم ، فضلاً عما فيه من المشقة لهم ، وقد كان دأبهم تحسين حالة الضباط والجند والترفيه عليهم ، فاكثفت وزارة البارودي بتعيين عبد القادر باشا حلي ناظرًا وحكاماً للسودان ، بعد أن عزلت رؤوف باشا ، فبرح هذا الخرطوم في أوائل مارس سنة ١٨٨٢

وقد تأخر سفر عبد القادر باشا من مصر ، فلم يصل إلى الخرطوم إلا يوم ١١ مايو

سنة ١٨٨٢

هزيمة الشلالى

٢٩ مايو سنة ١٨٨٢

وفي غضون ذلك كان يتولى الأعمال جيكلر باشا Giegler النمساوي رئيس مصلحة التلغرافات السودانية بالنيابة عن الحكمدار ، فجرد حملة بقيادة يوسف باشا الشلالى مؤلفة من نحو أربعة آلاف مقاتل ، فسارت من (الكوة) في منتصف مايو ، قاصدة (جبل قدير) من طريق فاشودة ، فعلم المهدي بزحفها وأعد العدة لقتالها ، فلما اقتربت من معقله انقض عليها بجموعه الحاشدة يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكان يبلغ عددهم نحو خمسة عشر ألفاً ، وباغتوا الجند ليلاً وهم نيام ، فأوقعوا بهم وفتكوا بهم فتكا ذريعاً ، وقتل يوسف باشا الشلالى في هذه الواقعة التي سميت باسمه ، وغنم المهدي أسلحة الجيش وذخائره ، فازداد بها قوة ، وذاعت سطوته في مختلف الأرجاء ، وخاصة في كردفان ، وتضعفت

هيئة الحكومة ، وصدق الأهلون دعوة محمد أحمد ، بعد هذه الانتصارات المتوالية ، وقد وقعت هذه الواقعة في أوائل عهد عبد القادر باشا حلي ، ولكنه ليس "مسئولا عنها ، لأنها جهزت قبل مجيئه إلى الخرطوم ، إذ كان يتولى شؤون الحكمدارية جيكار باشا وكيل الحكمدارية

وإن المرء لتأخذه الدهشة من هزيمة قوات الحكومة أمام المهدي ورجاله ، في الوقائع السالفة وما تلاها ، فإن الجيش المصرى هو هو الذى فتح النيل الأبيض وكردفان ودافور ، وبحر الغزال وخط الاستواء ، ودان له السودان من أدناه إلى أقصاه مدة ستين سنة متوالية ، فكيف به ينهزم أمام شرادم مجردة من السلاح والنظام ؟ إن هذا حقا يدعو إلى العجب ، ولكن سوء إدارة الحكام ، وتعاقب المديرين ، وعدم كفايتهم ، وقلة إخلاصهم ، وافتقار الجيش إلى قواد أكفاء ، كل ذلك كان له أثره فى اختلال نظام الجند وانهمامهم أمام جموع المهدي ، ثم إن شخصية المهدي كان لها بلا مرء أثر كبير فى انتصار جموعه ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة ، ولولا ذلك لما استطاع أن يجمع حوله الأنصار والأعوان ، ويبعث فيهم روح الطاعة لأوامره ، والاستخفاف بالموت فى سبيل تأييد دعوته ، ولقد كان لمزاياه الشخصية ، وما عرف عنه من الزهد والصلاح والتقوى ، وإيمانه بدعوته ، وذكائه وحزمه ، كل أولئك كان له أثره فى نجاحه وانتصاره على قوات الحكومة

سقوط باره والأبيض

يناير سنة ١٨٨٣

اضطرب جبل الأمن فى كردفان ، واستفحلت فيها سلطة المهدي ، وامتد نفوذه ، وكثر أشياعه بعد انتصاره فى واقعى راشد والشلال ، فزحف على (الأبيض) عاصمة كردفان ، وكان عليها وقتئذ اللواء محمد سعيد باشا مدير آ وحكمدار آ لغربى السودان ، وفيها من الجند نحو ستة آلاف مقاتل ، فهاجمها المهدي بجموعه وعددهم نحو خمسين ألف مقاتل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ووقعت فى ذلك اليوم معركة كبيرة انتهت بهزيمة الشوار وارتدادهم عن المدينة ، بعد أن فتكت بهم نيران البنادق والمدافع ، وقتل منهم عدة آلاف ، وكان من القتلى شقيق المهدي وشقيق عبد الله التعايشى ، وانسحب المهدي يجر أذبال

الهنزية ، ولو تعقبه سعيد باشا وقتئذ لأمكنه القضاء عليه ولأخذ الثورة وأنقذ البلاد من عواقبها الوخيمة ، ولكنه تردد وخشى الخروج من المدينة ، فمالئ المهدى حتى استجم قوته ، واستعد للزحف

وفي غضون ذلك حاصر الدراويش (باره) إحدى المواقع الهامة في كردفان ، وكان بها حامية من الجند ، وشدوا عليها الحصار حتى سلمت وسقطت في ٥ يناير سنة ١٨٨٣ ثم استأنف المهدى حصار (الأبيض) ، وسد عليها المسالك ، فاشتد الضيق والجوع بالحامية العسكرية ومن بقي فيها من الأهالي ، وقتكت بهم الأمراض ، فعقد سعيد باشا مجلسا عسكريا من ضباط الحامية للتشاور في الموقف ، فاستقر رأيهم على التسليم ، بعد أن نفدت قواهم ، فسلموا للمهدى بعد أن وعدهم بالمحافظة على حياتهم ، ودخل المدينة يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٣ دخول الظافر ، وغنم كل ما كان لدى الحامية من الأسلحة والبنادق والذخائر ، وضمها إلى ما غنمه في واقعتي راشد والشلالي ، فاجتمع عنده ٦٤٠٠ بندقية وثلاثة عشر مدفعا والمقادير الجملة من الذخائر

ولما استقر المهدى في الأبيض استراب بسعيد باشا وسائر الضباط الذين سلموا معه ، مبالغ في إذلالهم وتعذيبهم بحجة إكراههم على إظهار أموالهم الخبأة ، وكان سعيد باشا يقابل مظالمهم بالإنفاء والإباء ، ثم أمر المهدى بقتلهم فقتلوا جميعا

أعمال عبد القادر باشا حلي

وصل عبد القادر باشا حلي إلى الخرطوم يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢ كما أسلفنا ، فأدرك خطورة الثورة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكنه مصر كانت مسرحا لـكوارث سنة ١٨٨٢ التي انتهت بهزيمة الجيش المصري في التل الكبير ، واحتلال الانجليز القاهرة ، وانهلال الجيش ، وسيطرة الانجليز على سياسة الحكومة ، فصمت آذانها عن طلبات عبد القادر باشا ، على أن هذا القائد الباسل والحاكم الحازم نظم القوات التي كانت تحت تصرفه في السودان ، وأحيا هيبة الحكومة ، بما تذرعه به من الحزم والعزم ، فقد وجد الخرطوم عند وصوله في غير منعة ، إذ لم يكن بها سوى عدد قليل من الجند مخبأ في ظاهرها ، دون حصون ، أو متاريس ، فشرع لفوره في حفر خندق يصل النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وأقام المعادل وركب بها المدافع ، وزاد من عدد الجند ، بأن جند من العساكر المتطوعة تسعة آلاف مقاتل وسلحهم بخمسة آلاف بندقية أحضرها

معه من مصر ، وأخذ يتولى تمرينهم على الحركات العسكرية بنفسه ، واستدعى ست أورط من الجنود النظامية من السودان الشرقي ، فصارت الخرطوم في غاية من المنعة ، واطمأن أهلوها ، بعد أن كانوا يتوقعون هجوم الثوار عليها ، وحصن سنار وجعلها بمنجاة من الغزو ، واستطاع بذلك كله أن يقاوم الثورة سنة كاملة

وقد سقطت الأبيض في الوقت الذي كان يكافح فيه الثوار على النيل الأزرق ، وعلم بنبأ سقوطها وهو في طريقه إلى سنار ، بعد أن نكل بالثوار ، كما سيجيء بيانه ، وبذل جهد المستطاع لإنقاذها ، وأرسل إليها الأورطة تلو الأورطة ، وأمكنها لم تقو على إنقاذها ، فأرسل يستعجل المدد من مصر ، فتركته الحكومة وشأنه ، وطلب أن ترسل إليه قايلا من المال لأداء مرتبات الضباط والجنود ، فلم تكترث له ، وكان من عواقب إهمال طلباته سقوط الأبيض ، قال إبراهيم باشا فوزى في هذا الصدد : « وقد بلغني أن عبد القادر باشا بعث يسترحم الحكومة في إرسال ثلاثين ألف جنيه لصرف تلك المرتبات ، وقال انه لا يليق بنا أن نسوق الجنود وضباطهم إلى مواطن الموت وأولادهم ونساؤهم يتضورون جوعا فلم يلتفت إلى قوله حتى أنه كان يسأل الحكومة المكافآت بالرتب والنياشين لكثير من الضباط ، فتقابل مطالبه بالرفض والإباء (١) »

واقعة معتوق

يناير سنة ١٨٨٣

وكانت الحرب سجالا بين قوات الحكومة وجموع الثوار ، فاعتزم عبد القادر باشا الخروج اليهم بنفسه ، فخرج من الخرطوم في يناير سنة ١٨٨٣ يقود قوة من الجنود ، والتقى بالثوار في غابة قرب (معتوق) ، فأوقع بهم ، وفاز عليهم فوزا مييلا (٢)

واقعة مشرع الداعي

٢٤ فبراير سنة ١٨٨٣

وجاء بجيشه الى (الكوه) وعاد الى الخرطوم ، ثم استأنف القتال ، فنزل من الخرطوم

(١) السودان بين يدي غردون وكثشترج ص ١١٩

(٢) السودان لنعوم بك شقير ص ١٤٩

بطريق النيل الأزرق حتى وصل الى (واد مدني)، وسار على رأس جيشه حتى التقى بجموع الشوار في مشرع الداعي (شمالى سنار) ، فشبت الحرب بينهما في موقعة كبيرة دامت أكثر من ثلاث ساعات ، قتل فيها من الشوار نحو ألف رجل ، وأصيب عبد القادر باشا أثناء القتال برصاصة في جنبه حطمت ساعته ، ولكن لم يلحقه سوء ، وانتهت الواقعة بتشتيت شمل الشوار ، ودخل عبد القادر باشا سنار ، فوطد الأمن فيها ، وأعاد هيبة الحكومة ، وطارد العصاة بالقرب من (الرصيرص) وأوقع بهم وشتت شملهم

وبذلك أخذ عبد القادر باشا الثورة في سنار والجزيرة كلها (الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض) ونكل بالشوار ، وملاً قلوبهم رعباً ، فانكشوا أمام هيئته وسطوته ، وضيق على المهدي المسالك ، وشعر المهدي بخطر ، فكان يدعو الله هو وأصحابه عقب كل صلاة بقوله : « اللهم يا قوى يا قادر ، اكفنا عبد القادر »

ولو بقى في منصبه لقضى على الثورة المهدية القضاء الأخير ، قال في هذا الصدد تاجر كبير من تجار السودان عرفه وتحدث عنه ^(١) : « إن له مكانة يعز على سواه مناهما ، وهو ذو الفضل بما أجراه مدة ولايته ، وقد كان معزراً محبوباً من الجميع ، فإنه أنقذ سنار بقليل من العساكر ، وأذل الثائرين من كانوا في جوار الخرطوم وسنار ، ولو لم يترك وظيفته لتمكن بدون ريب من تدويخ القبائل الثائرة ، واسترجع الأبيض ودارفور ، فإن مهابة سطوته خرقت الصحارى المقفرة ، وأوقعت الرعب في قلوب القبائل ، وإن استبداله سهل للمهدي سبيل الفوز ، وأوصله للفتك بجيش هيكس »

وقال اللواء (خشم الموس) باشا أحد القواد السودانيين بالجيش المصرى في حديث له بعد سقوط الخرطوم : « لم يستفحل أمر الثورة إلا بعد استبدال عبد القادر باشا حلى ، ولو لم يقع ذلك لما كان لها شأن يذكر ، فإنه تمكن بالقوة الضعيفة التي كانت لديه من لقاء الرعب في قلوب سكان الجزيرة ، وإننى لا أقوى على تعداد الأغلاط التي ارتكبت من يوم مبارحته السودان ^(٢) »

(١) في حديث له نشر (بالأهرام) عدد ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ عقب كارثة شيكان التي وقعت بعد استدعاء عبد القادر باشا حلى

(٢) الأهرام عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥

خطة عبد القادر باشا حلبي في محاربة المهدي

كانت خطة عبد القادر باشا حلبي في محاربة الثورة أن يستمر مرابطاً بجيشه ومدافعه وأسطول البواخر النيلية على طول مجرى النيل الأبيض، بعد أن نكل بالشار في الجزيرة، وأن يترك المهدي مؤقتاً في كردفان، ولا يهاجمه فيها، فيبقى محصوراً في بيداء قاحلة، ولا يلبث مع الزمن أن تتبدد قوته، إذ لا تجد جموعه ما يكفي لمؤونتهم وميرتهم، وكان يرى بثاقب نظره أن مهاجمة المهدي في كردفان أمر لا تحمد مغيبته، لبعده المسافات التي يضطر الجيش إلى قطعها، وابتعاده عن النيل، فيستهدف لقطع خط الرجعة عليه من الأعداء، ولكن سارت الأمور على غير ما رأى، وفي ذلك يقول إبراهيم باشا فوزي: «ولو اتبعت الحكومة مشورة عبد القادر باشا وعدلت عن إرسال حملة هي كس لكانت النتيجة مرضية وقاضية على المهدي في كردفان، ولكن سبق السيوف العذل»^(١)

وقد ألح في طلب المدد من مصر، لئتمكن من القضاء على الثورة، ولكن الحكومة أعرضت عنه إعراضاً تاماً، ثم فصلته عن منصبه، فهدت السبيل إلى إضاعة السودان

تدبير السياسة الإنجليزية

واستدعاء عبد القادر باشا حلبي

خشيت الحكومة البريطانية إذا ترك عبد القادر باشا وشأنه في السودان أن يتغلب على الثورة المهدية ويخمدوها ويثبت سلطة مصر في الأقطار السودانية، وهذا يخالف أطباعها، لأنها إنما تريد إكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به، ثم فتحه من جديد لحسابها بالاشتراك مع مصر، والاستئثار بحكمه، وقد وجدت السياسة الإنجليزية في مهمة عبد القادر باشا حلبي وكفايته ما يحبط خطتها، فأوعزت إلى الخديو توفيق باشا أن يأمر باستدعائه، ولم يكن توفيق باشا يرد للإنجليز طلباً فأمر باستدعائه، وأصدر أمره في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان، وتعيين علاء الدين باشا حاكماً عاماً للسودان وملحقاته^(٢)، وكان قبل تعيينه حاكماً عاماً لشرقي السودان تحت إمرة عبد القادر باشا حلبي، ولم تخطر الحكومة عبد القادر باشا

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر ج ١ ص ١٤٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٣

بهذا التعيين ، فكان يكافح الثوار ويوقع بهم ، في الوقت الذي أصدرت الحكومة قرارها باستدعائه وتعيين من يخلفه ، فبارح الخرطوم في أواخر إبريل سنة ١٨٨٣ ، في وقت كان السودان أحوج ما يكون الى همته وحزمه ^(١)

وقد قوبل نبأ استدعائه بالاستياء الشديد والجزع في السودان ، وفي ذلك يقول ابراهيم باشا فوزى : « في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ إثر انتصارات عبد القادر باشا على دعاة المهدي في جنوب سنار صدر أمر عال بفصله عن حكمدارية السودان وإلغاء نظارة السودان ، وإنشاء قلم مخصوص بنظارة المالية لمراقبة حسابات السودان ، وقد وقع نبأ فصله أسوأ وقع عند أهالي الخرطوم وسائر مستخدمي الحكومة ، والأعراب المواليين لها ، ورفعوا العرائض تباعا إلى المعفور له الخديو توفيق باشا يسألونه العدول عن هذا الأمر ، فلم يفعل ، ولم يكن هذا الاسترحام قاصرا على من ذكرناهم ، بل تناول النزلاء الأوروبيين ، وقناصلهم ، فإنهم اشتركوا في هذا الالتماس ، لأن الكل موقنون بأن الطريقة التي اتبعها عبد القادر باشا كانت هي السبب الوحيد في نجاة الخرطوم وسنار ، والجزيرة كلها ، وكان من وراء أعماله ما قنط المهدي من التغلب على الخرطوم وأصدر منشورات لكل دعاة في الجزيرة يأمرهم بكتمان الدعوة مادام عبد القادر باشا حاكما على السودان ^(٢) ،

وقد تظاهرت الحكومة بإرسال المدد الذي طالما طلبه عبد القادر باشا قبل استدعائه ، ولو كانت مخصصة في عملها لأبقته في منصبه ، وأرسلت إليه المدد المطلوب ، ولكن السياسة الإنجليزية كانت في الواقع ترمى إلى غرضين وهما : العمل على زيادة الفوضى في السودان ، ثم التخلص من بقية جيش العرايين ، وإبعاده عن مصر ، فقد تقدم القول بأن الحكومة ألغت جيش عرابي عقب الاحتلال ، ثم قررت إرسال مدد إلى السودان ؛ فجمعت من قلوب هذا الجيش ، وبلغ عدده نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، وهم الذين فني معظمهم في واقعة (شيكان) ، كما سيجيء بيانه

خلفاء عبد القادر باشا حلى

كان علاء الدين باشا آخر الحكمدارين الذين عينتهم الحكومة المصرية قبل إخلاء

(١) توفي عبد القادر حلى باشا بحلوان في ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٨

(٢) السودان بين يدي غردون وكثمن ج ١ ص ١٣١

السودان ، ولم يكن على شيء من كفاية عبد القادر باشا حلمي و همته ، وعينت سليمان نيازى باشا قومنداناً للجيش المصرى فى السودان ، ولم يكن أيضاً فى كفاية عبد القادر باشا ، وجعلت الجنرال هكس (باشا) Hicks رئيساً لأركان حرب الجيش فى السودان ، وعهدت إليه بقيادة الحركات الحربية ضد المهدي ، فكان هذا التعيين بعيداً عن الحكمة ، لأن ثورة المهدي كان لها طابع ديني ، فلم يكن من أصالة الرأي تعيين قائد أجنبي مسيحي يتولى قيادة الجيش المعد لإخمادها ، لأن مجرد هذا التعيين يثير روح التعصب فى نفوس الثوار ، ويزيد من عدد أنصارهم وأشباعهم

وقد وقع الخلاف بين هكس وسليمان نيازى باشا ، بما كان له أثره فى تخاذل الجيش المصرى ، ولم يكن هكس باشا ذاته من القواد الأكفاء ، بل هو ضابط انجليزى خدم فى الهند وتقاعد برتبة كولونل ، وجاء مصر سنة ١٨٨٢ ، فعهدت إليه الحكومة بهذه المهمة الخطيرة ، وكان أولى بها عبد القادر باشا حلمي الذى برهن على كفاءته وبسالته فى إخماد الثورة فى سنار والجزيرة

هزيمة الثوار فى المراجع

٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣

خرج سليمان نيازى باشا من الخرطوم وجمع فى السكوه نحو ٥٦٠٠ مقاتل لقمع الثورة فى الجبلين (جنوبى السكوه) ، فالتقى هذا الجيش بال دراويش فى (المراجع) يوم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ ، وأوقع بهم وانتصر عليهم انتصاراً كبيراً ، وأبلى ضباط الجيش وخاصة الميرالاي حسين بك مظهر (باشا) والميرالاي ابراهيم بك حيدر (باشا) وسائر الجنود البلاء الحسن فى هذه الواقعة (١) ، ثم عاد سليمان نيازى ومن معه إلى الخرطوم

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣

وقد أثنى اسماعيل باشا سرهنگ على اللواء حسين مظهر باشا فقال عنه فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٧٢ انه من الضباط المصريين الأذكياء ذوى الشجاعة والبأس ، وأنه كان يشدد النكير على الحكومة لتعويلها على حملة هكس ، وكان رأيه فيها لا يختلف عن رأى عبد القادر باشا حلمي ، وأنه رفع تقريراً إلى الحكومة أبان فيه عن سوء نتائج الحملة وذيله بنظرة صائبة فى مستقبل السودان جاء فيها ما خلاصته ان السودان له السيطرة على النيل

وبعد قليل أمرت الحكومة الجنرال هكس بالزحف على المهدي في كردفان ، ف وقعت في الخطأ الذي حذرهما منه عبد القادر باشا حلي ، واشترط هكس أن ينفرد بالقيادة العامة على الجيش ، دون سليمان نيازي باشا ، فأجابته الحكومة إلى طلبه ، وأقصت سليمان نيازي عن قيادة الجيش ، بأن عينته في أول أغسطس سنة ١٨٨٣ حكامداراً لشرق السودان وسواحل البحر الأحمر ^(١) ، وقد نشر بياناً في الجيش لمناسبة سفره إلى مقر منصبه الجديد ، يدل على شدة أسفه على فراق مركزه في تلك الظروف العصيبة ، قال : « تعلمون جميعاً أن القوة لا تسكون إلا بالاتحاد ، ولا اتحاد إلا إذا اتجهت جميع الأفكار إلى المصلحة العمومية ، وهي حفظ البلاد وراحة العباد ، ولقد أقيمت زمناً فيما بينكم واختبرت أفكاركم حتى صرت على يقين من كمال طاعتكم وحسن اهتمامكم وبسالتمكم ، وأعظم شاهد على ذلك واقعة الجبلين التي بددتكم فيها شمل الأشقياء الباغين ، ومحوتم بأقدامكم أثر أولئك المفسدين ، وكان من أعظم آمالى أن أشارككم في تمام المأمورية التي ستجعل لكم في تاريخ العالم ذكراً جليلاً ، غير أنه بمقتضى الأمر العالى الذى صدر لى من لدن سيدى ولى نعم الخديو الأعظم قد تعينت حكامداراً لعموم شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، وإنى وإن كنت سأبارح هذه البلاد أسفاً على فراقكم ، لكن يخفف عنى هذا الأسف أكيد آمالى فى أنكم بعون الله سبحانه ستكون جميع أعمالكم عنوان فخار الضباط والعساكر المصرية ، وأبشركم بأنكم ستنالون عن ذلك رضا الله تعالى والتفات الحكومة السنية وعظيم المكافأة من لدن الجناب العالى الخديو أدامه الله » ^(٢)

الذى هو حياة مصر ومصدر رخائها ، وأن إهمال أمر السودان وتركه تحت رحمة المهدي لا يبعد أن يؤدى إلى وقوعه فى يد دولة من الدول اللاتى يطمحن إلى الاستيلاء عليه ، وهن على ما نعلم ساهرات لا يغمض لهن جفن ، وإذا وقع السودان فى يد إحداهن باتت مصر تحت رحمة تلك الدولة المالكة للسودان ، وأمسى النيل فى قبضة يدها وتصرفها ، ولا تخفى نتائج ذلك على أحد ، وختم كلامه بقوله : « ان تسيير حملة على المهدي يجعل مثل هذا الأمر وشيك الحصول دافى الوقوع »

وقد وقع مع الأسف ما كان يتوقعه هذا القائد العظيم الذى كان يبصر بنور رأيه الرشيد ما كانت ترمى إليه السياسة البريطانية ، وكان رحمه الله من شهداء حملة هكس كما سيجىء بيانه

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣

الثورة في السودان الشرقى

اندلع لهيب الثورة الى السودان الشرقى عقب سقوط الأبيض في يد المهدي سنة ١٨٨٣ ، فأخذ عامله المشهور (عثمان دقنه) يثير القبائل على الحكومة ويحرض الناس على مبايعة المهدي ، وكان البطل « محمد بك توفيق » يتولى محافظة سواكن ، وتحت إمرته الحاميات المصرية الموزعة بين (سواكن) و (طوكر) الواقعة على بعد ٤ ميلا جنوبها ، و (سنكات) على مثل هذه المسافة غربها

واقعة سنكات

٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

فنها اقترب عثمان دقنه من (سنكات) يريد فتحها ، بادر اليها البطل توفيق بك يدافع عنها ، وهى من المواقع الهامة من الوجهة الحربية ، اذ هى أهم موقع على طريق بربر وسواكن ، وهاجمها الدراويش بقيادة عثمان دقنه يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ، ولكن توفيق بك دافع عنها بنفسه وبرجاله دفاع الأبطال ، فرد الثوار على أعقابهم ، وقتل منهم كثيرون ، منهم أحمد دقنه ابن عم عثمان ، وجرح في الواقعة عثمان دقنه جرحا بليغا ، وارتد الثوار الى جبل (أركويت)^(١) ، وأصيب في هذه الواقعة البطل توفيق بك بعدة جروح ، ولكن دفاعه تكال بالنصر

واقعة التيب الأولى

٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وظلت الحرب سجالا بين جنود الحكومة وجموع الثوار ، وحاصر هؤلاء (طوكر) ، فخرج اللواء محمود باشا طاهر فى قوة من الجنود تبلغ ٥٥٠ رجلا لنجدة طوكر ، يصحبه الكابتن (مونكرىف) قنصل إنجلترا فى جده ، فتربص بهم الدراويش فى آبار (التيب)^(٢)

(١) جنوبى سنكات ، مشهور بطيب مناخه ، وهو الآن مصيف الحاكم العام للسودان
(٢) شمالى طوكر . بينها وبين ترنكات (ميناء طوكر) ، وقد اشتهرت لكثرة المعارك التي حصلت فيها بين الجيش المصرى والدراويش (انظر الخريطة ص ٨٥)

يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فأوقعوا بهذه النجدة وقتلوا معظم رجالها ومنهم الكابتن مونسكريف ، وفر طاهر باشا الى سواكن ، وقد وقعت هذه المعركة يوم واقعة (شيكان) التي سيرد الكلام عنها ، وعزل محمود باشا طاهر على اثر هذه الواقعة ، ووضع عثمان دقنه الحصار على سواكن ، فصارت القواعد الثلاث المهمة وهي سواكن وطوكر وسنكات محصورة بمجموع الدراويش ، ومركزها في شدة الحرج

واقعة طهای الاولى

٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وبعد أن شنى عثمان دقنه من جراحه حشد نحو ثلاثة آلاف من رجاله ونزل بهم في آبار طهای على نحو ٢٠ ميلا من سواكن ، وأخذ يهاجمها ، وقطع الطريق بينها وبين سنكات ، وشد الحصار على سواكن ، فخرج اليه الضابط كاظم افندى على رأس قوة من خمسةائة من الجنود السودانيين و ٢٠٠ من الباشبوزق والتحقوا بعثمان دقنه ورجاله يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بالقرب من طهای (التنيب) فظفر بهم الدراويش ١ بعد أن قاتلوا قتال الأبطال ، وقتلوا عن آخرهم ولم ينج منهم سوى ٤٥ رجلا ، فكان دفاعهم يشبه في بطولته دفاع توقيق بك عن سنكات

عود إلى كردفان

كارثة شيكان — ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

اعتزم الجنرال هكس أن يسير بالجيش من الخرطوم الى الأبيض عاصمة كردفان ليسحق المهدى بها ، ولكن هكس ناشأ لم يقدر قوة خصمه ، ولا درس طرق الزحف في تلك الأصقاع السحيقة ، بل غامر بالحملة مغامرة كان مصيرها الهلاك ، وكان جيشه مؤلفا من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، معظمهم من جيش عرابي القديم كما تقدم بيانه ، وتدل الظروف والملابسات على أن الغرض من تعريضهم الى هذا الزحف وما يكتنفه من المهالك هو التخلص من هذا الجيش والقضاء عليه بحجة محاربة العصاة ، وبذلك تفقد مصر البقية الباقية من جيشها ، ويزداد الاحتلال اطمئنانا على سلطانه في مصر

تحركت الحملة من الخرطوم في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، برآ وبحراً ، حتى بلغت (الدويم) على النيل الأبيض ، وهناك حشد هكس باشا جيشه ، وصحبه علاء الدين باشا حاكم دار السودان الذي أمرته الحكومة أن يقدم إليه كل ما يطلب من المعاونة ، وجعلته قومنداناً ثانياً للحملة ، وكان من ضباطها العظام اللواء حسين مظهر باشا واللواء ابراهيم حيدر باشا ، وأمراء الألايات ، سليم بك عوفى ، والسيد بك عبد الخالق ، وحسين بك فهمى ، ورجب بك صديق ، وصحب هكس أيضاً بعض الضباط الإفرنج ومكاتبى الصحف الإنجليزية ، ليشهدوا هذه الحملة العتيدة

تحركت الحملة من الدويم^(١) في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ قاصدة الأبيض بطريق الصحراء (راجع الخريطة ص ٨٥) ، وأخذت تسير في مجاهل كردفان ، وتقطع المراحل الشاسعة ، في تلك الأصقاع النائية ، وبلغ ما قطعتة نحو مائتى ميل ، وكانت مقدمات الحملة تنذر بأنها سائرة إلى الهلاك لا محالة ، فقد كان الخلاف مستحكماً بين هكس وعلاء الدين ، ولم يكن هكس على شيء من الكفاية في قيادة الجيوش والمعارك ، وكانت حالة الجيش المحنوية سيئة ، إذ كان الضباط والجند يعتقدون أن الحكومة أنفذتهم إلى تلك الأصقاع للتخلص منهم ، لأنهم جيش عرابى القديم ، وكلما جد الجيش في زحفه ، أنهكه التعب والجوع والعطش ، ولم يكن هكس يسير على هدى ، لأنه كان يجهل مفاوز البلاد ومسالكها ، وجعل يستعين ببعض المرشدين والأدلاء ، ليدلوه على الطريق ، وقد اتضح أن معظمهم عيون وجواسيس للهدى ، ينقلون إليه حركات الجيش المصرى ، وكانت طلائعه تناوش الحملة في الطريق

ويكفيك لتقدير ما عاناه الجيش في قطع المسافات البعيدة أن تعرف أنه تحرك من الدويم في ٢٤ سبتمبر ، وبلغ (منهل الرهد) في ٢٠ أكتوبر ، وأقام فيها ستة أيام ، ثم استأنف السير ، فوصل إلى (منهل علوبة) يوم ٢٩ أكتوبر ومنها إلى وادى كشجيل ، ثم إلى غابة شيكان^(٢) ، حيث وقعت الواقعة يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فكان الجيش ظل يسير أكثر من شهر قبل أن يشتبك مع جيش المهدي ، وقد وصل منهوك القوى

(١) جنوبى الخرطوم بنحو مائة ميل

(٢) على بعد ثلاثين ميلاً جنوبى الأبيض وتسمى الواقعة باسمها وتسمى أيضاً في بعض

المراجع باسم (كشجيل) باسم الوادى القريب منها

من المسير في تلك المسالك الوعرة والجهات المقفرة ، وابتعد عن قاعدته الحربية ، وانقطعت صلته بها ، فصار يسير تحت رحمة المخاطر والأقدار ، كل ذلك والمهدى يرقب حركاته ويتتبعها ، بل يستدرجه بواسطة عيونه وجواسيسه الى الوقوع في شباكه وحبائله فلما كان يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) ، سار هكس بجيشه حتى دخل واديا مفتوحا تحيط به من الجانبين غابة كثيفة ، كان المهدى قد حشد فيها معظم جموعه ، فلم يكبد الجيش يدخل هذا الوادى حتى أطبقت عليه جموع المهدى من كل جانب ، واخترقوا صفوفه ، وأعملوا فيه السيف ، فأمعنوا في الجنود ذبحا وقتلا ، وقد قاتل الضباط والجنود ما استطاعوا ، ولما سكتت قوات المهدى سدت عليهم المسالك ، فكانت الواقعة أشبه بمجزرة بشرية ، قتل فيها الجيش برمته ، قوادء وضباطه وجنوده ، ومنهم هكس وأركان حربه ، وعلاء الدين باشا ، وجميع الضباط والجنود ، ولم ينبج من القتل سوى ملازمين اثنين وثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار ، فأخذوا أسرى ، وفنى الجيش بأكمله في هذه الواقعة المشؤمة

كتب السير رجنلد ونجت باشا حاكم السودان العام الأسبق عن هذه الواقعة لمناسبة زيارته لمكانها في شتاء سنة ١٩٠٦ ، قال : « زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ ، ومن الغريب أن العساكر كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ، ولما لم يعلموا بها ، والمكان واقع على بعد ثلاثين ميلا جنوبي (الأبيض) ، في وسط غابة كثيفة ، ولا أشك في أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عدداً وأقوى عدداً ، لكانت لاقت ما لاقته حملة هكس ، وإرسال تلك الحملة في أحوال كهذه يعد ضرباً من الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة في ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال ولم تحسب حساباً للصعوبات التي لا بد لكل جيش عظيم من ملاقاتها في مروره ببلاد كهذه »

ولعلك تلاحظ أن هذه الكارثة هي أول عمل حربي للجيش المصري بعد أن تولى تنظيمه وقيادته السير إفلان وود ، أول سردار انجليزى له ، وقد وقعت هذه النكبة حين كان يتولى وزارة الحربية عمر باشا لطفى الذى وقع في عهده تبديل نظام الجيش وسيطرة الإنجليز عليه ، وكلا الرجلين من أول المسؤولين عن هذه الكارثة ، وتقع المسؤولية الكبرى على السياسة الانجليزية التي أقصت عهد القادر باشا حلى عن قيادة الجيش

بالسودان ، واستبدلت به قواداً غير أكفاء ، فاستدعاء هذا القائد الباسل هو التهديد لشبكة شيكان ، قال غردون باشا في هذا الصدد : « كلما فكر الانسان في فداحة الخسائر في لأرواح في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمتنع عن أن يتمنى اعدام السير أوكان كولفن والسير ادوار مالت والسير شارلس ديلاك ، فإن هؤلاء الثلاثة الذين كانوا مستشارين للحكومة البريطانية في مسألة السودان هم المسئولون عن هذه الكوارث (١) »

ارتجت أنحاء السودان لانتصار المهدي في واقعة (شيكان) ، وزادت هيئته في نفوس الأهالي والحكام ، وتداعت سلطة الحكومة أمام هذه الكارثة ، وبادر الحكام الأجانب الذين كانوا يتولون حكم المديريات الى التسليم للمهدي ، ففي ديسمبر سنة ١٨٨٣ سلم رودلف سلاطين باشافي (داره) ، وكان وقتئذ حاكماً على دارفور ، ثم سقطت (الفاشر) عاصمة المديرية ودانت دارفور كلها لسلطة المهدي (يناير سنة ١٨٨٤) ، وسلبت مديرية بحر الغزال في ابريل سنة ١٨٨٤ ، وكان لبتن بك الانجليزي مديراً لها ، فحذا حذو سلاطين باشا وانضم الى أتباع المهدي ، وامتدت روح العصيان الى اقليم خط الاستواء بعد سقوط بحر الغزال ، ولكن بسالة أمين بك حاكم هذا الاقليم ومن معه من الضباط والجند حفظت هذا الاقليم وجعلته بمنجاة من سيطرة الدراويش عدة سنين كما سيجيء بيانه

طالب انجلترا من الحكومة المصرية

إخلاء السودان

قوبلت أنباء واقعة (شيكان) في مصر بالحزن والجزع ، أما في انجلترا فقد قوبلت بالجمود بل بالغبطة ، لأن السياسة الانجليزية هي التي دبرت حملة هكس ، وهي عالمة أن مصيرها الى ما صارت اليه من الهلاك ، لكي تتخذ من هذا المصير ذريعة (لتتصح) للحكومة المصرية بإخلاء السودان ، وبذلك ضحت بهكس وسميته ، كما ضحت بغردون من بعده تحقيقاً لمطامعها في السودان

فقابل السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) الخديو توفيق باشا ،

وأبلغه تعليمات الحكومة الانجليزية التي تلقاها في هذا الصدد ، وهي أنها (تنصح) الى الخديو بإخلاء السودان ، وسحب الجيش المصرى منه ، وقابل أيضا شريف باشا رئيس الوزارة ، وأنهى اليه وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فكان جواب شريف باشا ان مصر ترى المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندي لا غير ، وان الحملة التي شرعت الحكومة وقتئذ في اعدادها كافية لادراك هذه الغاية ، وان التخلي عن السودان يضر بمصالح مصر سياسيا واقتصاديا ، ولا ترى الحكومة على الأخص وجها لإخلاء الخرطوم وسواها من الولايات الخاضعة التي لم تمتد اليها الثورة ، وفيها الحاميات القادرة على حفظها ، فظهر الخلاف في وجهة النظر بين شريف باشا والمعتد البريطاني ، وتلقى السير افلن بارنج من اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رسائل برقية عدة لكي يصل الى اقناع الخديو بإخلاء السودان وسحب الجنود المصرية الى وادى حلفا ، وأهم هذه الرسائل تلغرافه المشهور المؤرخ في ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، الذي نوهنا اليه آنفا (ص ٢٨) ، والذي صرح فيه بأنه اذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح البريطانية ، فمن الضروري أن ينتحى عن الحكم

استقالة شريف باشا

٧ يناير سنة ١٨٨٤

وقد وافق الخديو توفيق باشا على اخلاء السودان ، ولكن شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة الانجليزية إلى طلبها ، ووقف موقفه المشهور ، واستمسك بارتباط السودان بمصر ، وقال كلمته المأثورة :

« إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا »

وآثر الاستقالة احتجاجا على إخلائه ، وعلى تدخل الإنجليز واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها ، فقابل الخديو في ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقدم اليه استقالة الوزارة (١) ،

(١) هي وزارة شريف باشا الرابعة ، وكانت مؤلفة منذ أغسطس سنة ١٨٨٢ كما يأتي : شريف باشا للرئاسة والخارجية ، رياض باشا للدخلية . عمر باشا لطنى للحرية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على باشا مبارك للإشغال ، أحمد خيرى باشا للمعارف ، حسين خرى باشا

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ، فذكر في استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراك مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية ،

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلب السودان عنها وعلى تدخل الانجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

للحقانية ، محمد زكى باشا الأوقاف ، ثم استقال منها رياض باشا في ديسمبر سنة ١٨٨٢ على اثر تخفيف الحكم على عرابي وزملائه وعين بدله اسباعيل أيوب باشا ، ثم استقال هذا في مايو سنة ١٨٨٣ وعين بدله أحمد خيرى باشا وزير المعارف وعين بدله لوزارة المعارف محمد قدرى باشا

الفصل التاسع

إخلاء السودان

ووزارة نوبار

عرضت الوزارة على رياض باشا ، فأبى قبولها ، وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، ثم عرضت على نوبار باشا ، فقبلها ، على قاعدة إخلاء السودان والإذعان « للنصائح الإنجليزية » ، وقابل الخديو توفيق باشا عصر يوم ٨ يناير ، فأصدر إليه أمره بتشكيل الوزارة

تألفت وزارة نوبار في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأعضاؤها هم : نوبار باشا للرئاسة والحقانية والخارجية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، عبد القادر حلى باشا للحرية والبحرية ، محمود باشا الفلكى للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك (باشا) للأشغال (١)

وهذه هي وزارة نوبار الثانية (٢) ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس النسليم للإنجليز بطلباتهم ، وإقرار تدخلهم ، فلا غرابة أن يكون أول عمل لها هو إخلاء السودان ، وضياع نصف الإمبراطورية المصرية

ومما يستوقف النظر دخول عبد القادر باشا حلى فى هذه الوزارة ، وقد كان معروفا عن برنامجها أنه يتضمن إخلاء السودان ، فهل كان مقرراً هذا البرنامج ؟ الجواب كلا ، لأن عبد القادر باشا ارتضى الاشتراك فى الوزارة على أساس أن يعهد إليه بوصف كونه وزير الحرية ، وأعرف القواد بشؤون السودان ، تنظيم أمر إنقاذه ، وكان يستطيع لو عهد إليه بهذه المهمة أن يعيد سطوة الحكومة فى إرجائه ، ولكن الحكومة البريطانية

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤

(٢) وزارته الأولى فى عهد اسماعيل وقد تألفت فى أغسطس سنة ١٨٧٨ وسقطت فى فبراير

أصرت على تكليف غردون بمهمة إخلاء السودان ، لكي تطمئن إلى تنفيذ برنامجها ، وقد تجددت فكرة إرسال عبد القادر باشا حلي إلى السودان بعد هزيمة الجنرال بيكر باشا في واقعة التيب الثانية ، التي سيجيء الكلام عنها ، وبعد إخفاق غردون في مهمته ، ولكن السياسة الإنجليزية عارضت في إنفاذ عبد القادر باشا ، مهما كانت العواقب ، وجرت الأمور على غير ما توقع ، كما سارت على غير ما أراد حينما كان حكاماً للسودان

أصدر نوبار تعليماته بإخلاء السودان فوراً ، وترحيل الموظفين والجاليات الأوروبية والمسيحية من الخرطوم ، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفاً ، وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة ، وكان عددها نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، كاملي السلاح والعدة

وصدر مرسوم في ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحربية ، بعد أن كانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء ^(١)

وفي الحق ان إخلاء السودان كان أمراً منكرأ ، وعملاً خطيراً في ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي ، بل يكاد يعدل الاحتلال في خطورته ومضاره ، لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنهيات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف ، وتركتها لقمة سائغة للفوضى ، ثم للاستعمار الإنجليزي ، تخلت عن نصف المملكة المصرية ، وما فيه من مدن أسستها على مدى السنين ، وحصون وثكنات ، وترسانات ومبان وعمارات ، وجيش يبلغ نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، موزعين في أرجاء السودان ، قررت إجلاء هذا الجيش ، وأمرته أن يكف عن محاربة الثوار ، ويدعهم أصحاب الحول والسلطان في تلك الإمبراطورية الكبيرة ، ومع ذلك لم يكن من سبيل إلى جلائه عنها دون أن يستهدف للخطر ، وكان الدفاع عن مواقعه فيها أيسر من الجلاء عنها ، وقد تركته الحكومة وشأنه في تلك الأصقاع المترامية ، فوقع فريسة في أيدي الثوار

وهناك متاجر زاهرة قضى عليها قرار الحكومة بالبوار ، وقد أحس تجار الصادرات

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٥

والواردات من مصر والسودان بما سيلحق متاجرهم من فادح الخسائر والمضار ، فألفوا في أوائل يناير سنة ١٨٨٤ لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسببة ^(١) إلى الخديو وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول السياسيين ، أبانوا فيها عواقب إخلاء السودان ، وما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات ، وصادراته تعادل هذا القدر ، وأن سكان السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذ ٥٠٠٠٠ ، منهم ١٥٠٠٠ من المسيحيين ، وأن به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين ، وألف للأوروبيين ، وأن بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لاتزال مودعة في القاهرة وسواكن ، وقالوا في مذكرتهم مخاطبين الخديو توفيق باشا : « هل يعقل أن العمل الكبير الذي بدأه جدكم محمد علي للدفاع عن كيان مصر ذاتها ، وتابعه خلفاؤه وأكمه أبوكم العظيم اسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة ، هل يعقل أن مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفي ساعة يأس من الكوارث التي تنتاب البلاد ؟ إن لنا وطيد الثقة في همة سموكم وصدق نظركم ، ونلتمس منكم أن تستمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار في الدفاع عن السودان »

وقد ذهب هذا النداء عبثاً ، وأصدرت وزارة نوبار قرارها المشؤم بإخلاء السودان ، فكان وصمة عار في تاريخ مصر ، لأن الدول والحكومات لاتتنازل عن أملاكها بهذه السهولة ، ولا بهذا الجبن وهذه الخيانة ، فما بالك بالتنازل عن نصف المملكة المصرية ؟

تنفيذ الاجلاء عن السودان

ومهمة غردون باشا

سارت انجلترا بخطوات سريعة جريئة في تنفيذ برنامجها الاستعماري في السودان ، ويتلخص هذا البرنامج في ثلاث مراحل :

(١) إكراه مصر على التخلي عن السودان

(١) نشرت في جريدة البوسفور اجبسيان عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٤

(٢) إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين

(٣) استرداده لصالح إنجلترا وحدها

وقد أفلحت إنجلترا في حمل وزارة نوبار على أن تقر التخلي عن السودان ، وبذلك تمت المرحلة الأولى ، ثم أسرع في اجتياز المرحلة الثانية ، وهي جلاء الجيش المصري والموظفين المصريين عنه ، لأن الجيش المصري كان لم يزل يربط في المدن والمواقع الحصينة بالسودان ، ولو بقي بها لأمكنه أن يدافع عن تلك المواقع ، ويحافظ على سلطة الحكومة المصرية في نواحيها ، ولا يلبث مع الزمن أن يسترد السلطة في الأصقاع التي استفحلت فيها سلطة المهدي ، وقد كان هذا الجيش يبلغ كما أسلفنا نحو خمس وعشرين ألف مقاتل لديهم من الحصون والمعقل والثكنات والترسانات والبواخر الحربية والذخائر والمدافع ما يجعل منهم قوة لا يستهان بها ، ولا سبيل للمهدي إلى التغلب عليها ، ولكن إنجلترا أرادت تقليص ظل السلطة المصرية من السودان ، فبادرت إلى العمل لتنفيذ قرار إخلائه ، ومع أن تنفيذ هذا القرار يخص الحكومة المصرية وحدها ، لأن إنجلترا لم تكن تدعى إلى ذلك الحين أن لها حقاً ما في السودان ، فإنها لم تبال هذه الاعتبارات ، ودبرت في لندن طريقة إخلائه دون أن ترجع ولو من باب الشكل إلى الحكومة المصرية ، وعهدت بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون باشا

ولا شك أن اختيار غردون باشا لهذه المهمة أمر تكتنفه الأسرار والمتناقضات ، لأنه لم يكن من قبل يرى إخلاء السودان ، بل كان يعدّه عملاً جنوبياً يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به ، وقد نشر بهذا المعنى مقالة في جريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazette الانجليزية ^(١) جهر فيها بهذا الرأي ، وأضاف إليه أن إخلاء دارفور وكردفان فكرة يمكن قبولها ، ولكن من الواجب بأية وسيلة المحافظة على الولايات الكائنة شرقي النيل الأبيض وشمال سنار ، وأن لا خطر البتة يتهدد مصر من ناحية المهدي ، ولا يمكن تسوية إخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر ، وقال ان بالخرطوم وحدها ستة آلاف جندي ، وأن هناك حاميات ترابط في النواحي المترامية كدارفور وبحر الغزال وخط الاستواء ، وتساءل هل في العزم تضحية هذه القوات بإخلاء السودان ، وكيف السبيل إلى جلائها دون أن تتعرض إلى المهالك ، وختم مقاله بوجوب الدفاع هن

الخرطوم ، فإن قوات المهدي لا يمكن أن تبقى لمدة طويلة ، وأنها ستتلاشى من نفسها ، أما إذا أخل السودان ، فإن هذا العمل سيكون ضربة هائلة تصيب سلامة مصر ، وقد تصيب سلام العالم

هذا ما جهر به غردون في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، على أنه لم يلبث بعد أيام معدودات (في ١٨ يناير) أن تلقى من مجلس الوزراء البريطاني مهمة تنفيذ الجلاء عن السودان فقبلها

وقد أصدر مجلس الوزراء البريطاني في ذلك اليوم بيانا قال فيه : إنه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون ، وأنه سيكون في الخرطوم ممثلا للحكومة الانجليزية ، وكتب إليه اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا في اليوم ذاته كتابا يحتوي على التعليمات التي يجب عليه أن ينفذها ، وهي انسفر بلا إبطاء إلى مصر ، وأن يضع تقريراً عن حالة السودان الحربية ، وعن الوسائل التي يحسن اتباعها لسلامة الحاميات المصرية والجاليات الأوروية ، وعن خير الوسائل للجلاء عن السودان ، مع الاحتفاظ بشغوره الحربية ، وإدارتها تحت السيادة المصرية ، وأن يتلقى التعليمات في هذا الصدد من وكيل انجلترا السياسي في مصر (السير افلن بارنج) ، وأن يتولى أيضا القيام بالمهام الأخرى التي ترغب الحكومة المصرية إسنادها إليه ، ويكون ذلك بوساطة السير افلن بارنج (اللورد كرومر)

ويقول السكولونل شاي لونج بك Chaille Long bey ان مهمة غردون الحقيقية هي بسط الفوضى والخلل في السودان ، وأن يسهل على إنجلترا الاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر ، ويقول أيضا ابراهيم فوزى باشا ، وقد كان زميلا لغردون : « ان مأمورية غردون منحصرة في هذه السطور ، وهي أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهّد غردون السبيل لوقوع تلك البلاد في مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر في تلك الأرجاء » (١)

جاء غردون إلى القاهرة ، في طريقه إلى السودان ، وقابل السير افلن بارنج ، ثم الخديو توفيق باشا ، وعينه الخديو بطلب من السير بارنج حكمداراً (حاكماً عاماً) للسودان ، وسلمه « الإرادة السنية » بذلك يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأمر آخر يتضمن مهمته ، وخفواه :

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر لابراهيم باشا فوزى ج ١ ص ٢٩٥

« إن الغرض من إرسالكم الى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار الى مصر ، وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها الى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى ، ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا » (١)

وبعد ان تلقى هذه الأوامر ، سافر من العاصمة الى السودان بطريق النيل ، واصطحب معه الكولونيل استيوارت (باشا) (٢) وإبراهيم فوزى بك (باشا) (٣) وأذاع وهو في طريقه الى الخرطوم أنه موفد لإرجاع الجيش المصرى الى مصر ، وترك السودان لأهله ، ووصل الى الخرطوم يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤

وإنك لتلمح من مقارنة هذا التاريخ بتأليف وزارة نوبار ، مبلغ السرعة التى سارت بها إنجلترا فى تنفيذ قرار إخلاء السودان ، فان هذه الوزارة قد تألفت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، ولم تسكد تمضى أيام معدودات على تأليفها ، حتى اختارت الحكومة البريطانية غردون باشا لتنفيذ قرار الإخلاء ، وسافر هذا على عجل من إنجلترا الى مصر ، ومنها الى السودان ، فوصل الخرطوم فى ١٨ فبراير ، وفى ذلك ما يدل على خطة مدبرة أرادت إنجلترا أن تنفذها بكل سرعة

ولما وصل غردون الى الخرطوم ، جمع مجلسا من الأعيان وكبار التجار ، وأمر بتلاوة أمر توليته ، ثم خاطب المجتعيين ، واعدأ إياهم بإقرار العدل والطمأنينة ، وأشار الكولونيل استيوارت ، قائلاً إنه وكيله ، وطلب إليهم طاعته ولم يشر بكلمة الى أحد من الضباط المصريين الذين كانوا يحيطون به

(١) السودان انعموم بك شقير ص ٢١٣

(٢) هو الكولونيل استيوارت الذى كلفته الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال الذهاب الى السودان ودراسة شؤونه فذهب إليه فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ وقدم تقريره فى فبراير سنة ١٨٨٣ ، وانتهى فيه الى القول بعجز المصريين عن حكم السودان ، وهو التقرير الذى على أساسه قررت الحكومة البريطانية وجوب إخلاء مصر للسودان ، وقد قتل الكولونيل استيوارت فى سبتمبر سنة ١٨٨٤ كما سيحىء يمانه

(٣) مؤلف كتاب (السودان بين يدى غردون وكنتشنر) وفد طلب غردون من الخديو قبل ذهابه الى السودان الانعام عليه برتبة اللواء

وأخذ يستميل إليه الأهلين بالعدل بينهم ورفع الضرائب عنهم ، على أنه مع ميله إلى العدل ، لم يكن على كفاية للاضطلاع بأعباء منصبه الكبير ، وبخاصة في ذلك الوقت العصيب ، وكان سريع التأثير سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب في آرائه ، متناقضاً في أعماله ، يرضى يوماً عن أحد من الناس ، ثم يغضب عليه في الغد ، والعكس بالعكس ، وقد أمر منذ وصوله بفتح أبواب المدينة ، والخروج منها والدخول إليها من غير حرج ، فأخذ رسل المهدي وجواسيسه يترددون على الخرطوم ، ويتجرفون أخبارها ، وينقلونها إلى المهدي ، ويصلون بينه وبين أتباعه فيها ، لكي يمهّدوا له طريق الزحف عليها

وعين إبراهيم فوزي باشا قومنداناً للجنود المصريين ، وفرج بك الزيني (باشا) قومنداناً للجنود السودانيين ، والسعيد بك الجمياعي قومنداناً للجنود الباشبوزوق ، وحسين بك الشلالى وكيله ، وأنعم على كل منهم برتبة باشا ، وشرع في تدبير خطة الجلاء

وبعث إلى المهدي قبل وصوله إلى الخرطوم يدعوه إلى الكف عن القتال ، ويمنحه لقب أمير كردفان ، وأرسل إليه مع الكتاب هدية من نوع الهدايا التي تقدم لمشايخ الأعراب كالبنش وغيره (١) ، فلم يكثر المهدي لكتابه ، ورد إليه الهدية ، وأرسل إليه رفض منحته ، ويدعوه إلى اعتناق الإسلام

وكانت سياسة غردون مما زاد في نفوذ المهدي ، فقد أذاع منشوراً بين أهالي الخرطوم ، قال فيه : ان السودان قد فصل عن مصر فصلاً تاماً ، وقد جئتكم حاكماً عاماً عليه ، فجعلت محمد أحمد أميراً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق ، وتنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين في المستقبل

فإبلاغ الأهلين تصميم الحكومة على فصل السودان ، والتعظيم من أمر المهدي ، قضى على هبة الحكومة ، وعلى الأمل في استردادها نفوذها ، فصرف عنها قلوب الأهلين ، وجعلهم ينضمون إلى الجانب الأقوى وهو جانب المهدي فكان غردون جاء ليزيد من نفوذه وسلطانه ، ويقضى على نفوذ الحكومة المصرية القضاء الأخير وسار المهدي في بسط سلطانه بخطوات واسعة ، فلما شعر غردون بحرج مركزه

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر لإبراهيم فوزي باشا ١ ص ٢٦٧

وأنه لاشك واقع هو وجنوده في قبضته ، عدل عن سياسة المسالمة ، واستعد للدفاع والمقاومة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن بعد أن ضاعت الفرصة ، وسبق السيف العذل

طلب غردون مدداً من الجنود ، فرفض طلبه ، ثم طلب تعيين الزبير باشا حاكماً للسودان ، لما كان له فيه من النفوذ والعصية ، ولأنه الرجل الذي يستطيع مقاومة المهدي ، وكان مقبلاً وقتئذ في مصر ، ولكن اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا رفض هذا الطلب ، وأبلغ السير إفلين بارنج قرار الرفض ، وكان الرفض معقولا من وجهة النظر الانجليزية ، لأن تعيين الزبير حاكماً للسودان كان يمكن أن يؤدي إلى إخماد ثورة المهدي ، وعودة السلطة إلى الحكومة المصرية ، وهذا ما لم تكن تعمل له إنجلترا ، وعشياً أعاد غردون طلبه ، وألح في إجابته ، وأشار إلى أن لاسييل إلى إنقاذ الحاميات المصرية وإمكان إرسالها إلى مصر دون مساعدة الزبير باشا ، وأن أرواح الجنود والموظفين تكون هدفاً للخطر بغير هذه الوسيلة ، ولكن الحكومة الانجليزية أصرت على الرفض ، وتركت غردون وشأنه ، وكانت حجتها الظاهرة في ذلك أن الزبير باشا من كبار تجار الرقيق ، وأن عودته تساعد على إعادة هذه التجارة ، مما تعترض عليه جمعيات منع الاتجار بالرقيق في إنجلترا ، وهي حجة واهية ، لأن المهدي لم يكن أقل من الزبير إباحة للاسترقاق ، فترك السودان في قبضته معناه إعادة الاتجار بالرقيق بأوسع معانيه ، ولكن السبب الحقيقي هو ما قدمنا ، وهو سعى الحكومة الانجليزية في تقليص ظل السلطة المصرية عن السودان ، ولذلك عارضت في أن ترسل مصر أي مدد إلى السودان ، وعارضت أيضاً في تعيين الزبير باشا حاكماً له ، ولم يكن ثمة شك في أن مصلحة مصر كانت تقضى بتعيينه حاكماً عاماً للسودان ، وكان بلا جدال أقدر من غردون على مقاومة المهدي ، لكن السياسة الانجليزية حالت دون إصدار الحكومة قراراً بتعيينه لهذا المنصب تحقيقاً لمطامعها في السودان

وكانت نتيجة هذه الخطة المدبرة تمكن المهدي من فتح الخرطوم وسائر مدن السودان ، ووقوع الحاميات المصرية والموظفين المصريين وعائلاتهم وأولادهم وذويهم وأتباعهم في قبضة الشوار ، فأعملوا فيهم السيف بلا رحمة ولا شفقة ، حتى بلغ عدد ضحايا هذه المجازر نحو ثمانين ألف نسمة

انتصار الثورة في السودان الشرقي

تخرجت الحالة في السودان الشرقي على اثر قرار إخلاء السودان الذي كان بمثابة إغراء للثورة على متابعة انتصاراتها ، واشتد حصار الدراويش لسواكن وطوكر وسنكات ، رغم استبسال حامياتها في الدفاع عنها ، وصارت مهددة بالسقوط

هزيمة الجنرال بيكر باشا

في معركة التيب الثانية (٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

أنفذت الحكومة المصرية حملة من عساكر الرديف الى سواكن لإنجاد طوكر وسنكات ، وعهدت بقيادتها الى الجنرال فالنتين بيكر باشا قومندان البوليس ، فجاءت الحملة سواكن في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وأخذت أهبتها للزحف

وفي أوائل فبراير تقدم بيكر باشا من ترنكتات (١) بقوة من ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل ، وساروا قاصدين طوكر . فما أن وصلوا الى آبار (التيب) حتى فاجأهم الدراويش يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وانقضوا عليهم بجموعهم الحاشدة ، وأمعنوا فيهم ذبحاً وتقتيلاً ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصري ، بعد أن منى بخسارة فادحة ، اذ قتل من رجاله نحو ٢٣٠٠ ، ومن ضباطه ٩٢ ضابطاً ، وعادت فلول الجيش المنهزمة الى سواكن ، وتسمى هذه الواقعة واقعة التيب الثانية ، تميزاً لها عن واقعة التيب الأولى التي حدثت في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وتسمى أيضاً واقعة (طوكر)

كان لهذه الهزيمة صدى أليم في مصر ، ودل وقوعها على أن القيادة الإنجليزية لم تحسن تدبير الخطط الحربية ، اذ كانت هذه الواقعة ، بعد كارثة (شيكان) ، ثانية الوقائع الكبرى التي أصيب فيها الجيش المصري بالهزيمة ، بقيادة القواد البريطانيين في حروب السودان الأولى ، وكانت هذه الهزيمة نذيراً بسقوط سنكات وطوكر ، بعد أن انقطع عنهما المدد

(١) ميناء على شاطئ البحر الأحمر جنوبي سواكن ، ولذلك تسمى الواقعة في بعض المراجع

واقعة (ترنكتات) وهي ميناء طوكر

سقوط سنكات - ٨ فبراير سنة ١٨٨٤

ومقتل البطل محمد توفيق بك

كان محمد توفيق بك يتولى محافظة سواكن ، وظل يدافع عن (سنكات) دفاع الأبطال ، ولكن الشوار شدوا عليها الحصار ، وانقطع المدد عنها ، فاستبسل وسائر رجال الحامية في الدفاع . واحتملوا أهوال الحصار ، حتى نفذت مؤونتهم ، فعانوا ألم الجوع ، واضطروا الى أكل لحوم البغال والخيـر ، والكلاب والقطط ، وأكلوا الجلود ، واضطروا الى مضغ أوراق الشجر ، تسكيناً لسعار الجوع ، فلما صاروا الى هذه الحال ، جمعهم البطل توفيق بك ، وقال لهم : « إن بقينا هنا هلكنا من الجوع ، وان سمنا لهؤلاء الأتقياء لم نضمن السلامة ، وان سلمنا عشنا عيشة يهون معها الموت ، فلم يبق لنا الا أن نخرج من الاستحكام ، ونتخذ طريق سواكن ، فإن لحقوا بنا سار بناهم حتى ظفروا ، أو متنا مشرفين ، (١) »

ففعلت هذه الكلمات في نفوس الضباط والجند فعل السحر ، وأجمعوا على العمل برأى قائدهم الباسل ، فلما كان يوم الجمعة ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ (١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠١) اعتزموا الخروج من المدينة ، فأحرقوا مخازن البارود والجبنـخانة ، وسدوا أفواه المدافع ، وخرجوا من سنكات وعددهم لا يزيد عن ستمائة نفس ، من جند ورجال ونساء وأطفال ، فساروا نحو ميل ونصف حتى أتوا مضيقاً وعراً ، فوجدوا الدراويش كامنين فيه ، فنظم توفيق بك صفوف الجنود على هيئة مربع ، وجعل النساء والأطفال في الوسط ، ليعيهم شر القتال ، وأخذ الجند في رمي الدراويش بالرصاص ، فقتلوا منهم ٥٧ رجلاً ، ولكن الدراويش أطبقوا عليهم من كل جانب ، وأثخنوا فيهم حتى قتلوهم عن آخرهم ، ولم ينج منهم سوى خمسة رجال ، بينهم قاضي سنكات ، وثلاثون امرأة ، وقتل البطل توفيق بك في هذه المعركة ، وقتل سائر أبطال الحامية من الضباط والجند ، فخلدوا أسماءهم في سجل الشرف والفخار

ومما يؤثر عن البطل توفيق بك أنه حين اشتد الحصار على سنكات أرسل خطاباً إلى حاكم دار السودان ، يفيض نبلاً وشهامة . قال فيه : « ان حالة الأطفال والشيوخ جرحت

فؤادى ، وأقلقت خاطرى ، بعد نفاد المؤن . ولم نبق على حمار أو جمل ، وكنا بانتظار إمدادكم إيانا حتى الآن ، ولم نر منكم معينا ولا نصيرا ، وقد ضقت ذرعا ، وفرغ معين الصبر . ومع ذلك فإنى أصبر بعد إرسال هذا الكتاب يومين اثنين فقط ، فإذا لم أر منكم عند أفلا بدلى من اتمام واجبات العسكرية بشرف ، فأطلق المدافع وأهدم الاستحكامات ، وأهجم ورجالى على الأعداء فنقاتلهم ونناوشهم الحرب بكل قوارنا قصد النجاة والفوز بالحياة ، فإن أسعدنا الحظ فيه ، والا فإننا نموت موت الأبطال بعد القيام بالواجبات العسكرية وشرف الجندي ، تخليدا لذكر مصرنا العزيزة ، ومحافظة على حقوقنا المقدسة ، (١)

قالت (الأهرام) تعليقا على هذا الكتاب المجيد : « هذا هو الكتاب الأخير الذى بعث به توفيق بك الشجاع ، وللملح يحد معينا ولا مغيبا أنجز ما وعد ، ومات شهيدا عزيزا ، وهذا البطل الكريم ما كان جنديا ولا ضابطا بل صرف معظم سنه فى التدريس ، ومع ذلك فقد فعل أفعالا عجز عنها مشاهير الضباط وكبار القواد ، وكان فى حياته معززا مكرما ، ومات فقيرا محترما يذكر بالخير »

احتلال الانجليز سواكن

لم تكده الحكومة المصرية تقرر إخلاء السودان حتى بادرت انجلترا إلى تنفيذ خطتها فى احتلال ما تتخلى عنه مصر ، وفى فبراير سنة ١٨٨٤ على أثر هزيمة بيكر باشا ، احتل الاميرال هويت Hewet سواكن ، وجعل نفسه قومنداناً للشعر ، وبلغ من استهانة انجلترا بالخدو توفيق بعد إذ أقرها على إخلاء السودان ، أنها لم تبلغه نبأ هذا الاحتلال إلا بعد وقوعه ، وجاء هذا الاحتلال مكذبا لمزاعم انجلترا حينما طلبت إخلاء السودان بحجة أن لا سبيل الى المحافظة عليه ، فإذا لم يكن من سبيل للاحتفاظ به فما بالها تضع يدها على أهم مواقعه وتستقر فيها ؟

وقد احتجت تركيا على هذا الاحتلال ، فأجابها اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن حوادث السودان اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ بعض الوسائل الوقائية لحماية ثغور البحر الأحمر ، ولأنها عازمة عند ما تعود السكينة أن لا تعمل شيئا بغير مشورة الباب العالى

سقوط طوكر - ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤

وحملة الجنرال جراهام الأولى

أنفذت قيادة الجيش البريطاني حملة بقيادة الجنرال جراهام ، لإزالة الأثر السيء الذى أحدثته هزيمة بيكر باشا فى معركة التيب الثانية ، وكانت مهمة هذه الحملة الدفاع عن سواكن وإنقاذ حامية طوكر ، التى كان الدراويش يحاصرونها ، فجاءت الحملة الى سواكن فى أواخر فبراير ، وفى غضون ذلك سقطت طوكر فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة اليها

واقعة التيب الثالثة

٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤

على أن الحملة بقيادة الجنرال جراهام هاجمت جموع الدراويش فى (التيب) يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ (غرة جماد الأول سنة ١٣٠١) فانتصرت عليهم وأوقعت منهم وأجلتهم عن آبار التيب

واقعة طماى الثانية

١٣ مارس سنة ١٨٨٤

ثم هاجمت جموع عثمان دقنه فى (طماى) ، فظفرت بهم يوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأخلى عثمان دقنه طماى ، واعتصم بالجبال ، وقد كان الظن أن تستمر الحملة فى زحفها بعد هذا الظفر ، وإسكانها عدلت عن الزحف ، إذ أمرت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام بالعودة إلى مصر ، فكان ذلك إيذاناً بوقف الحملة ، وإغراء لعثمان دقنه بالاستخفاف بقوة الحكومة

فعاد جراهام إلى مصر فى إبريل ، ولحقه جيشه ، وتبين أن الغرض من هذه الحملة إنما هو إطمئنان الإنجليز على مراكزهم فى سواكن فحسب

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو بإيعاز من الإنجليز الميرالاي البريطاني
تشر مسايد بك Chermiside محافظا لسواكن^(١)

اتساع نفوذ المهدي

كان لقرار إخلاء السودان أثر كبير في إتساع نفوذ المهدي ، فإن هذا القرار هو
بمثابة تسليم من الحكومة المصرية بعجزها عن إخماد الثورة ، واعتراف منها بقوة المهدي
وانتصاراته ، وقد انتهز هو هذه الفرصة ، فأخذ يفتح عواصم السودان ، ويمد نفوذه
شرقا وغربا وجنوبا ، ويحاصر الخرطوم

فقد سقطت (سنكات) في ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، و (طوكر) في ٢٤ منه كما تقدم
بيانه ، والخلفاية (شمالي الخرطوم) في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، والقضارف بمديرية كسلا
في ٢١ إبريل سنة ١٨٨٤

ثم سقطت (بربر) في ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ ، وقتل فيها من جنود الحامية المصرية
نحو ١٥٠٠ مقاتل ، وكان لسقوطها تأثير كبير في الموقف ؛ ووقع أليم في النفوس ؛ لأنه
بسقوطها انقطع الأمل في إنقاذ الخرطوم ، وصارت في حصار محكم ، إذا كانت بربر
هي طريقها إلى سواكن أو إلى كروسكو (أنظر موقعها على الخريطة ص ٨٢) ، وظل
غردون مرابطا في الخرطوم ، يأمل أن يصله المدد ، ويبذل الجهد في تنظيم الدفاع عن
المدينة

حملة إنجليزية لإنقاذ غردون واخفاؤها

١٨٨٤ — ١٨٨٥

وفي غضون ذلك شعرت الحكومة الإنجليزية بأن تركها الجنرال غردون باشا
محصورا في الخرطوم ، وامتناعها عن نجدة ، رغم صيحات الاله تغائة التي كان لا يفتأ
يرسلها كلما اشتد به الحصار ، يعرضها للوم اللاتمين من الجمهور البريطاني ، والرأى العام
الأوروبي ، فاعتزعت إرسال نجدة من الجيش الإنجليزي لإنقاذه ؛ وعهدت بقيادتها

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ١٠٢

إلى الجنرال اللورد ولسلي^(١) Wolsley ؛ وكان عددها تسعة آلاف مقاتل ؛ وسميت (حملة الإنقاذ) ، واشترك معها الجيش المصرى بقوته ، وأبلى فيها البلاء الحسن ؛ وفى ذلك يقول اللورد ملنر^(٢) : « إن الجيش المصرى الذى اشترك فى حملة النيل قد أبدى من الصفات الحربية ما لم يكن يظنه أحد فى البداية »

وصل ولسلي إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، وأخذ يعد المعدات لتنظيم الحملة

لم يكن الغرض من إنقاذ هذه الحملة إعادة سلطة الحكومة المصرية إلى السودان ، وإنما كان لإنقاذ حياة غردون فحسب^(٣) ، ويتبين لك حقيقة مقصد الحكومة الإنجليزية من التعليمات التى أصدرتها إلى الجنرال ولسلي ، وهذا نصها :

« إن الغرض الأساسى من الحملة إنما هو إنقاذ الجنرال غردون والسكولونيل ستورت من الخطر طوم ، ففى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أياً كانت ، والحكومة تعتمد عليكم فى أنكم لا تتقدمون جنوباً إلا بقدر ما يلزم لإدراك هذا الغرض »^(٤)

وكان غردون باشا ذاته يأبى أن تأتية النجدة على يد الجيش المصرى ، ويبدو ذلك من خطابه الذى أرسله إلى قائد الحملة فى وادى حلفا ، وقال فى ختامه : « لا تدعوا العساكر المصرية تأتى إلى هنا ، استلموا قيادة الواهورات منهم وأخرجوهم منها فإنه لا فائدة منهم »^(٥)

أخذت هذه الحملة تسير بخطوات بطيئة ، فقد ابتدأت وحداتها تصل وادى حلفا فى سبتمبر ، ولم يصلها الجنرال ولسلي إلا فى اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، ووصل إلى (دنقلة) فى ٣ نوفمبر ، أى بعد انقضاء شهر من وصوله الى وادى حلفا ، ولم يصل (كورتى) إلا فى ١٦ ديسمبر ، فاتخذها معسكره العام . وأخذ يستعد لمتابعة السير جنوباً ،

(١) الذى كان قائداً للحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٨٢

(٢) فى كتابه (إنجلترا فى مصر) England in Egypt ص ٩٩ طبعة سنة ١٩٢٠

(٣) كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ٣٢٥

(٤) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٦٩

(٥) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٧٣

فاستقر الرأي على انفاذ حملتين تسير احدهما بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت
Herbert Stewart في طريق الصحراء الى (المتمة) ، وتسير الثانية بقيادة الجنرال ارل
Earl في طريق النيل قاصدة بربر^(١)

واقعة أبي طليح

١٧ يناير سنة ١٨٨٥

تحركت حملة الصحراء من (كورتى) في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، بقيادة
الجنرال السير هربرت ستيوارت ، واستولت على آبار (الجدول) في صحراء بيوضه ،
يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصنت مواقعها بها

ثم زحفت جنوباً ، فالتقت بجموع الدراويش في آبار (أبي طليح) ، القريبة من
(المتمة) ، يوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ ، وهناك نشبت واقعة كبيرة انتهت بهزيمة الدراويش
بعد أن حصدهم نيران المدافع حصداً

وقد تجدد الأمل بعد هذه الواقعة في إنقاذ غردون وحامية الخرطوم ، ولكن
تأخر الحملة في الزحف قد بدد هذا الأمل كما سيجىء بيانه

واستمرت الحملة في زحفها حتى وصلت إلى (المتمة) فاحتلتها ، وبلغت (القبة)
جنوبى المتمة وتحصنت فيها ، وفي أثناء زحفها التقت بجموع الدراويش ، فظفرت بهم ،
وجرح الجنرال ستيوارت جرحاً مميتاً ، وتولى القيادة من بعده الجنرال السير شارلس
ويلسن

واتصلت الحامية في القبة برسل غردون الذين جاءوا على البواخر النيلية من الخرطوم
ولبثوا بالقرب من (شندى) أربعة أشهر ينتظرون المدد ، فأدرك الجنرال السير شارلس
ولسن من حديثهم خطورة الحالة ، وأن الخرطوم على وشك السقوط ، فانفصل بقوة
من الجند أقلتهم بالباخرتان (بردين) و (تل حوين) ، قاصدين الخرطوم ، فوصل إلى
مقربة منها ، شمالى الحلفاية ، يوم ٢٨ يناير ، وهناك علم بسقوطها ومقتل غردون ، فعاد
أدراجه إلى (المتمة) ، بعد أن أصلاه المهديون ناراً حامية في الطريق ، وأبلغ اللورد

(١) أنظر هذه المواقع والتي تنبها بالخرطة ص ٨٢

(واسلى) القائد العام للحملة فى (كورقى) نبأ سقوط الخرطوم ، ومقتل غردون ، فأرسله هذا بالبرق إلى لندن ، وأخذ ينتظر تعليمات الحكومة البريطانية ويقول إبراهيم باشا فوزى ، الذى كان وقتئذ أسيراً فى الخرطوم إنه لو أبحرت الحملة إلى الخرطوم مباشرة منذ وصولها إلى الممتدة لما سقطت الخرطوم ، ولكنها بقيت فى الممتدة خمسة أيام ، فأضاعت فرصة إنقاذها (١) ، فتأخرها فى الزحف كان السبب الأكبر فى إخفاق حملة « الإنقاذ » ، وهذا التأخير يرجع إلى خطأ القيادة فيها

واقعة كربكان

١٠ فبراير سنة ١٨٨٥

وفى خلال هذه الحوادث سار الجنرال إرل قائد حملة النيل من (كورقى) ، يقود نحو ثلاثة آلاف من الجنود الإنجليزية ونحو خمسمائة قارب تقل الجنود المشاة ، أما الفرسان والمدفعية فإنهم ساروا حياال القوارب فى الضفة الغربية للنيل وسارت القوة المصرية بقيادة البكباشى أحمد سليمان فى الضفة الشرقية ، وتقدمت الحملة على هذا النحو مسيرة ثمانية أيام ، حتى بلغت معقل الدراويش فى (كربكان) ، بالقرب من (أبو حمد) فانضمت القوة المصرية إلى القوة الإنجليزية ، وهاجمت القوة المشتركة معقل الدراويش بكربكان يوم ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ ، وفازت عليهم فوزاً مبيداً ، واستولت على المعقل وقتلت جميع من فيه من الدراويش ، وأصيب الجنرال إرل فى هذه المعركة برصاصة قضت عليه ، وقد أبلى البكباشى أحمد سليمان والجنود المصريون بلاء حسن فى هذه الواقعة وبقيت القوة معسكرة فى (كربكان) أسبوعين ثم قفلت راجعة الى دنقلة على اثر قرار الحكومة البريطانية العدول عن الزحف ، بعد سقوط الخرطوم ومقتل غردون ، فارتدت الحملة جميعها الى كورقى ثم الى دنقلة ، ورجعت الى مصر فى يونيه سنة ١٨٨٥

(١) إبراهيم باشا فوزى — السودان بين يدي غردون وكثشنر ج ٢ ص ٤٢

وعلى اثر إخفاق هذه الحملة استقال الجنرال السير افلن وود باشا Sir Evelyn Wood سردار الجيش المصرى من منصبه فى ابريل سنة ١٨٨٥ ، وكان الظن أن يسند هذا المنصب الى قائد مصرى كفى مثل عبد القادر باشا حلى ، بعد أن ثبت من التجارب أن اسناد القيادة العليا للجيش الى سردار انجليزى كانت نتيجته انحلال الجيش المصرى وتبدد قوته ، واصابته بالهزائم المتوالية فى حروب السودان ، ولـكن السياسة البريطانية أبت الا أن يحل سردار انجليزى بدل السردار المستقبل ، فعين الجنرال السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥

غردون فى الخرطوم

أما ما كان من أمر غردون فى الخرطوم أثناء سير حملة الإنقاذ ، فقد حاول إجلاء الدراويش عن (الحلفاية) لكي يخفف ضغطهم على المدينة ، وأنفذ إليها حملة من أربعة آلاف مقاتل ، ولـكن الدراويش أوقعوا بهم يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٤ ، فى واقعة عرفت (بواقعة الشرق) ، وتقدموا لحصار الخرطوم من الشمال والجنوب والشرق فاشتدت الحالة بالحامية وبسكان المدينة ، لانقطاع المدد ، ونفاد الميرة والمؤونة ، وبقيت الحرب سجالات بين الحامية والدراويش ، ودافعت الحامية دفاع المستميت عدة أشهر

مقتل الكولونيل ستىوارت

وفى أثناء الحصار أوفد غردون وكيله الكولونيل ستىوارت باشا إلى مصر بطريق النيل لإبلاغ الحكومة حالة الخرطوم ، واستعجال المدد ، فسافر على ظهر الباخرة « عباس » إلى أن وصل شلال (ودقر) ، فرسا ومن معه على جزيرة صغيرة تجاه قرية (هبة) ، وهناك أدركه الدراويش ، فقتلوه ومن معه (سبتمبر سنة ١٨٨٤)

سقوط الخرطوم ومقتل غردون

٢٦ يناير سنة ١٨٨٥

وكان المهدي قد جعل عامله عبد الرحمن النجومى أحد قواد جيشه قائداً على جموع الدراويش المحاصرة للخرطوم ، فلما استبطأ فتحها تحرك من الأبيض بجميع جيشه ،

زاحفا عليها ، معترضا الاستيلاء عليها عنوة ، فحل بأبي سعد في اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، يقود جيشاً لجباً ، يبلغ عدده نحو ستين ألف مقاتل ، وبقي يستعد للحرب حتى غاية المحرم سنة ١٣٠٢ (نوفمبر سنة ١٨٨٤) ، لأنه لم يكن يرغب الحرب في شهر المحرم ، فلما انتهى الشهر كتب إلى غردون في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، يدعوهُ للتسليم ، فأجابه غردون متهدداً متوعداً ، فأمر المهدي رجاله بضرب الخرطوم من كل الجهات ، فدافع عنها جنود الحامية دفاع الأبطال وردوا الدراويش غير مرة ، ولسكن اشتداد الحصار أدى إلى نفاد المؤونة ، ففشت المجاعة في الخرطوم وأم درمان واشتد الجوع بالجنود والأهلين ، حتى صار أهلها يموتون جوعاً في الطرقات

وحاول غردون أن يفك الحصار عن الخرطوم لإحضار القوت إليها ، فخرجت قوة من الحامية يوم أول يناير سنة ١٨٨٥ ، ولسكنها ارتدت منهزمة ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، وخرجت قوة أخرى في فجر يوم ٣ يناير ، واشتبكت بالدراويش وأصلتهم نارا حامية ، ولسكن الحصار ظل مضروباً على الخرطوم وأم درمان ، ونفذ الزاد في المدينتين

وفي اليوم الخامس من شهر يناير سقطت أم درمان تحت تأثير الجوع ، فكان سقوطها نذيراً بسقوط الخرطوم ، وانقطع الأمل في وصول المدد الذي كان ينتظره غردون حتى آخر لحظة ، وأرسل إليه المهدي في ٦ يناير ينصح له بالتسليم ، وينبئه بأن لا أمل في وصول المدد إليه ، وأعاد الطلب في ٧ يناير ، ولسكن غردون أجابه بالرفض ، وقد دب اليأس في قلوب الجند والأهلين بعد سقوط أم درمان ، لتوقعهم اقتحام الدراويش خطوط الدفاع ، فضلاً عن اشتداد المجاعة ، ولسكن غردون كان لا يفتأ يشدد عزائمهم ، ويتطلع إلى الأفق منتظراً وصول حملة الإنقاذ من الشمال ، ولسكن الحملة كانت تسير ببطء كما تقدم بيانه

واشتد الجوع بالحامية والأهلين حتى هزلت أجسام الجنود ، واصفرت ألوانهم ، وغارت عيونهم ، وكانوا بعد أن نفذ الزاد قد شرعوا يأكلون لحوم الخيل والبغال والحمير والكلاب والجلود وألياف النخيل

وطوق الدراويش المدينة ، ولم يبق من خطوط الدفاع عنها سوى (الخندق) ، وكان يدافع عنه جنود الحامية دفاع المستميت ، بقيادة فرج باشا الزيني ، وكانت الأنباء قد

وصلت إلى المهدي من الشمال بانتصار الحملة الإنجليزية في (أبي طليح)، ثم وصلوها إلى
المتمة قاصدة الخرطوم، فاعتزم فتحها عنوة قبل وصول المدد

ففي فجر يوم الإثنين ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢) هجم الدراويش
على الخرطوم هجوما عاما، فدافع الجند وضباطهم عن الخندق دفاعا مجيدا، ولكن
الدراويش اقتحموه بجمعهم الحاشدة، ودخلوا الخندق ثم المدينة ظافرين، وأعملوا
السيف في الجند والأهالي، وأوقعوا بهم ذبحا وتقتيلا، بلا رحمة ولا شفقة، واستمرت
المجزرة حتى الضحى، وبلغ عدد من قتلوا يوم الواقعة من سكان الخرطوم نحو ٢٤ ألف
نسمة (١) عدا من قتل من الجند، وعدتهم ثمانية آلاف، وقتل غردون في سرايه بالخرطوم
وهو يرقب حركات القتال، وذهب الدراويش برأسه إلى المهدي، ولم يكن راضيا عن
قتله، ولا عن إسراف أشياعه في الذبح والتقتيل، فقد استباحوا المدينة، وجعلوها
فريسة للنهب، ومسرحا للفظائع، من قتل الرجال والأطفال، وسبي النساء، واستعباد
الأحياء من أهلها، ووقع في هذا اليوم المشؤم وفي الأيام التالية من الأهوال، ماتت شعير
منه الأبدان

كان لسقوط الخرطوم ومقتل غردون دوى كبير في مصر وفي العالم، إذ كان إيذنا
مروعا بانحلال الإمبراطورية المصرية في السودان، والقضاء على الحكم المصري في
أصقاعه، كما كان أوج السلطة للمهدي وأشياعه

حملة جراهام الثانية

في سواكن سنة ١٨٨٥

كان مما اقترحه اللورد ولسلي على حكومته بعد إخفاق حملته وسقوط الخرطوم
إرسال قوة إنجليزية إلى سواكن لسحق عثمان دقنه ومد سكة حديدية من سواكن إلى
بربر، تمهيدا لاستئناف الزحف على الخرطوم، فأنفذت الحكومة البريطانية الجنرال
جراهام إلى سواكن مرة ثانية، وحشدت له جيشا من مصر وإنجلترا، وانضم إلى حامية
سواكن فبلغت القوات التي تحت قيادته بها ١٣٠٠٠ مقاتل

ولما اكتملت الحملة في سواكن زحفت بقيادة الجنرال جراهام على جموع

(١) إحصاء إبراهيم باشا فوزى الذى حضر حصار الخرطوم وسقوطها - السودان بين
يدى غردون وكتشنر ج ٢ ص ٢

عثمان دقنه في تل هشيم^(١) ، واشتبكت وإياهم يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، ففازت عليهم وهزمتهم

وفي ٣ ابريل ظفرت بهم في طماي ، وأخلاها عثمان دقنه ، وشرع الجنرال جراهام في مد السكة الحديدية من سواكن في طريق بربر ، ولكن الحكومة البريطانية عدلت بعد ذلك عن مهاجمة المهدي ، فأمرت جراهام بالكف عن مد السكة الحديد والعودة إلى مصر ، فعاد إليها مع حملته في مايو سنة ١٨٨٥

إخلاء دنقلة

وتراجع حدود مصر الجنوبية

كان من نتائج سقوط الخرطوم أن طلبت إنجلترا من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية في (وادي حلفا) ، وأرادت بذلك أن تؤيد إخلاء مصر للسودان ، فأذعنت الحكومة المصرية وأخلت دنقلة ، وقررت في يونيه سنة ١٨٨٥ جعل حدودها الجنوبية في (كوشة) (أنظر موقعها بالخريطة ص ٨٢) ، وفصلت البلاد التي بين أسوان ووادي حلفا عن مديرية إسنا وجعلتها محافظة تحت الأحكام العسكرية وأسمتها (محافظة الحدود)

وفاة المهدي

وتراجع المهدي

أصيب المهدي في يونيه سنة ١٨٨٥ بحمى خبيثة من نوع الالتهاب السحائي الشوكي ، لم تمهله بضعة أيام حتى أودت بحياته ، وهو في أوج قوته ، وكانت وفاته يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٥ (٩ رمضان سنة ١٣٠٢) ، وتولى حكم السودان من بعده خليفته عبد الله التعايشي

كانت وفاة المهدي أول نذير بإخفاق الثورة المهدية ، إذ كان هو بلا مرأى روحها وقوامها ، وكانت الانتصارات التي نالها قد رفعت شأنه ، وزادت من مهابته في النفوس

(١) على بعد ٧ أميال من سواكن

فكانت شخصيته هي دعامة الدولة المهدية المتزامية الأطراف التي أسسها في السودان ، وقد ولى الأمر من بعده خليفته عبد الله التعايشي ، ولم يكن له المقام الذي كان المهدي ولا نفوذه المعنوي ، وكان ينقصه كثير من المزايا والصفات التي اجتذب بها المهدي قارب أنصاره ، كالأناة والحزم والدهاء ، فالتعايشي يشبه أن يكون وارثاً لملك كبير تعوزه الكفاية للاضطلاع بأعبائه ، ووقع الخلف بينه وبين كبار أنصار المهدي ، وأخذ يقرب إليه من يرى فيهم الإخلاص لشخصه ، وينكل بمن يخشى منهم مزاحمته أو الخروج عليه ، وفي عهده كثرت المظالم ، ووقفت حركة التجارة ، ثم انتشرت الأوبئة ، والمجاعات ، فمات منها مئات الألوف من الأهالي ، فلا غرو أن كانت ولايته إيداناً بتداعي الدولة المهدية ، ولم يكن يطمح إلا في إستبقاء نفوذه في البلاد التي دانت للمهدي ، ولكن الانجليز أخذوا يبالغون في قوته ، ويظهرون القلق من اعتزامه غزو مصر ، لكي يسوغوا بقاءهم في مصر لحمايتها كما يقولون من غزوات الدراويش

المعارك في السودان الشرقي والجزيرة

سقطت (القلابات) في مارس سنة ١٨٨٥ ، قبل وفاة المهدي وسقطت (كسلا) عاصمة مديرية كسلا على عهد التعايشي ، وقد بدأ حصارها في عهد المهدي ، ثم استولى عليها الدراويش في يولييه سنة ١٨٨٥ ، بعد أن دافعت عنها حاميتها دفاع الأبطال بقيادة أحمد عفت بك مدير كسلا ، وقد قتله الدراويش وقتلوا معاونيه بعد سقوط المدينة بأمر عثمان دقنة عامل التعايشي في السودان الشرقي

وسقطت سنار في أغسطس سنة ١٨٨٥ بعد دفاع مجيد وكان عثمان دقنة يحاول فتح سواكن ، ولكنها امتنعت عليه

واقعة الجزيرة

٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨

وظلت الحزب سجالا في هذه الناحية ، وقد نشط الدراويش في سبتمبر سنة ١٨٨٨ ، لمهاجمة سواكن فنزلوا إلى الجنوب الغربي من طابيتي (الشاطه) و (الجزيرة) اللتين تحميان آبار المياه لحامية سواكن ، وفي أكتوبر من تلك السنة شرعوا في ردم هذه الآبار فردهم عنها الجنود المصريون وأرسلت الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية المدد إلى سواكن لكسر

هجوم الدراويش ، وذهب إليها السردار جرنفل باشا ، وتولى بها قيادة الجند ، وفي فجر يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ خرج الجيش المصرى بقيادته من سواكن ، وزحف على معقل الدراويش ، والتحم وإياهم فى معركة شديدة عرفت بمعركة الجميزة ، وقتلهم ببسالة وثبات ، إلى أن أوقع بهم وأجلاهم عن معقلهم ، وشتت شملهم

المعارك والمناوشات فى مديرية دنقلة

١٨٨٥ - ١٨٨٩

احتل الدراويش مدينة (دنقلة) فى أغسطس سنة ١٨٨٥ عقب إخفاق حملة اللورد ولسلى ، وجلاء القوات المصرية والإنجليزية عنها ، ووقعت مناوشات بمديرية دنقلة فى ختام سنة ١٨٨٥ ، لم يكن الباعث عليها من جانب الدراويش سوى الرغبة فى النهب والسلب ، فقد حاصروا قلعة (كوشة) واستولوا عليها ، ثم استولوا على (جنس) على بعد ثلاثة أميال منها

واقعة جنس

٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥

على أن القوات المصرية ما لبثت أن كرت على الدراويش باشتراك القوة الإنجليزية فهاجمت مواقعهم فى كوشة و جنس يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ هـ) ، فاحتلت كوشة عنوة ، وهاجمت فى اليوم نفسه معقل الدراويش فى جنس ونشبت بين الفريقين معركة عنيفة انتهت بإجلاء الدراويش عنها ، واستولى المصريون على ما كان بها من أسلحة وذخائر ، وقد أبلى الجنود والضباط المصريون البلاء الحسن فى هذه الواقعة ، وأثنت الأوامر العسكرية على بكباشى المدفعية المصرية حسن أفندى رضوان (باشا) والبكباشى أحمد أفندى فهمى من ضباط أركان الحرب

وجعلت الحكومة آخر حدود مصر الجنوبية بعد هذه الواقعة (وادى حلفا) ، وزجع إليها الجند من الجنوب فى إبريل سنة ١٨٨٦ ، فكان هذا القرار مغريا للتعايش بمناوأة القوات المصرية ، بعد أن أفزعته واقعة (جنس) ، فأخذ ينفذ رجاله لغزو

القرى الواقعة على الحدود ، واحتل الدراويش (سرس)^(١) في أواخر سنة ١٨٨٦

واقعة سرس

٢٨ ابريل سنة ١٨٨٧

وسادت السكينة منطقة جنوبي وادى حلفا إلى ابريل سنة ١٨٨٧ ، وفي ٢٨ ابريل من تلك السنة استرد المصريون (سرس) بعد واقعة عنيفة نشبت بينهم وبين الدراويش وفي يونيه من تلك السنة عاد الدراويش إلى احتلالها ، واتخذوها قاعدة للغزو والنهب ، وكان التعايشي قد أنفذ عبد الرحمن النجومي أحد قواد المهدي المشهورين إلى دنقلة ليستعد لغزوة مصر

وانتهت سنة ١٨٨٧ وأوائل سنة ١٨٨٨ دون أن تحصل معارك ذات شأن ، وأنشأت الحكومة من قبيل الاحتياط مخافر عسكرية على الحدود الجنوبية التي خططتها بعد إخلاء السودان

وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٨ قرر مجلس الوزراء تقسيم مديرية إسنا إلى قسمين ، الأول سمي (مديرية الحدود) بين وادى حلفا وجبل الساسلة ، ومركزها أسوان ، وأضيف القسم الواقع شمالي جبل الساسلة إلى مديرية قنا^(٢) ، وتقرر جعل المنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا منطقة عسكرية تحت إمرة السكولونل ودهوس باشا Wodehouse وهين « قومندان الحدود بوادى حلفا ،

واقعة خور موسى باشا

أغسطس سنة ١٨٨٨

وفي اغسطس سنة ١٨٨٨ هاجم الشوار قلعة (خور موسى باشا) على شاطئ النيل

(١) جنوبي وادى حلفا وعلى بعد ٣٣ ميلا منها (أنظر الخريطة ص ٨٢)

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٦ مايو سنة ١٨٨٨

جنوبى شلال وادى حلفا^(١) هجوما عنيفاً ، واحتلوا الجزء الجنوبي من القلعة ، فأجلاهم عنها المصريون بعد قتال شديد أبلوا فيه البلاء الحسن بقيادة البكباشى عبد الغنى فؤاد (باشا) ، وسادت السكينة عقب هذه الواقعة ، وبقى الدراويش بعد هذه الكسرة يرابطون فى (سرس)

معركة أرجين

يوليه سنة ١٨٨٩

وفى مايو سنة ١٨٨٩ تحرك عبد الرحمن النجوى بجيشه من دنقلة قاصداً غزوات الجهات الجنوبية من مديرية الحدود ، فبلغ جنوبى (أرجين) فى أول يوليه ، والتقى فى اليوم التالى (٢ يوليه سنة ١٨٨٩ - ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٦) بالجنود المصرية ، واشتبك الجمعان فى معركة انتهت بهزيمة الدراويش ، وقتل منهم فيها نحو ٩٠٠ مقاتل ، وجرح النجوى فى خلال القتال ، وكان للرحوم البكباشى حسن رضوان (باشا) الفضل الكبير فيما ناله الجيش المصرى من النصر فى هذه المعركة وقد ساءت حالة الدراويش بعد هذه الواقعة ، واشتد بهم الضنك والجوع ، وضعفت قوتهم المعنوية

واقعة طوشكى - ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩

ومقتل عبد الرحمن النجوى

كان عبد الرحمن النجوى هو الذى يتولى قيادة شرازم الدراويش فى تلك المناوشات فسيرت إليه الحكومة قوة من الجند ، بقيادة السردار جرنفل باشا ، وطلب إلى النجوى التسليم فأبى ، فزحفت القوة المصرية ، حتى التقت بالنجوى ورجاله فى طوشكى^(٢) يوم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٦) ، فدارت الدائرة على الدراويش فى تلك الواقعة ، وقتل فيها النجوى ، وبلغ عدد قتلى الدراويش فيها

(١) وهذا الخور هو نهاية إقليم دنقلة شمالا

(٢) بالشاطئ الغربى للنيل . وهى من بلاد مركز الدرب بمديرية أسوان ، وتقع غربى كروسكو وشمالى وادى حلفا بغرب

١٥٠٠ رجل ، واستولى المصريون على كمية كبيرة من البنادق والمزاريق وخمسين علماً من أعلام الثوار ، وبلغت خسائر المصريين ٢١ قتيلاً و ١٣١ جريحاً مات أربعة منهم^(١) وقد أبلى الجنود والضباط المصريون في هذه الواقعة بلاء حسناً ، وامتاز منهم البكباشى على بك حيدر وحسن أفندى رضوان (باشا) من ضباط المدفعية ، ومصطفى أفندى رمزى من ضباط أركان الحرب

وامتدت سلطة الحكومة المصرية بسبب واقعه طوشكى إلى (سرس) جنوباً ، فربطت بها أورطة من الجيش المصرى ، ورمم الجنود سكة الحديد بينها وبين وادى حلفا شمالاً ولم تقم للدراويش بعد هذه الكسرة قائمة

ولما لهذه الواقعة من كبير الشأن وعظيم الأثر ، أقامت الحكومة في عهد الخديو توفيق باشا ضريحاً كبيراً لشهداءها ، ركب عليه لوح تذكارى نقش به تاريخها ، وقد زار الخديو توفيق هذا الضريح في رحلة له سنة ١٨٩١ ، تكريماً لأولئك الشهداء ، وتجد صورته أثناء هذه الزيارة بالصفحة ١٣٧ ، وتجد بالصفحة ١٣٩ صورة أخرى له في هذه الرحلة وهو يعرض الأورطة المصرية بكر وسكو

وقد أخذناهما عن صورتين شمسييتين ، أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطنى العظيم الأمير الالى محمود حلى اسماعيل بك

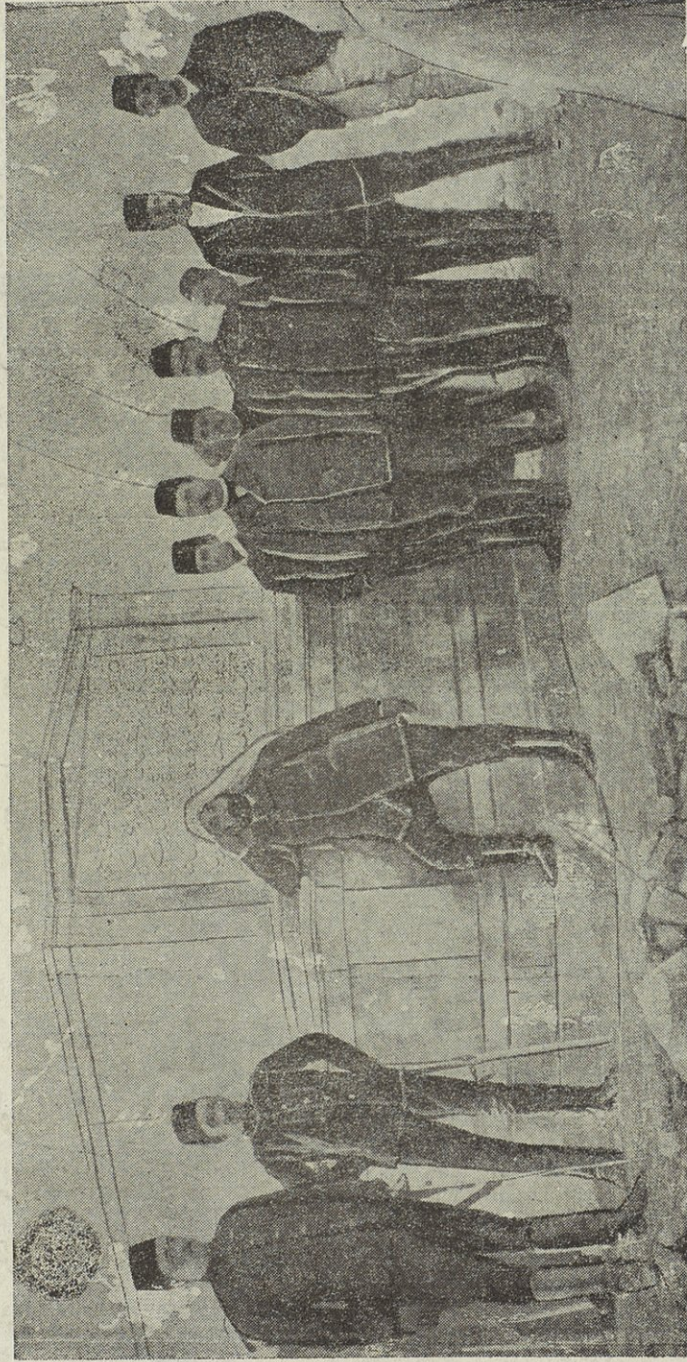
كان لمقتل النجومى أثر كبير فى أرجاء السودان ، لما كان له من المنزلة الرفيعة بين أتباع المهدي ، فهو بلا مرأى أشهر قواده ، وقد ذاعت شهرته فى واقعة شيكان ، ثم فى سقوط الخرطوم ، فلا غرو أن جزع التعاشى ورجاله حينما علموا بمصرعه فى واقعة طوشكى ؛ لأنهم فقدوا فيه القائد الذى كانوا يعتمدون عليه فى المحافظة على كيـان الدولة المهدية ، وقد أخذت هذه الدولة تتداعى بعد مقتل النجومى ، وكانت واقعة طوشكى مقدمة التفكك والانحلال

واقعة طوكر

١٩ فبراير سنة ١٨٨١

كانت واقعة (طوشكى) ، وما ناله الجيش المصرى فيها من النصر ، حافزة للحكومة

(١) عن تقرير وزارة الحربية المنشور بمجموعة المنشورات والقرارات سنة ١٨٨٩ س ٦٩



زيارة الخديو توفيق باشا لضرخ شهداء واقعة طوشكي في يناير سنة ١٨٩١ - انظر ص ١٥٦

المصرية إلى محاربة الثوار في السودان ، وبخاصة لما استفاض من الأنباء عن تدمير الأهلين من مظالم الحكم في عهد التعايشي ، وما وقع من الخلف والانقسام بين أنصاره وقد بدأت باسترداد (طوكر) ، فتحرك الجيش المصري من (ترنكتات) قاصداً طوكر ، وكان مؤلفا من أربع أوط ، فوصل إلى (التيب) ، وتقدم منها قاصداً طوكر ، وكان عثمان دقنة ممتعاً بجيشه في بقعة تسمى (العفافيت) في طريق طوكر ، فاشتبك بالجيش المصري بين العفافيت وطوكر يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، وكانت معركة شديدة استبسل فيها الجيش المصري ، وأبدى من الشجاعة مانوه به اللورد ملنر في كتابه (١) ، وانتهت بهزيمة عثمان دقنة ، وفراره بفلول جيشه جنوباً ، واحتل الجيش المصري معسكر الدراويش في العفافيت ، فعادت بلاد طوكر إلى الحكومة المصرية ، بعد أن بسط الدراويش سلطانهم عليها سبع سنين

وهذه الواقعة تلي واقعة (طوشكي) في أهميتها ، منذ سقوط الخرطوم ، وقد أظهر الجيش المصري في كليهما من الشجاعة والبسالة ما شهد له به الجميع ، وقد وقعت هذه المعركة في أواخر عهد الخديو توفيق ، فكانت (طوكر) هي البلدة الوحيدة التي استردها الجيش المصري في عهده

الحالة في السودان ـ أثناء حكم التعايشي

ساعات حالة السودان في عهد حكم التعايشي ، وانتشرت المظالم والهمجية ، واشتدت المجاعة بالناس ، فمات الأهلون جوعاً ، وكان اشتداد المجاعة عام ١٨٨٩ ، وفكتت الأمراض بالناس فتكا ذريعاً ، وكان ذلك من علامات زوال حكم التعايشي في السودان ، بعد أن أدى إلى نشر الخراب في نواحيه ، قال « سلاطين » باشا في هذا الصدد ، وقد شهد الحكم المصري وحكم الدراويش : « لا يكاد المرء يشهد في التاريخ الحديث بلادا أخرى سادت

(١) انجلترا في مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ١٣٩ طبعه سنة

١٩٢٠ ، ويسمى هذه الواقعة معركة العفافيت



الخدو توفيق باشا يعرض الأورطة المصرية بكرسكو (يناير سنة ١٨٩١) - أنظر ص ١٣٦

(هذه الصورة المنشورة بالصفحة ١٣٧ أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطني العظيم الأمير الای محمود حلی اسماعیل بك)

فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ثم انقلبت إلى حالة أقرب ما تكون إلى الهمجية ، وذكر أن خمسة وسبعين في المائة على أقل تقدير من مجموع سكان السودان قد ماتوا في عهد حكومة المهدي والتعايشي ، إما بالحرب وإما من الجوع أو فتك الأمراض القتالة ، ولم يكن قد بقي من سكانه سوى خمسة وعشرين في المائة لم يكونوا في الحقيقة أحسن حالا وأفضل عيشا من الرقيق

الفصل العاشر

اقتسام أملاك مصر في السودان

انتهزت انجلترا فرصة إخلاء السودان ، وأخذت تنفذ خطتها المرسومة ، من انتقاص أطرافه ، والتواطؤ مع مختلف الدول على اقتسام أملاك مصر في أرجائه

في السودان الشرقي

وقدت بدأت بالسودان الشرقي ، فأخلت الحامية المصرية « مصوع » سنة ١٨٨٥ ، تنفيذاً لقرار إخلاء السودان ، واحتلتها الإيطاليون في تلك السنة ، باتفاقهم مع الإنجليز ، واستولوا أيضاً على محافظة مصوع كلها وبلاد الأريترية ورأس جردفون (جردفوى)

واستولى الإنجليز على محافظتي « زيلع » و « وبربرة » سنة ١٨٨٤ ، والفرنسيون على تاجورة وجيبوتي

وجلا المصريون عن « هرر » سنة ١٨٨٤ ، وعادت إلى الأسيرة التي كانت تحكمها قبل الفتح المصري ، ثم استولى عليها الأحباش عنوة سنة ١٨٨٧ ، واستولوا أيضاً على « بني شنقول » من أعمال فازو على

وعقدت إيطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ ، التي كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ، فسوت الدولتان اقتسام النفوذ بينهما في السودان ، إذ أقرت انجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفي السومال ، وجعلت هرر ومعظم أوجادن وبلاد السومال الى رأس جردفون داخلة في أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال (كسلا) والأراضي المتاخمة لها لغاية نهر العظيرة احتلالاً مؤقتاً ، إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها ، وأقرت إيطاليا لانجلترا احتلالها زيلع وبربرة

واحتل الإيطاليون (كسلا) في ١٧ يولية سنة ١٨٩٤ ، اعتماداً على هذا الاتفاق

ثم طالبتها بها انجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية ، فعادت إلى السودان
سنة ١٨٩٧

في مديرية خط الاستواء

بسطت مصر حكمها على أعلى النيل في عهد الخديو اسماعيل ، وفتحت مملكة
« أونورو » المتاخمة لبحيرة « ألبرت » شرقاً ، ودخلت في أملاك مصر (مايو سنة ١٨٧٢)
ثم بسطت حمايتها على مملكة « أوغنده » سنة ١٨٧٤ ، وأنشأت النقاط العسكرية الحصينة
في أعلى النيل ، ومن أهمها « اللادو » و « لابوري » و « الرجاف » على النيل الأبيض ،
و « مكره » جنوبي بحر الغزال ، و « ورولي » على نيل فيكتوريا ، و « مقانقو »
الواقعة على مصب نيل فيكتوريا في بحيرة ألبرت ، و « ماسندي » عاصمة أونورو ،
و « أورندجاني » على نهر « السومرست »^(١) ، شمالي بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة
فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات « ريون » ، حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا ،
وبالجملة بسطت مصر سلطتها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت ،
واكتشفت بحيرة « إبراهيم » المسماة الآن بحيرة « كيوجا » إحدى البحيرات التي ينبع
منها النيل

وسميت هذه الجهات (مديرية خط الاستواء) ، التي كانت تمتد من جنوبي « فاشودة »
إلى جنوبي خط الاستواء^(٢)

وكان غردون باشا مديراً لخط الاستواء في عهد الخديو اسماعيل ، من سنة ١٨٧٤
إلى سنة ١٨٧٦ ، واستقال من منصبه في تلك السنة ، ثم عين حكمداراً لعموم السودان
سنة ١٨٧٧ ، وفي عهده عين إبراهيم بك فوزي (باشا) مديراً لخط الاستواء

(١) هو نيل فيكتوريا وهو اسم النيل من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه في بحيرة
ألبرت (راجع الخريطة ص ١٤٣)

(٢) راجع تفصيل ذلك في كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١١٣ وما بعدها ، هذا ولم توضع
حدود دقيقة بين مديرتي فاشودة وخط الاستواء ، ويقول إبراهيم باشا فوزي إن جهات خط
الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سوباط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على
بحر الجبل (أنظر الخريطة ص ١٤٣)

ابراهيم فوزى باشا

هو من القواد المصريين الأكفاء الذين ساهموا في فتوحات مصر وبسط نفوذها في أعلى النيل ، ولد بالقاهرة ودخل المدرسة الحربية في عهد اسماعيل ، وبعد تخرجه التحق بالخدمة في السودان ، وكان حكمداره وقتئذ اسماعيل باشا أيوب^(١)

ولما عين الخديو اسماعيل السكولونل غردون (باشا) حاكماً (مأموراً) لخط الاستواء سنة ١٨٧٤ ، كان ابراهيم فوزى لم يزل ضابطاً صغيراً بالجيش المصرى بالخرطوم ، فطلب غردون من اسماعيل باشا أيوب اختيار بعض الضباط المصريين ، ليعاونوه في مهمته بخط الاستواء ، فتقدم ابراهيم فوزى لمرافقة غردون ، خدمة لمصر ، فشكره غردون على هذه الرغبة ، وعهد اليه فرز الجنود وتدريبهم ، وبعد أن تم إعداد البواخر المقلدة للحملة ، ولأه قيادتها ، فأبحرت البواخر واجتازت النيل الأبيض فبحر الزراف فبحر الجبل ، إلى أن وصلت إلى البحيرات الكبرى ، وكان للترجم فضل كبير في بسط النفوذ المصرى في جهات خط الاستواء ، وقد عين مأموراً لبور الغربية ، ورقى إلى رتبة البكباشى

ولما عاد غردون إلى مصر ، رافقه المترجم ، وقابل وإياه الخديو اسماعيل ، فأنعم عليه برتبة قائممقام ، وسافر غردون إلى إنجلترا ، أما ابراهيم بك فوزى فعاد إلى خط الاستواء ، وعين وكيلاً للمديرية ، وبذل جهوداً موفقة في إتمام فتح أقاليم خط الاستواء

ثم عين غردون باشا حكمداراً لعموم السودان (فبراير سنة ١٨٧٧) بدلاً من اسماعيل باشا أيوب ، فعين المترجم (باشمعاوناً) للحكمدارية ، وكانت هذه الوظيفة هي التالية لوظيفة وكيل حكمدار عموم السودان ، ثم عين مديراً لمديرية خط الاستواء بدلاً من السكولونل براوت Prout الأمريكى ، وعلى أثر وشاية ضده من الدكتور جونسكر السائح الألمانى ، فصله غردون باشا من منصبه ، وكان وقتئذ برتبة أميرالاي ، وعين بدله الدكتور ادوارد شنتزر Edward Schitzer الذى عرف بعد باسم محمد أمين (باشا) ، فعاد المترجم إلى مصر وأحيل إلى الاستيداع^(٢)

(١) عن ترجمته بقلم محمود ذو الفقار الكاشف - الأهرام ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥

(٢) عن ترجمته بقلمه في كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر)

ولما تولى عثمان باشا رفقى وزارة الحرية سنة ١٨٧٩ ، عين المترجم فى وظيفة مأمور عمليات مديرية الغربية ، ثم مأموراً لتعداد النفوس بمديرية الجيزة ، وفى عهد الحوادث العرابية عين باشمعاوناً لوزارة الحرية ، ومكث بها حتى ضرب الإسكندرية ، وكان موالياً للعرابين ، وتولى قيادة أحد الأليات التى جندت وقتئذ ، وكان مقر هذا الألى فى (رشيد) ، ثم صدر إليه الأمر بالتوجه إلى (أبو قير) ، فحسكر بها على رأس ألياه ، إلى أن وقعت هزيمة التل الكبير ، وصدر إليه الأمر بعد الهزيمة بتسليم أسلحة ألياه ، وذخيرته إلى الجنرال وود بكفر الدوار ، فأذعن للأمر ، ثم سجن ضمن الضباط الذين اتهموا بشق عصا الطاعة على الخديو توفيق باشا ، وجرد من رتبة وألقابه ونياشينه التى أحرزها بما عاناه من المتاعب والمشاق ، واقتحام الأهوال ، فى فتوحات خط الاستواء ، ثم عفا عنه الخديو سنة ١٨٨٤ ، ورد إليه رتبة ونياشينه ، وأنعم عليه برتبة اللواء ، وصحب غردون باشا إلى الخرطوم فى تلك السنة ، وأبلى بلاء حسناً فى الدفاع عن الخرطوم أثناء حصارها ، وشهد أهوال الحصار عدة أشهر ، وجرح جرحاً بليغاً فى واقعة الحلفاية (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ، ومكث طريح الفراش ثلاثة أشهر ، وعينه غردون باشا رئيس أركان حرب الحكمدارية ، ولما سقطت الخرطوم ، أسره الدراويش وسجنوه ، وأساءوا معاملته ، وبقي أسيراً نيفاً وثلاثة عشر عاماً ، إلى أن استعاد الجيش المصرى الخرطوم وفك أساره فى سبتمبر سنة ١٨٩٨

وقد وضع كتابه (السودان بين يدي غردون وكنتشنر) فى جزئين ، ظهرا فى صفر سنة ١٣١٩ (١٩٠١ م) ، وهو تاريخ حافل شامل لوقائع ثورة المهدي بالسودان ، ويبدو للتمائل فيه أن المترجم كان متأثراً من معاملة الدراويش إياه فى الأسر ، مما جعله يبالغ فى تقبيح أعمال المهدي جميعها ، ويغلو فى إيراد المساوىء ، على أن كتابه فى الجملة يعد من أهم المراجع فى تاريخ السودان ، ويمكن للقارئ أن يستخلص منه الحقائق ، بعد استبعاد ما يتخلله من المبالغة والغلو

عود إلى خط الاستواء

قلنا إن غردون باشا قد فصل إبراهيم بك فوزى من منصب مدير خط الاستواء ، وعين مكانه الدكتور إدوار شنتزر

والدكتور شنتزر هو طبيب ألماني ، اشتغل حيناً في خدمة تركيا ، واعتنق الإسلام ثم عاد إلى ألمانيا ، وفي سنة ١٨٧٦ جاء مصر ولحق بغردون باشا في الخرطوم ، حين كان حاكماً للسودان ، وجعله رئيس الإدارة الصحية ، واختار لنفسه اسم محمد أمين الحكيم فالدكتور ادوارد شنتزر هو الذي عرف بعد ذلك بأمين باشا ، وقد كان له الأثر الطيب في الدفاع عن السيادة المصرية في أعالي النيل ، لما أبداه من الإخلاص والولاء ، وقد أوفده غردون إلى (اللاذو) للمحافظة على مخازن الحكومة والعناية بالمرضى وعهد إليه بمهمات لدى ملك أوغنده ، ثم لدى ملك أوينورو ، وفي سنة ١٨٧٨ أنعم عليه برتبة (بك) ، وعين مديراً لخط الاستواء ، وكانت من أهم مديريات السودان المصري وأوسعها نطاقاً ، فسار أمين بك سيرة عدل وإصلاح ، وحبب إليه الأهالي بحسن سيرته ، ورفع شأن الحكومة المصرية بما أبداه من ضروب الإصلاح ، فقد وطد الأمن وطارد تجار الرقيق ، ونظم الجند من الأهالي ، ونهض بالزراعة ، واستحدث زراعات حديثة ، وعلم الأهالي طريقة زراعة الأرض والبن والنيلة وعليهم بعض الصنائع ، وبخاصة صناعة النسيج والأحذية والصابون والشمع ، ولحق الكثيرين منهم بالمادة الجدرية ، وأنشأ مستشفى لمعالجتهم ، وأنشأ مكاتب للبريد ، ومكاتب لتعليم الأهالي (١)

وأظهر من الكفاية الإدارية ما شهد له به السواح الذين جاؤوا تلك الأصقاع ، وكان من نتائج حسن إدارته أن ازداد إيراد المديرية ، دون أن يرهق الأهالي ، وقد شهد بمزاياه الرحالة الانجليز ستانلي الذي اختطفه من مديرية خط الاستواء بتدبير الحكومة الانجليزية ، كما سيجيء بيانه ، وشهادته من هذه الناحية لها قيمتها ، لصدورها من خصم عنيد ، قال عنه : « إن ما أظهره من المواهب والكفايات والمقدرة في مركزه الدقيق وتنظيم جنوده وحسن ملبسهم وحالة بواخره ومراكمه بعد طول العمل ، والنظام الصحي الذي أنشأه ، والنظام الذي يسود المحطات ، وسهولة تحصيل الضرائب برضا الأهالي ، كل ذلك يدل على كفاية ومواهب ينسدر وجودها بين الذين اتخذوا أفريقية ميداناً لنشاطهم »

وكان أمين بك معروفاً في الأوساط العلمية بأوربا كعالم من علماء الطبيعات مولع بدرس النبات

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٧

حملة الدراويش الأولى

سنة ١٨٨٤

وبقيت مديرية خط الاستواء رغم شغب الثورة المهدية محتفظة بالحكم المصرى ، فقد زحف كرم الله أحد عمال المهدي على حدودها ، وأرسل إلى أمين بك فى مايو سنة ١٨٨٤ كتاباً من المهدي يطلب إليه التسليم ، كما سلم سلاطين ولبن ، وإلا فإنه يزحف عليه فرفض أمين بك التسليم ، فحاصر كرم الله مدينة (أمادى)^(١) فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، ودافعت عنها حاميتها بقيادة الضابط الباسل مرجان أفندى الدناصورى دفاعاً مجيداً ، حتى نفد ما لديهم من الزاد فاخترقوا نطاق الحصار قاصدين إلى (ودلاى) ، ونجا بعضهم ووصلوا إلى ودلاى ، ولكن الدراويش تكاثروا على الباقين ، فقتل مرجان أفندى ومن معه فى أواخر مارس سنة ١٨٨٥ ، واحتل كرم الله (أمادى) ، وأرسل إلى أمين بك يطلب إليه التسليم ، ويهدده بالزحف على البلاد وفتحها عنوة ، فلم يجبه ، وأخلى مدينة (اللادو) وحصن مواقعه وجمع عساكره على النيل بين الرجاف وودلاى ، وجعل ودلاى^(٢) عاصمة المديرية ، فارتد كرم الله إلى بحر الغزال ، ونجت البلاد مؤقتاً من غزوات الدراويش

وما فتى أمين بك والضباط والموظفون الذين معه ينظمون قوات الدفاع عن المديرية وفى مقدمتهم الأميرالاي سليم بك مطر ، والبكباشى عثمان أفندى لطيف وكيل المديرية والملازم الثانى عبد الوهاب أفندى طلعت ، الذى قتل فى واقعة الرجاف ، ومن الضباط السودانيين حامد محمد بك ، وفضل المولى أفندى ، وعلى جبور أفندى ، وبخيت أفندى وغيرهم

وقد أرسل أمين بك إلى الحكومة المصرية عن طريق زنجبار يطلب النجدة ، وبدلاً من أن يتلقى ما يطلبه جاءه فى فبراير سنة ١٨٨٦ خطاب من نوبار باشا مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ (١٣ شعبان سنة ١٣٠٢) ، ينبئ فيه بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ،

(١) أنظر موقعها بالخريطة ص ٨٢

(٢) أنظر هذه المواقع بالخريطة ص ١٤٣

ويخيره بين الرحيل على المديرية ، والبقاء فيها وهذا نصه (١) :

« إلى أمين باشا قائد جنود خط الاستواء في غندوكورو

« إن حركة الثورة التي شبت في السودان اضطرت حكومة صاحب السمو إلى إخلاء تلك الأراضي ، وبناء على ذلك لا نستطيع أن نبعث لكم بأى إمداد ، ومن جهة أخرى نحن لا نعرف بالتدقيق موقفكم ، أنتم والجنود الآن ، بل وليست متوافرة لدينا الوسائل لإمدادكم بما يلزم من الارشادات بصدد الخطة الواجب اتباعها ، وعلاوة على هذا وذاك إذا طلبنا منكم إرسال تقرير مفصل عن الموقف لنبنى عليه مانزودكم به من التعليمات ، فإن ذلك يستغرق زمناً طويلاً ، وقد يكون ضياع هذا الوقت في غير مصلحتكم ، والغرض من هذا الجواب الذى سوف يصل إليكم عن طريق زنبار بواسطة السير جون كيرك قنصل بريطانيا في هذا البلد الأخير ، هو منحكم الحرية التامة في العمل ، فإذا رأيتم أن الأيمن لكم ولجنودكم الانسحاب والرجوع إلى مضر ، فالسير جون كيرك وسلطان زنبار يكتبان لختلاني رؤساء الزنوج الضاريين في الطريق ويبدلان ما في وسعهما لكي يسهلا لكم الانسحاب

« ومرخص لكم الحصول على ما يلزمكم من العملة ، وذلك بواسطة سحب سفتاج على السير جون كيرك ، وأكرر لكم القول وأعيده بأن لكم مطلق التصرف بما يناسب مصلحتكم ، ومصلحة الجنود ، هذا وفي وسعنا أن نفيدكم أن الطريق الوحيد الممكن عبوره فيما إذا أردتم مبارحة غندوكورو هو طريق زنبار ، ورجاؤنا هو أنه عند ما تستقرون على رأى أن تشعرونا في الحال بما تقررونه ، وسيكتب لكم أيضاً السير جون كيرك ليحيطكم بالوسائل التي سيحاول اتخاذها ليسهل لكم الانسحاب عن طريق زنبار ،

رئيس مجلس النظار

نوبار

فأثر أمين باشا ومن معه البقاء في مراكزهم ، إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً

(١) عن كتاب تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ . لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ج ٢ ص ٣٦٠

وكان موقفه وموقف الضباط والموظفين الذين معه موضع الإعجاب والتقدير ، جاء في الوقائع المصرية ما يأتي في هذا الصدد :

« تعظفت المسكارم الخديوية السنية على سعادة محمد أمين باشا مدير خط الاستواء بتحرير كتاب بالخط المنيف يتضمن جزيل الممنونية والسرور ، من إخلاصه للجناب الرفيع ، ويأمره بتبليغ مزيد انتهائى إلى جميع الموظفين المملوكين والضابطان والعساكر الذين تحت إمرته على ما بذلوه من البسالة ، وما بدا منهم من الشجاعة ، فيما تكبدوه من مشاق المقاومة فى مساعدة سعادته أثناء الشدائد التى مرت عليهم بتلك الاصقاع ، ثم شفع جنابه الرفيع الخطاب المنيف بالتصديق على الرتب والترقيات التى أصدرها سعادته لجميع موظفى مديرية خط الاستواء » (١)

حملة استانلى Stanley

سواء موقف أمين باشا الحكومة الانجليزية ، لأن ولاءه للحكم المصرى يحول دون تنفيذ برنامجها ، وهو تقليص ظل السلطة المصرية عن مديرية خط الاستواء ، فدبرت حملة الرحالة استانلى لإقصاء أمين باشا عنها ، وظهرت بادية الأمر بمظهر الراغب فى إنقاذه ، فأذاعت عنه أنه فى خطر ، وأنه إذا ترك وشأنه ، فإنه لا يلبث أن يكون مصيره كمصير غردون باشا

على أن أمين باشا لم يكن يهدده أى خطر ما ، بل كان آمناً مطمئناً ، وكانت مديرية خط الاستواء بفضل ثبات أعوانه فى الحكم ، من عسكريين ومملوكين ، هى المنطقة الوحيدة التى لم يستطع المهدي وخالفاؤه أن يسيطروا نفوذهم عليها ، فلما ترمى إلى أمين نبأ هذه الحملة ، وأن الغرض منها إنقاذه ، كتب إلى بعض أصدقائه يخبرهم أنه لا يشكو شيئاً ، وأنه فى أمن وطمأنينة ، ولا يريد أن يغادر مديريته ، وأنه وأعوانه ورجاله راضون عن حالتهم ، عازمون على البقاء فى مراكزهم

وبالرغم من ذلك جهزت الحكومة الانجليزية حملة استانلى ، أو حملة « الإنقاذ » كما أسمتها ! وغادر الرحالة لندن فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ووصل إلى القاهرة فى ٢٧ منه ، وهناك

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

تلقي التعليمات الأخيرة من السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) ، والسير فلنتين بيكر باشا Valentin Baker قومندان البوليس ، والجنرال ستيفنسون Stephenson قائد جيش الاحتلال ، والسردار جرنفل باشا Grenfell ، ثم قابل الخديو توفيق باشا ، فسلمه كتاباً برسم أمين باشا ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٧ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ) يثنى فيه عليه وعلى من تحت إمرته من الضباط والجنود ، ثم ينهى إليه نبأ بعثة « الإنقاذ » التي يتولاها استانلى . ويخيره مع ذلك بين الحجى إلى القاهرة ، والبقاء فى مركزه ، ولما لهذه الوثيقة من الشأن فى تاريخ السودان ، نشرها هنا بنصها (١) :

« إلى محمد أمين باشا مدير خط الاستواء

« قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب ، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللواء الرفيعة إلى عهدتكم ، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٣١ سائرة ، ولا بد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولتو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا ، وبما أن ما بذلتموه من حسن المساعى وما كابدتموه من الأعمال الخطيرة التى قتم بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أتم والضباط والعساكر الذين معكم ، فقد تروت حكومتنا فى الكيفية التى يمكن بها إنجازكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقات ، والآن قد تشكلت نجدة تحت رئاسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع صيته بين الممالك بكال فضله على أقرانه ، واستعدت هذه الرسالة للذهاب إليكم ومعها ما أنتم فى حاجة إليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يتراعى للمستر استانلى المومى إليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبوراً ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى إليه إعلاما بالكيفية ، فبوصوله تبلغونه إلى الضباط والعساكر المومى إليهم وتقرئونهم سلامنا العالى ليحيطوا علما بما ذكر

(١) عن كتاب (تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية) المتقدم ذكره لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ، وهو يختلف قليلا عن النص الوارد لهذه الوثيقة فى كتاب (السودان) لنعوم بك شقير ص ٤٩٦ ، وقد اعتمدنا النص الوارد فى كتاب سمو الأمير ، لأنه مأخوذ عن الوثيقة الأصلية ، وكذلك خطاب نوبار إلى أمين باشا

وإننا مع ذلك نترك لكم وللضباط والعساكر المومى اليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة اليكم ، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لكم ولجميع المستخدمين والضباط والعساكر كامل ما هيأتهم ومرتباتهم المستحقة أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضباط والعساكر فله الخيار ، إنما يكون ذلك تحت مسؤوليته وإرادته المطلقة ، ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة ، فافهموا ذلك جيداً ، وبلغوه بتمامه لسائر الضباط والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره ، وهذا كما اقتضته إرادتنا »

« توفيق »

وعهد إليه نوبار باشا أيضاً أن يوصل إلى أمين باشا خطاباً آخر منه بمعنى خطاب الخديو توفيق باشا ، قال فيه (١) :

« سعادة أمين باشا مدير خط الاستواء

« قد بعثنا لكم بواسطة قنسلاتوانجلترا بنجبار كتاباً من الحضرة الخديوية تشكركم به على حسن مساعيكم وعلى الأعمال الخطيرة التى قتمت بها أنتم والضباط والعساكر ، وتمدحكم على ثباتكم وبسالتم وتغلبكم على المصاعب المحقة بكم ، وأنها إيذاناً بمحظوظيتها منكم قد أحسنت عليكم برتبة اللواء الرفيعة وأقرت على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط وكنا أفدناكم بأنه سيصير إبعث نجدة لكم فالآن هذه الرسالة قد تشكلت تحت رئاسة المستر استانلى الذى يسلمكم خطاباً هذا مع ارادة سنية من الحضرة الخديوية وهذه الرسالة قد تشكلت واستعدت للذهاب اليكم ومعها المؤونة والذخائر التى أنتم فى حاجة اليها ولتضرركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يترأى للمستراستانلى أنه أكثر موافقة ، ولا لزوم لإسهاب الشرح عن الغاية المقصودة من هذه الرسالة ، إلا أن الحضرة الخديوية تترك لكم وللضباط والعساكر الموجودين معكم الحرية التامة اما بالإقامة فى الجهات الموجودين بها واما باغتنام الفرصة للحضور مع النجدة المرسلة اليكم ، إنما يلزم أن تعلموا وتفهموا أيضاً جميع الضباط والعساكر وخلافهم بأنه اذا كان البعض منهم يروم البقاء فى الجهات الموجودين بها فله الخيار فى ذلك ، إنما يكون ذلك تحت مسؤوليته وبمطلق إرادته ، وأنه لا ينتظر فيما بعد أدنى مساعدة من الحكومة ، فهذا ما تريد الحضرة

الخدوية أن تفهموه جيداً لمن يريد البقاء هناك ، ولا حاجة لي بأن أخبركم بأنه ستصرف
لكم أنتم وجميع الضباط والعساكر والمستخدمين ماهياتكم ورواتبكم المستحقة لكم
اذ أن الحضرة الخديوية قد أقرت على رتبكم ، هذا وإننى أتأمل أن مستر استانلى يراكم
جميعاً بغاية المحبة والسلامة ، فإن هذا هو أسمى رغبتنا وما نشتهيكم من كل قلوبنا ،

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

وقصد استانلى مع حملة « الإنقاذ » الى زنجبار ومنها الى بحيرة ألبرت نيانزا ، فالتقى
بأمين باشا فى ابريل سنة ١٨٨٨ ، وسلمه خطابى الخديو ونوبار باشا ، وبعد أن أنعم
النظر فيهما وفى حالته ، جنح الى الانسحاب ، وأخذ يطوف مواقع الحاميات ليتلو عليهم
خطاب الخديو ، ولما كن الضباط والجنود رفضوا الإذعان ، وسرت بينهم الفكرة بأن
جواب الخديو مزور ، فلما وصل أمين باشا الى (الدفلاى) اعترضه فضل المولى بك ،
أحد الضباط السودانيين العظام ، وألقى القبض عليه ، ثم عقد مجلساً من الضباط ، فقرروا
عزل أمين باشا عن منصبه ، لجنوحه الى إخلاء المديرية ، ونادوا بابيكباشى (القائم مقام)
حامد بك محمد مدير آعلى خط الاستواء مكانه ، وجعلوه قائم مقاماً ، والأمير الاى سليم
بك مطر قومنداناً للأورطة الثانية

حملة الدراويش الثانية

سنة ١٨٨٨

وفى اكتوبر سنة ١٨٨٨ استأنف الدراويش الزحف على المديرية بقيادة (عمر صالح)
أحد عمال التعايشى ، فوصلوا الى (اللادو) التى أحلاها أمين باشا منذ سنة ١٨٨٥ ، كما
تقدم بيانه ، ثم هاجموا (الرجاف) فى نوفمبر ، فدانت عنها الحامية دفاع الأبطال ،
وقتل من ضباطها السودانيين أثناء القتال حامد بك محمد ، وعلى أفندى جبور ، وبخت
أفندى ، ومن الضباط المصريين عبدالوهاب أفندى طلعت ، وسالم أفندى خلاف ،
ومحمد أفندى متولى ، واستقر الدراويش فى المدينة ، ثم تقدموا جنوباً ، فحاصروا
(الدفلاى)

وفي غضون ذلك أفرج الشوار عن أمين باشا ، لكي يكونوا يداً واحدة في رد غارة الدراويش ، وقاتلت حامية (الدفلاي) عن المدينة ، بقيادة الأميرالاي سليم بك مطر قتالا مجيداً كلل بالظفر ، فارتد عنها الدراويش ، وانسحبوا إلى الرجاف

الجلاء عن المديرية

واستمر استانالي في تنفيذ مهمته ، ولجأ تارة إلى الإقناع ، وطوراً إلى التهديد ، حتى أجلى أمين باشا ومعظم الذين معه عن المديرية في أوائل سنة ١٨٨٩ ، واقتادهم من (كفالي) الواقعة على بحيرة ألبرت جنوباً ، إلى سواحل زنجبار ، وبذلك تقلص ظل الحكم المصري عن مديرية خط الاستواء ، ثم توفي سليم بك مطر في أوغنده ، وهو على أهبة السفر إلى مصر ، أما أمين باشا فقد دخل في خدمة الحكومة الألمانية ، بعد جلائه عن خط الاستواء ، ورأس حملة إلى أواسط أفريقية وصل بها قريباً من نهر الكونجو ، حيث توفي مقتولاً في اكتوبر سنة ١٨٩٢

معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠

بين انجلترا وألمانيا

اعتزمت انجلترا بعد جلاء المصريين عن مديرية خط الاستواء أن تتفق ومنافسيها من دول الاستعمار على أن تكون هذه المنطقة من نصيبها ، فأبرمت وألمانيا معاهدة في أول يوليه سنة ١٨٩٠ ، تضمنت إقرار ألمانيا للركن الذي ادعته انجلترا في أعالي النيل ، فنصت على أن أفريقية الشرقية البريطانية تمتد إلى حدود مصر وإلى حدود الكونجو البلجيكية ، وبعد إبرام هذه المعاهدة سیرت الحكومة البريطانية حملة على أوغنده لبسط نفوذها فيها ، وفي مارس سنة ١٨٩٣ أعلنت بسط حمايتها عليها ، واستولت على أوغنده وأونيورو ، وبذلك وطدت مركزها في أواسط أفريقية وأعالي النيل ، قبل أن توغز إلى الحكومة المصرية باسترداد السودان ، حتى يكون لها عليه السيطرة التامة بعد استرداده

والخلاصة أن انجلترا اغتصبت من أملاك مصر الجنوبية أوغنده وأونيورو ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبي كله من مديرية خط الاستواء القديمة التي كانت من أملاك مصر (راجع الخريطةين ص ٨٢ و ١٤٣)

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

بين إنجلترا والبلجيكا

وعقدت إنجلترا مع بلجيكا معاهدة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ كان الغرض منها الحيولة بين فرنسا وحوض النيل حتى تأمن مزاجهما ، وقد حددت هذه المعاهدة الحدود بين ولاية الكونغو التابعة لبلجيكا وبين السودان ، واقتطع الملك ليوبولد الثاني ملك البلجيكا إقليم اللادو وبحر الغزال باتفاقه مع إنجلترا وضمهما إلى مستعمرة الكونغو لمدة انتهت في سنة ١٩٠٦

استعادة السودان

واتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظالت مديريات السودان في يد المهديين إلى أن أخذت مصر تستعيدوها واحدة بعد أخرى ، بعد أن طاب للإنجليز أن يستردوا السودان لحسابهم ، بقوات مصر وأموالها ، فبدأت بفتح طوكر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، كما تقدم بيانه ، ثم انتهت باستعادة سائر مديريات السودان ، والقضاء على دولة الدراويش ، وقتل الخليفة عبد الله التعايشي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، كما تراه في موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣١٨ وما بعدها (من الطبعة الأولى) ، وأكرهت إنجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان شركة بين مصر وإنجلترا ، وانتقصته من أطرافه ، فصار يشمل السودان المصري عدا ما اغتصبته منه الدول مما تقدم بيانه

وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهي عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالي يبدأ عند (فرص) شمالي وادي حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبي لمصر قبل الفتح الأول للسودان يصل إلى جزيرة (ساي) جنوبي وادي حلفا ، وكان ينتهي قبل الاحتلال الإنجليزي عند (سرس) جنوبي وادي حلفا أيضا ، وصار الحد الجنوبي للسودان ينتهي الآن عند (نيمولي) - الإبراهيمية - بعد أن كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت

مشروع من الكاب إلى القاهرة

كان هذا التوسع الاستعماري البريطاني في أفريقية تنفيذا لمشروع رسمته إنجلترا ،

وهو إنشاء امبراطورية افريقية انجليزية تمتد من رأس الرجاء الصالح (الكاب) جنوبا إلى القاهرة شمالا ، وتفرع عن هذا البرنامج مشروع مد سكة حديدية تصل بين المدينتين ، ابتكره المستر سيسيل رودس Cecil Rhodes ^(١) أحد رواد الاستعمار البريطاني ، كان سيسيل رودس من أنشط رجال المال والسياسة الانجليز ، وقضى ردها من الزمن في جنوب افريقية ، وعلى يده تمت عدة مشروعات مالية كبيرة في تلك البلاد ، وجمع بنشاطه بين ميداني المال والسياسة ، وصار أحد وزراء مستعمرة الكاب ، وفي سنة ١٨٩٠ تولى رئاسة وزاراتها ، وكان من العاملين على توحيد جنوب افريقية تحت السيطرة البريطانية ، ودعا إلى تنفيذ مشروعه في مد السكة الحديدية بين الكاب والقاهرة ، ونشرته جريدة التيمس في مايو سنة ١٨٩٨ ، فصار جزءاً من البرنامج الاستعماري البريطاني في إنشاء امبراطورية افريقية انجليزية

وفي سبيل تحقيق هذا البرنامج استولت انجلترا على مديرية خط الاستواء المصرية ، بعد أن طردت منها أمين باشا كما تقدم بيانه ، ثم بسطت نفوذها في السودان ، وأقصت مصر عنه باتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

(١) ولد سنة ١٨٥٣ وتوفي سنة ١٩٠٢

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

إلى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا

بسطت انجلترا حمايتها المقنعة على مصر ، وكانت أركان الحماية ماثلة فى وجود جيش الاحتلال ، وفى سلطة القنصل البريطانى العام ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية فقد رأيت فيما تقدم بيانه أنها وضعت يدها على الجيش بتعيين الجنرال السير افلين وود سردار آله ، ووضعت يدها على البوليس بتعيين السير فالنتين بيكر باشا قومنداناً عاماً له وعلى المالية بتعيين المستشار المالى البريطانى السير أوكان كولفن ، ثم السير إدجار فنسنت وعلى وزارة الأشغال بتعيين الكولونل (السير) كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاماً للرعى بها ، ووضعت على رأس النيابة العامة الأهلية نائباً عمومياً ، انجليزياً وهو السير بنسون مكسويل Benson Maxwell^(١) ، وكان على رأس مصلحة الجمارك المستر كاليار Caillard ، والمستر جيبسون Gibson مديراً لمصلحة المساحة ، والمستر بلونفلد Blunfield مديراً لميناء الاسكندرية ، والمستر موريس Maurice مديراً للفنارات ، والمستر فتز جرال Fitz Gerald مديراً عاماً للحسابات بوزارة المالية

ثم استقال شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلخ السودان ، وعلى تدخل الاحتلال فى شؤون الحكومة كما سلف القول

نظرة فى اعمال وزارة نوبار باشا

١٨٨٤ - ١٨٨٨

ثم أُلِفَ نوبار الوزارة فى يناير سنة ١٨٨٤ ، على قاعدة إخلاء السودان ، وقبول

(١) مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ - الوقائع المصرية - عدد ٢٥ مارس سنة

«النصائح» الانجليزية ، طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ،
فأخذ النفوذ البريطاني يستفحل في عهد وزارته ، ويتغلغل في الدواوين والمصالح ، وكانت
باكورة أعماله تقرير إخلاء السودان ، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل التاسع ، ثم
تعيين وكيلين انجليزين لوزارتي الداخلية والأشغال

ففي ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالي بتعيين المستر كليفورد لويد
Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية ، بدلا من علي رضا باشا ^(١) ، فكان أول
وكيل انجليزى لهذه الوزارة

وفي ٢٢ يناير من تلك السنة ذاتها عين السير كولن سكوت مونكريف وكيلا لوزارة
الأشغال مع بقائه مفتشاعاما للرى ^(٢) ، وأصبح صاحب الحول والطول فيها ، وتضاءلت
بجانبه سلطة الوزير ، وصار بمثابة الوزير الفعلى للوزارة ، وأخذ يصدر القرارات ويوقع
عليها بالنيابة عن وزير الأشغال ^(٣) أو باعتباره وكيلا للوزارة ^(٤) ، وعين مفتشون
للرى من الإنجليز طغى نفوذهم فيها

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ عين المستر ريموند ويست Raymond West نائبا عموميا
لدى المحاكم الأهلية خلفا للسير بنسون مكسويل ^(٥) Benson Maxwell

كليفورد لويد

وكيل وزارة الداخلية

عظم النفوذ الانجليزى في وزارة الداخلية منذ تعيين المستر كليفورد لويد وكيلا لها

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤ ، وقد كان كليفورد لويد مفتشا للإصلاحات
بوزارة الداخلية منذ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لمدة ستة أشهر (البوسفور اجبسيان عدد ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٣)

(٢) المرجع السابق ص ٩ ثم عين الكولونل روس Ross وكان مفتشا للرى مفتشاً عاما
للرى بدلا من الكولونل مونكريف الذى انفرد بوكالة الوزارة

(٣) الوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٤) المرجع السابق عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧ و ١٤ مايو سنة ١٨٨٨

(٥) المرجع السابق عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٥

وأخذ يسيطر على شؤونها كافة ، وطغى نفوذه على كل سلطة فيها ، وصار يحضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ويتناقش بالنيابة عن الحكومة في المشروعات التي كانت تعرضها على المجلس ، واشتهر بالشدة والعناد ، والخطورة والكبرياء ، مما أدى إلى استقالة محمد ثابت باشا وزير الداخلية

استقالة محمد ثابت باشا

وزير الداخلية

لم يحتل محمد ثابت باشا وزير الداخلية غطسة المستر كليفورد لويد وتدخله في شؤون الوزارة ، وعدم اعتداده بسلطة الوزير ، فاستقال في مارس سنة ١٨٨٤ ، وألغى في كتاب استقالته إلى تبرمه من الحالة التي وصلت إليها البلاد ، قال مخاطباً نوبار باشا : « إنني قبلت الانتظام في هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم ، على أمل أن أقوم بخدمة وطني العزيز الذي نشأت فيه وربيت ، ولكني بالنظر للأسباب التي أوضحتها شفاهاً لدولتكم ، رأيت أن آمالي قد حبطت ، وأن ليس في الإمكان تحقيقها ، لافي الحال ولا في المستقبل ، وفضلاً عن ذلك علمت من قرائن الأحوال أن ليس في وسعي المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد ، وإنني أشكر دولتكم على عضدكم ، ومساعدتكم لي في المدة الوجيزة التي صرفتها معكم تحت رئاستكم ، وأرجوكم والحالة هذه إعفائي من كل مأمورية بالإطلاق ، »

كانت هذه الاستقالة ثانية الاستقالات المشرقة التي رفعت احتجاجاً على سياسة الاحتلال ، وأولاهها هي استقالة شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ ، فلا غرو أن قوبلت بالإعجاب الكبير ، وبخاصة لأن ثابت باشا لم يبنها على المرض ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الحقيقية التي كشفت السياسة البريطانية ، وأظهرت تدخلها غير المشروع في شؤون مصر

وقد قبل نوبار باشا استقالة ثابت باشا ، وتولى هو وزارة الداخلية^(١) ، واستمر كليفورد لويد في خطته ، وطغت سلطته على سلطة نوبار باشا ، وصار يصدر الأوامر

(١) مرسوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

دون اطلاعه عليها ، وسكت نوبار وقتاً ما على هذا الطغيان ، لأنه كان من وبال أمره ، وصار كليفور دلويد يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في وزارة الداخلية ، وامتد طغيانه إلى ما عداها ، ومن أمثلة ذلك أنه في شهر مارس سنة ١٨٨٤ أصدر أمره بالإفراج عن أربع مائة سجين في السجون المختلفة بالمديريات ، كانوا تحت المحاكمة ، وكثير منهم من كبار الأشقياء ، فأحدث هذا الإفراج ضجة استياء كبرى ، وسرى النباب في مختلف البلاد ، فاختل الأمن وعمت الفوضى ، وزادت سطوة اللصوص والأشقياء ، وكثرت حوادث السطو والسرقات والقتل ، وتقدمت الشكاوى العديدة في هذا الصدد إلى وزارة الداخلية

وكان كليفور دلويد متناقضاً في تصرفاته العجيبة ، فبينما كان يصدر الأوامر بالإفراج عن المسجونين بالجملة ، كان يتولى تعذيب غيرهم من المسجونين داخل السجون ، بالضرب بالكر باج ، واصطدم في هذه الناحية بزميل له من كبار الموظفين الإنجليز ، وهو السير بنسون مكسويل النائب العام بالمحاكم الأهلية ، فقد ذهب إلى سجن الاسكندرية ليتحقق بنفسه ما سمعه عن حوادث التعذيب ، فمنعه مدير السجن من الدخول ، متذرعاً بأمر « وكيل الداخلية » المستر كليفور دلويد ^(١) ، فكان هذا الخلاف بين الموظفين البريطانيين الكبارين غريباً في نوعه ، وشكا السير بنسون مكسويل زميله إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا ، مما أدى إلى تخرج مركزه أمام السلطات العليا البريطانية ، وقد بلغ به الاستهتار أن حضر يوماً تمثيل إحدى الروايات بمسرح زينيا بالاسكندرية ، فجلس في مقصورة الخديو الخاصة ، مما قوبل بالدهشة والاستياء

ولما طفق السكيل من تصرفاته ، شكاه نوبار إلى السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) ولوح باستقالته إذا لم يوضع حد للفوضى التي عمت بسبب استمراره في عيشه ، فعرض السير بارنج الأمر على حكومته ، وبعد مداوولات ومخاطبات تقرر أن يبقى نوبار في منصبه ، وإن تحدد سلطة كليفور دلويد ، فلا يكون له سوى اختصاص وكيل الوزارة ، خفت وطأة الأزمة ، وأصدر النائب العام أمره بالقبض على جميع الذين أطلق المستر كليفور دلويد سراحهم ، وإعادتهم إلى السجن ، ولما وجد هذا أن سلطته قد تضاعفت

(١) البسفور اجهسيان عدد ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤

قدم استقالته ، وغادر البلاد في مايو ، غير مأسوف عليه ، وعين محمود حمدي باشا مكانه في سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١)

قومسيونات الاشقياء

اضطرب حبل الأمن في عهد وزارة نوبار ، وكثرت الجنايات ، ففكر في معالجة هذه الحالة بالنظم الاستثنائية ، فاستصدر من الخديو مرسوما في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤ (٢) بتشكيل لجان إدارية سميت (قومسيونات الاشقياء) ، مؤلفة برئاسة المدير وعضوية عمدة عن كل مركز لتحقيق حالة الأشخاص المنسوب اليهم لصوص أو أشقياء أو مشتباه في حالتهم ، وخولت هذه اللجان حق القبض على كل شخص يبلغ عنه أنه من هذه الفئة والتحقيق معه ، فإن لم يثبت ارتكابه للجريمة تستدعي حالته إلى المحكمة الأهلية لمعاقبته عليها ، فللقومسيون (اللجنة) تسليفه تقديم ضامن لحسن سيره وسلوكه ، وإن عجز عن تقديم الضامن ، فللجنة أن تحكم عليه بالإقامة في بلده تحت سلطة ومراقبة شيخ البلد

وصدر مرسوم آخر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بتأليف لجنة باسم : « قومسيون الجنايات » في مديريات الوجه البحري (ثم بعد ذلك للوجه القبلي) ، مؤلفة من رئيس يعينه مجلس الوزراء ، ومن المدير ورئيس النيابة ، وقاضين يعينهما المجلس ، ويجوز أن يستبدل بأحدهما موظف إداري ، وخول هذا « القومسيون » تحقيق الجنايات التي تقع من عصابات مسلحة يكون من شأنها سلب المال أو الإخلال بالأمن العام ، وأن يجري هذا التحقيق بغاية السرعة وبدون التفتات إلى الأوضاع المقررة في قانون تحقيق الجنايات ، وبعد انتهائه من التحقيق يصدر القومسيون حكمه في الحال على المتهمين ، ولا يقبل سامع في أحكامه أمام جهات القضاء ، وتنفذ هذه الأحكام في الأربع والعشرين ساعة التالية لصدورها ، عدا أحكام الإعدام . فلا تنفذ إلا بعد عرضها على الخديو وصدور أمر بتنفيذها (٣)

(١) مرسوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ - الوقائع المصرية عدد ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد عمم هذا النظام على الوجه القبلي .

كان تأليف هذه اللجان الإدارية وتخويلها تلك السلطة القضائية الواسعة نقضاً للقواعد والضمانات التي قررها قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وإهداراً لسلطة النيابة العمومية والمحاكم الأهلية ، مما أدى إلى جعل البلاد في شبه أحكام عرفية ، وفقد الناس الضمانات التي تسكفل العدل والطمأنينة ، وأخذ كثير من الأبرياء بغير جريرة ، وأودعوا السجون رهن التحقيق الذي تولته اللجان ، وكانوا يبقون بها مدداً طويلة ، دون أن يبت في مصيرهم ، وقد تبينت مع الزمن عيوب هذا النظام ، وما استتبعه من المفساد والمظالم فضلاً عن أنه لم يفد في الإقلال من الجرائم ، واستمر قائماً نحو خمس سنوات ، إلى أن عمت الشكوى منه . فألغيت لجان الأشقياء سنة ١٨٨٩ في عهد وزارة رياض باشا

وزارة نوبار والصحافة

اشتدت وطأة وزارة نوبار على الصحافة ، فلم تكن تغتفر أن يرتفع لها صوت بمناهضة الاحتلال

ومن ذلك أن مجلس الوزراء قرر في أول مايو سنة ١٨٨٤ (٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ) منع جريدة (العروة الوثقى)^(١) التي كان يصدرها السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده بباريس من دخول مصر « حفظاً للنظام العمومي »^(٢) والنسب الحقيقي لهذا المنع هو مقالاتها المستفيضة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء أيضاً معاقبة كل من توجد عنده بغرامة من جنية إلى خمسة جنيات

وقد علقت جريدة (العروة الوثقى) على هذا القرار بقولها : « انعقد مجلس النظر المصري في القاهرة ، واهتم بالبحث في شأن (العروة الوثقى) ، ثم أصدر قراره إلى نظارة الداخلية المصرية قاضياً عليها بأن تشتد في منع هذه الجريدة عن دخول الأقطار المصرية ، وتراقب جولاتها في تلك الديار ، فصدر أمر الداخلية إلى إدارة عموم البوسطة يلزمها

ثم أنشئ قومسيون عال بوزارة الداخلية للنظر في استئناف أحكام القومسيونات الابتدائية برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية رئيس النيابة بمحكمة الاستئناف وأحد قضاة محكمة الاستئناف (١) راجع ما كتبناه عن العروة الوثقى والسيد جمال الدين الأفغاني في كتاب (عصر

اسماعيل) ج ٢ ص ١٤٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

بالدقة في ذلك ، وبلغنا أن الجريدة الرسمية بعد نشرها صورة الأوامر أعلنت أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغاً من خمسة جنيهات مصرية الى خمسة وعشرين جنيهاً ، وهي غرامة جسيمة ، ربما دعا اليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الانكليز في مصر ، أما نحن فلا نظن أحداً من النظار المصريين له رأى اختياري في هذا القرار ، بل لا نتوهم في المستوى على كرسى الخديوية ميلاً إلى مثل هذا الحكم ، ولا يخلج في صدورنا أن مصرياً من أى مشرب كان ، سواء المسلم وغير المسلم منهم بل ولا شرقياً ممن يسكن تلك البلاد يرى فيه جانباً من العدل ، هذه جريدة قامت بالدفاع عن المصريين والاستنجاد لهم ، ولها سعى بل كل السعى خبيثة آمال أعدائهم ، ولا ترى من مشربها مدح زيد ولا القدح في عمرو ، فإن المقصد أعلى وأرفع من هذا ، وإنما عملها سكب مياه النصيح على لهب الضغائن ، لتتلاقى قلوب الشرقيين عموماً على الصفاء والوداد ، تلتمس من أبناء الأمم الشرقية أن يلقوا سلاح التنازع بينهم ، يأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، لدفع الضواري التي فغرت أفواها لالتهامهم ، ومن رأيها أن الاشتغال بداخل البيت إنما يكون بعد الأمن من طروق الناهب ، هذا منهاج (العروة الوثقى) ، علمه كل مطلع على مانشر فيها من يوم نشأتها إلى الآن ، فكيف يخطر ببال عاقل أن شرقياً مسلماً أو غير مسلم يميل لحجبتها عن دياره ؟ وإسكننا نعلم أن حركات الآمرين في القطر المصري هذه الأيام قهرية ، لا يخالطها شيء من الاختيار ، والمدير لرحى القهر عليهم هم عمال الانجليز ، ولا نريد أن نقول للانكليز إنهم ظلوا في هذا الحكم ، فإن الجريدة لم يوجد فيها إلى الآن ما يزيد على ما تنشره الجرائد الوطنية والأجنبية من كشف مساوئهم ، وبيان الرزايا التي أصيبت بها الديار المصرية من حلولهم »

إلى أن قالت :

« فلا غرابة في صدور مثل هذا الجور منها ، غير أننا نعلم لها أن همم الرجال لا تقعدها أمثال هذه المظالم ، وإيسر يعجزنا إدخال هذه الجريدة في كل بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة ، ذلك بعزائم أولى العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى » (١)

وألغيت جريدة (الوطن) بقرار من وزارة الداخلية في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ (٢)

(١) العروة الوثقى عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٤

ثم ألغى هذا الأمر بعد يومين من صدوره وعادت إلى الظهور

وعطلت جريدة (الأهرام) وكانت تصدر بالإسكندرية ، شهرآ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ « لأنها نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » (١)

وألغيت جريدة (مرآة الشرق) بقرار من مجلس الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (الوقائع المصرية عدد ٣١ مارس سنة ١٨٨٦) ، وجريدة (الزمان) بقرار منه في ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٦ (الوقائع عدد ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)

وأندرت جريدة (الصادق) بقرار من وزارة الداخلية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ لأنها نشرت مقالة تضمنت « كثيراً مما يشوش الأفكار ويخدش الأذهان » (٢)

مسألة البوسفور اجبسيان

وكان من أعجب مقررته وزارة نوبار بشأن الصحافة إلغاء جريدة (البوسفور اجبسيان) ، وهي جريدة فرنسية يومية كانت تصدر بالقاهرة ، وكانت تطعن في الاحتلال وسياسته ، وفي نوبار ذاته ، فقرر مجلس الوزراء في ابريل سنة ١٨٨٥ إلغائها وإقفال مطبعتها ، وكان السبب المباشر لهذا القرار أنها نشرت منشوراً للهدى يتحدى فيه الحكومة المصرية ، ويشير الخواطر ضدها ، وقد نفذ القرار بشكل أحدث ضجة كبيرة بين الجالية والدوائر السياسية الفرنسية ، أعقبها أزمة كادت تؤدي إلى قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ، وذلك أن الحكومة أبلغت قنصل فرنسا في العاصمة أمر القرار ، وطلبت إليه أن يرسل مندوباً من قبله لحضور تنفيذه مساء يوم ٨ ابريل ، فرفع القنصل الأمر إلى القائم بأعمال القنصل العام ، وهذا احتج عليه ، ولكن احتجاجه لم يكن له جدوى ، إذ ذهبت قوة من البوليس معظمها من الأوروبيين بقيادة المستر فنك بك حكمدار العاصمة إلى الدار التي بها إدارة الجريدة ومطبعتها ، واقتحمها البوليس وأخرج العمال ، وطلب من صاحبها الخروج فأبى ، واحتج على ذلك ، وعندئذ حضر وكيل القنصلية الفرنسية إلى محل المطبعة ، وأراد الدخول ، فمنعه البوليس وأهانته ، وورده

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٥٧٨

إلى الوزراء ، فكتب تقريراً إلى حكومته بما حدث ، وتم تنفيذ القرار ، بأن أقفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر ، وتعطل صدور الجريدة فلما أبلغ القائم بأعمال القنصل العام تفصيل ما حدث إلى وزارة الخارجية بباريس ، هاجت الحكومة الفرنسية ، وأرسل إليه وزير الخارجية تعليماته بالذهاب إلى الخديو ونوبار باشا لتبليغها طلبات حكومته ، وهي فتح المطبعة ، وإعادة صدور البوسفور اجبسيان ، وفصل الموظفين الذين دخلوا إدارة الجريدة والمطبعة ، بحجة أن الامتيازات الأجنبية لم تكن تخول الحكومة اقتحام دار أجنبي عنوة إلا برضا قنصله ، وأن قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ لا يسري على الصحف الأجنبية ، فقامت أزمة شديدة بين الحكومتين ، وسعى نوبار في كسب الوقت لكي يتفادى الرد العاجل ، ولكن الحكومة الفرنسية تهددت بقطع علاقاتها مع مصر إذا لم تجب مطالبها ، وقد وقفت الحكومة الإنجليزية في بداية الأزمة إلى جانب الحكومة المصرية ، تؤيدها في موقفها ، ثم تخلت عنها آخر الأمر ، وتركها وشأنها ، ثم نصحتها بالنسليم ، فانهت الأزمة بإذعانها ، وتقديم الترضية الواجبة لمعتمد فرنسا ، وهي فتح المطبعة بدون شرط ولا قيد ، وأن يقوم نوبار باشا بالاعتذار في زيارة رسمية لمعتمد فرنسا بمصر ، وفعلاً ذهب نوبار باشا بملابسه الرسمية إلى دار القنصلية الفرنسية يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٥ ، واعتذر رسمياً عما وقع ، ورفعت الاختتام عن المطبعة ، وسلمت إلى مندوب القنصلية ، واستأنفت جريدة (البوسفور اجبسيان) ظهورها يوم ٢١ مايو (١)

استقالة عبد القادر باشا حلى

وفي مارس سنة ١٨٨٧ استقال عبد القادر باشا حلى ، وكان وزيراً للحربية والداخلية ، فخافه فيهما مصطفى فهمى باشا

في الشؤون المالية

بموجب المرسوم الصادر في ٣٠ إبريل سنة ١٨٨٨ رخص للحكومة بإصدار سندات لسلفة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فائدتها ٥٠٠ في المائة ، وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية

(١) جريدة البوسفور اجبسيان عدد ٢١ مايو سنة ١٨٨٥

مطالب الخديو اسماعيل ، وأعضاء العائلة الخديوية ، ولاستبدال المعاشات ، وهذا المبلغ من أصل قرض خمسة ملايين جنيه رخص به سلطان تركيا وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠.٠٠٠ جنيه ، يؤخذ من المصروفات الادارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكاف بخدمة السلفة ، أما الاستهلاك فيتعين بطريقة الشراء أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضا أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والقرض المضمون معاً

إقالة وزارة نوبار

٧ يونيه سنة ١٨٨٨

بقيت وزارة نوبار باشا تتولى الحكم حتى أقالها الخديو توفيق باشا فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على اثر مناقشة بين توفيق ونوبار فى مجلس الوزراء فى بعض المسائل العادية المعروضة على المجلس ، وأرسل إليه الخديو كتاب الإقالة فى أسلوب يدل على اشتداد الجفاء بينهما ، قال : « إنه بناء على ما وقع فى جلسة المجلس بالأمس ، وما هو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك . وعهدت برأسه الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا ،

وهكذا تخلى الانجليز عن نوبار ، بعد أن ولوه الحكم ، ونالوا منه كل ما كانوا يبتغون ، من إخلاء السودان ، والتمكين للنفوذ البريطانى فى شؤون الحكومة ، وكذلك شأنهم مع صنائعهم ، يتخلون عنهم بعد أن يستنفدوا منهم ما كانوا يبتغون تنفيذه على أيديهم

تأليف وزارة رياض باشا

١١ يونيه سنة ١٨٨٨

عهد الخديو إلى رياض باشا تأليف الوزارة على قاعدة الخطاب الذي بعث به إليه عند تأليف وزارته الأولى في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩^(١)

وخلصته أن يكون الحكم بواسطة مجلس الوزراء ، وأن يبقى للخديو حق ترؤس المجلس إذا أراد ذلك ، وأرسل إليه الخطاب الآتي في صدد تأليف وزارته الجديدة ، ننشره هنا لأنه من الوثائق الهامة الخاصة بنظام الحكم ، قال :

« إن ما اتصفتم به من الغيرة الوطنية ، والإخلاص لنا ، قد دعانا إلى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة ، وليكن في علمكم أننا لا نتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة ، في الأعمال المهمة السامية التي دعوناكم لأدائها وأن ماجاء في أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هو المنهج الذي نروم اتباعه والسير على مقتضاه ، وليس هنالك من عظيم حاجة إلى تذكيركم بأهم ما تضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية « وهي أن حكمنا وإجراؤه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته ، وأن نعهد إليكم رئاسة هذا المجلس ، مع إبقاء الحق لنا في الرئاسة على جلساته بذاتنا كلها رأينا لذلك لزوماً ، وأن ترفع كلية الاستقامة والإصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد في جميع إيرادات القطر ، والسعي في إيجاد الرفاهية ، وإحياء التقدم في جميع أنحاء البلاد حساو معنى « فهذه هي مقاصدنا التي نبتغيها ، وإن شاء الله يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم وفي ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم وهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التي برهنتم لي عليها مراراً ، وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لـكم »

تحريراً بسرأي رأس التين في ٩ يونيه سنة ١٨٨٨

محمد توفيق^(٢)

(١) راجع كتابنا (الثورة العراقية) ص ٣٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية والذكريات سنة ١٨٨٨ ص ١٣٣

وقد تألفت وزارة رياض باشا في ١١ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على النحو الآتي : رياض باشا للرئاسة والداخلية والمالية ، مصطفى فهمي باشا للحربية والبحرية ، على ذوالفقار باشا للخارجية ، محمد زكي باشا للأشغال ، حسين نخري باشا للحقانية ، على مبارك باشا للعارف العمومية (١)

بين نوبار ورياض

قوبل سقوط وزارة نوبار وتأليف وزارة رياض باشا بالاغتياب في البيئات الوطنية لأن نوبار باشا كان بغيضا إلى الشعب ، إذ هو الوزير الوحيد الذي قبل تشكيل الوزارة عقب استقالة شريف باشا التاريخية ، وارتضى أن يتولى الحكم على قاعدة إخلاء السودان ، وضياح نصف الأباطورية المصرية ، ثم النزول على حكم « النصائح البريطانية » الواردة في تلغراف جرانفيل ، وفي عهده وقعت الكوارث في السودان ، كما تقدم بيانه في موضعه ، وتغلغل النفوذ البريطاني في الجيش والبوليس والإدارة ، وسائر دواوين الحكومة ، ولم يكن قط يشاطر الشعب شعوره وعواطفه ، ولا كان يعنى به ، أو يكثرث لميوله وآرائه ومطالبه ، بل كان كل همه أن يرضى المعتمد البريطاني ، ليضمن بقاءه في الحكم ، ولئن اختلف وإياه في بعض المسائل الجزئية ، فقد ظن أنه يستطيع بدهائه أن يكسب إلى صفه المراجع العليا في لندن ، وسعى إلى ذلك فعلا ، وتوهم أن لندن كالأستانة حيث تجدد الدسائس الشخصية سبيلا إلى النجاح ، ولكن لندن خذلت نوبار في شكايته من السير إلفن بارنج ، فكان في ذلك سقوطه ، اذ تخلى عنه الانجليز

فلا غرو أن اغتبط الرأي العام لإقصائه عن الوزارة ، وبخاصة لما عرف عنه من الأثرة والأنانية ، وعدم الاكتراث إلا لمصالحه ومصالح شيعته وذويه ، وكان رياض باشا قد استرد بيعده عن الحكم بعض العطف عليه من جانب الرأي العام ، وبخاصة لما اشتهر عنه من الاستقامة ، والنزاهة الشخصية ، ولم ينس له الناس أنه أيد شريف باشا في موقفه المشرف سنة ١٨٨٤ ، اذ رفض أن يتولى الوزارة بعد استقالته التاريخية ، فلما دعى سنة ١٨٨٨ إلى تأليف الوزارة ، عقب اقالة وزارة نوبار ، توقع الناس أن يتغير منهج الحكم ، فتخف وطأة السيطرة البريطانية على الحكومة ، على أن الحوادث جاءت على غير ماتوقع الناس ، كما سيجيء بيانه

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

ولقد وصفت جريدة (المان زيتونج) الألمانية تبديل الوزارة وصفا يصور الحالة السياسية في ذلك العصر تصويراً صحيحاً ، قالت ما خلاصته :

« لما استقال المرحوم شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ من رئاسة الوزارة ، عرض سمو الخديو وكذلك السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) على رياض باشا قبول الرئاسة على أن دولته مع إلحاحهما عليه بذلك لم تأذن له وطنيته الصادقة بقبول هذا المنصب لا اشتراكه رأياً مع المرحوم شريف باشا بشأن السودان ، والحاصل أن نوبار باشا كان السياسى المصرى الوحيد ، المستعد للتخلى عن السودان ، وقبول السياسة الانجليزية في شأنه ، ومن ذلك اليوم اتخذ نوبار باشا الوسائل التى تمكنه لشدة دهائه من الاحتفاظ بمركزه وسط المشاكل المصرية ، فهو وإن كان على غير إخلاص للخديو وأريكرته ، ولا مبدأ له إلا الأثرة والأنانية ، فإنه قد عرف كيف يجعل نفسه بذكائه وليه أداة مقبولة في يد المعتمد البريطانى ، وهو متصلب في رأى ، مستبد ومتكبر مع من هم دونه مقاماً ، في حين أنه لين رقيق مع الانجليز إلى أصغر ضابط منهم ، وهو أيضاً ليس مؤيداً من الأهلين ، ولا محبوباً منهم ، ولا هو من رجال مصر البارزين ، ومع أنه تولى المناصب في مصر السنين أطوال ، فإنه لا يعتبر مصرياً لا قلباً ولا نفساً ، وقد كان من وقت قريب مشمولاً بحماية دولة أجنبية ، وفضلاً عن ذلك فإنه لم يتجنس بالجنسية المصرية »

وقالت عن الحالة السياسية بعد إسناد الوزارة إلى رياض باشا :

« يبعد عن الظن أن اسناد الوزارة إلى رياض باشا يحدث تغييراً هاماً في سياسة مصر الحاضرة ، لأنه ما دام الاحتلال الانجليزى قائماً ، فليس مندوحة من أن تكون السلطة الأولى فيها لانجلترا ، أيا كان رئيس الوزارة ، وإن رياض باشا يعلم حق العلم ما تقتضيه الحالة ، بحيث لا يرى إلا أن يسير إلى جانب السير إفلن بارنج ، والمستر ادجار فنسنت (المستشار المالى) ، والمستر مونكرريف (وكيل وزارة الأشغال) »

وقد استمر تغلغل النفوذ البريطانى في الحكومة على عهد وزارة رياض باشا ، كما استمر إسناد كبرى المناصب إلى الإنجليز ، ففي نوفمبر سنة ١٨٨٩ عين السير (اللورد) الفريد ملنر مديراً عاماً لحسابات الحكومة ^(١) ، ثم عين وكيلاً لوزارة المالية سنة ١٨٩٠ وفى نوفمبر سنة ١٨٩٠ أسندت وظيفة المراقب العام للأموال المقررة إلى المستر (السير) إلدون جورست ، الذى صار فيما بعد قنصلاً عاماً لانجلترا في مصر خلفاً للورد

كرومر

تعيين أول مستشار قضائي انجليزي

وفي عهد رياض باشا صدر المرسوم الخديوى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ بتعيين المسترجون سكوت John Scott مستشاراً قضائياً لوزارة الحقانبة ^(١) إجابة لطلب السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) ، فكان أول مستشار انجليزى عين لهذه الوزارة ، وكانت مهمته السيطرة على وزارة الحقانبة ، كما سيطر الانجليز على الوزارات الأخرى ، وقد احتج أحمد مختار باشا القوميسير العثمانى على إكراه الخديو على هذا التعيين ، وزيد عدد المستشارين الانجليز فى محكمة الاستئناف الأهلية ، كما زيد عدد الضباط الانجليز فى الجيش المصرى

وكان تعيين المستر سكوت فى هذا المنصب الخطير على غير رغبة رياض باشا ، وقد تردد وقتاً ما فى تنفيذ إرادة اللورد كرومر فى هذا الصدد ، ولكنه أذعن آخر الأمر وصدر المرسوم بتعيينه

ظهور جريدة (المؤيد)

ديسمبر سنة ١٨٨٩

من الحوادث الهامة فى عهد وزارة رياض باشا ظهور جريدة (المؤيد) ، لصاحبها المرحوم السيد على يوسف ، فى نوفمبر سنة ١٨٨٩ رخصت له وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم المؤيد ، وساعده رياض باشا على إصدارها ، وظهر العدد الأول منها فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٨ ربيع الثانى سنة ١٣٨٧ هـ) ، وكان مديرها السيد أحمد ماضى ، وصاحب امتيازها السيد على يوسف ، والاثنان يشتركان فى تحريرها ، ثم استقل بها السيد على يوسف من نوفمبر سنة ١٨٩١ ، وكانت سياستها وطنية إسلامية ، مع ولاء لرياض باشا ، وكان لها فضل كبير فى بعث الروح الوطنية ، وإحياء الصلات بين الأمم الشرقية ، وتنبيه الرأى العام فى مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التى وصلت إليها البلاد فى عهد الاحتلال ، فلا غرو أن كان ظهورها من العوامل المهمة لتطور الحركة الوطنية

(١) مجموعة الأوامر العالمة سنة ١٨٩١ ص ١٥

بقية أعمال وزارة رياض باشا

ومن الأعمال الجليلة التي تمت في عهد وزارة رياض باشا إلغاء العونة ^(١) وبديلتها، وصدر بذلك أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، مع بقاء خفر وملاحظة جسور النيل على الأهالي كما كان ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة في حالة الخطر أثناء الفيضان ، وفي مقابل إلغاء العونة فرض الأمر المذكور ضريبة جديدة على الأطيان قيمتها أربعة قروش ونصف على كل فدان ، على أن لا يزيد ما يتحصل منها عن ١٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً ^(٢) وبذلك زال الحيف الذي كان يقع على الفقراء من تسخيرهم في العونة

ولا يخفى أنه في عهد وزارة رياض باشا الأولى (قبل الاحتلال) ، ألغيت السخرة وتقرر إبطال الضرب بالسكراج ، وفي عهد وزارته الثانية ألغيت العونة كما تقدم بيانه وفي عهداها أيضاً ألغيت اللجان المعروفة بقومسيونات الأشقياء ، وذلك بموجب الأمر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩

ووضع قانون عدم جواز الحجز على رواتب موظفي الحكومة] ، وأنشئ المجلس البلدى بالاسكندرية (دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠)

تحويل الدين

وتم تحويل الدين العام ، وتخفيض فوائده ، وبيان ذلك أنه في أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت ، وصار في إمكان مصر أن تحصل على أموال بفائدة أقل من الفائدة التي كانت تؤديها عن ديونها ، فاتجهت نية الحكومة إلى تحويل بعض الديون وتخفيض فوائدها ، وهذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول ، طبقاً لقانون التصفية فأرسلت وزارة المالية إلى ممثلي الدول مذشوراً بهذا المعنى ، وانتهت المفاوضة في هذا الصدد بصدور مراسيم في ٦ يونيه و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، متضمنة القواعد الآتية :

- ١ — تحويل قرض الأربعة ونصف في المائة المعقود سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز
- ٢ — تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥ في المائة إلى ٣ ونصف في المائة ،

(١) هي السخرة : أى تسخير الأهالي في أعمال الري

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

- ٣ — تحويل دين الدائرة السنوية من ٥ في المائة الى ٤ في المائة
- ٤ — الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥ في المائة إلى ٤ وربع في المائة
- ٥ — إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين في خزانة صندوق الدين مع تحويله حق استثمارها في سندات الديون المصرية
- ٦ — إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شيء من أصلها ، إلا بطريق الاستهلاك ، بالشروط التي وضعت لكل دين ويكون الاستهلاك إما بالشراء بسعر السوق ، أو بطريق القرعة ، بواقع القيمة الإسمية وقد استفادت المالية المضرة من هذا التحويل إنقاص فوائد ديونها ٢٦٥٠٠٠ جنيه في السنة

استقالة وزارة رياض باشا

١٢ مايو سنة ١٨٩١

لم يمض ثلاثة أشهر على تعيين المستر سكوت مستشاراً لوزارة الحقانية ، حتى استقال رياض باشا في ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ، فقبل الخديو استقالته ، وعهد إلى مصطفى فهمي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ويرجع السبب الحقيقي في استقالة رياض باشا إلى أنه شعر بالندم على تعيين المستر سكوت مستشاراً قضائياً ، فساءت علاقته مع الاحتلال ، هذا إلى أن الانجليز قد أغضبهم تردده في تعيين المستر سكوت ، حقا أنه أذعن لأرادتهم وتم التعيين في عهده ، لكن الانجليز لم يغتفروا له هذا الموقف ، ورأوا أن يختاروا شخصاً آخر ، لا يجنح لمثل هذا التردد ، بل يؤمر فيطيع ، وقد وجدوا ضالهم المنشودة ، في مصطفى فهمي باشا ، وإذ رأى رياض باشا أن علاقته ساءت مع الانجليز ، أثر الاستقالة ، ولم يشر في كتاب استقالته إلى استنكار تدخلهم في شؤون الحكومة ، كما فعل شريف باشا ، بل عزاها إلى أسباب صحية ، ففقدت قيمتها السياسية

تأليف وزراء مصطفى فهمي باشا

١٤ مايو سنة ١٨٩١

وقع اختيار اللورد كرومر على مصطفى فهمي باشا لرئاسة الوزارة ، فعهد إليه الخديو

في ١٤ مايو سنة ١٨٩١ تأليفها ، على أساس النظام المقرر في خطاب الخديو المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، المتقدم ذكره ، فتألفت وزارته في ذات اليوم الذي كلف فيه بتأليفها على النحو الآتي : مصطفى فهمي باشا للرياسة والداخلية ، عبد الرحمن رشدي باشا للمالية محمد زكي باشا المعارف والأشغال ، حسين نخري باشا للحقانية ، يوسف شهدي باشا للحرية والبحرية ، تيكران باشا للخارجية (١)

ومصطفى فهمي باشا هو الرجل الذي لم يجد الانجليز أطوع ولا أخلص لهم منه بين رجال مصر ، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطاني

قال عنه المسيو جول كوشري (٢) : « كان مصطفى فهمي عديم الذكاء ، مفقود النشاط وكان أشام الوزراء الذين عرفتهم مصر »

وقال عنه اللورد ألفريد ملنر : « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمي باشا ، الوزير الذي كانت تشده انجلترا »

وقال عنه (٣) : « منذ أسندت رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمي باشا (مايو سنة ١٨٩١) قد تطورت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فإنه أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم ، بدون تحفظ »

وقال في موضع آخر : « ان العلاقات بين الانجليز والمصريين لم تسكن من الصفاء في عهد ما ، مثل ما كانت منذ توليته الوزارة »

وقد بقي يتولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا في يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها في أوائل عهد الخديو عباس ، إلى أن أقيل منها سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها سنة ١٨٩٥ ، وبقي فيها ثلاثة عشر عاما ، حتى استتمتال في نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، إبان اشتداد الحركة الوطنية كما تراه مفصلا في موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها ، و ص ٣٩٧ (من الطبعة الأولى)

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ٩٤

(٢) في كتابه (المركز الدولي لمصر والسودان) ص ٢٤٣

(٣) في كتابه انجلترا في مصر England in Egypt ص ١٣٢ طبعة سنة ١٩٢٠

وفاة الخديو توفيق باشا

٧ يناير ١٨٩٢

أصيب الخديو توفيق باشا فجأة بالحمى الوافدة (الانفلونزا) يوم الجمعة أول يناير سنة ١٨٩٢ بسرايه بحلوان ، فعالجه طبيبه الخاص ، الدكتور سالم باشا سالم ، ثم الدكتور عيسى باشا حمدي ، وكان الظن أن مرضه عارض ثم يزول ، وبدأ يشعر بزوال الألم عنه يوم الاثنين ، ولكنه انتكس في اليوم التالي ، وبدأت عليه خطورة المرض ، إذ أصيب بالتهاب رئوي ، مصحوب بالتهاب وريدى عفن ، واستدعى لعلاجه الدكتور كومانوس والدكتور هيس ، ولكن على غير جدوى ، وتوفي مساء الخميس ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، في الساعة السابعة ، والدقيقة ١٧ ليلا ، فكانت سنه حين وفاته أربعين سنة هجرية ، إلا ثلاثة وثلاثين يوما ، ومدة حكمه ثلاث عشرة سنة إلا شهرا

ونقل جثمانه يوم الجمعة ٨ يناير إلى محطة حلوان ، ومنها بقطار خاص إلى محطة باب اللوق ، ومنها إلى سراى عابدين ، وشيعت جنازته في ذلك اليوم إلى مدافن العائلة الخديوية بالعففي ، حيث دفن بها ، وقد تولى الخديوية من بعده الخديو عباس الثانى

الفصل الثاني عشر

النتائج العامة

للاحتلال الأجنبي

كانت حالة مصر في السنوات الأولى للاحتلال حالة أمة خرجت منهزمة من ثورة قومية قامت في الأصل لتقرير حقوقها السياسية والدستورية ، وانتهت بالإخفاق ، وضياع هذه الحقوق ، ثم ضياع الاستقلال معها ، إذ كان إخماد الثورة على يد دولة أجنبية ، فاحتلت البلاد بحجة القضاء على الثورة ، ثم استبقت احتلالها ، تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والسياسية ، ووضعت يدها على زمام الحكومة ، وصار إليها الأمر والنهي في شئونها كافة ، واستسلمت الحكومة لسلطان الاحتلال ، كما استسلم له زعماء الثورة والخديو والوزراء ، والحكام والكبراء ، وجمهرة الشعب ، فخيم على البلاد جو من الخضوع والإذعان للحكم الأجنبي ، ونعم اليأس والقنوط ، وحرمت البلاد إلى وقت طويل زعماء المقاومة الوطنية ، يبعثون فيها روح الأمل ، ويهيئون بالأمة أن تنهض في وجه الغاصب ، فلا عجب إذ ظلت الأمة سنين عديدة تتردى في هوة الانحلال الوطني ، وهي نتيجة حتمية لاختفاق الثورة الأهلية ووقوع الاحتلال الأجنبي

وفي غضون هذه المحنة القومية ، سارت انجازات بخطوات واسعة ، في تحقيق أغراضها الاستعمارية ، وأساسها استئداء احتلالها ، وبسط حمايتها المقنعة على مصر ، والتدخل في شئونها ، وتقطيع أوصال الامبراطورية المصرية التي امتدت على طول مجرى النيل وواديها العظيم

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة في شتى النواحي ، في الروح الوطنية ، وفي نظام الحكم ، وفي حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، أما فصله فيما يلي :

أثر الاحتلال في الروح الوطنية

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد ، فركبت الأمة إلى الاستكانة والخضوع ، ولم يبد من دلائل الحياة واليقظة في هذه المدة سوى استقالة شريف باشا

سنة ١٨٨٤ (ص ١١٠) احتجاجاً على إخلاء السودان ، وعلى التدخل الأجنبي في شؤون الحكومة ، ثم انطوت هذه الصفحة على عجل ، ولم يخذ أحد من كبار الحكام حذو شريف ، فيما عدا محمد ثابت باشا ، الذي استقال سنة ١٨٨٥ (ص ١٥٨) ، وتعاقبت على البلاد وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ونواهيه ، فاعتادت الأمة هذا الطراز من الحكم

وأخذ كبار البلاد وموظفوها ، وأعيانها وثقفوها ، وخاصتها وعامتها ، تحت تأثير هزيمة الثورة ، وانتصار الاحتلال الأجنبي يتنكرون للحركة الوطنية ، ويوالون الاحتلال ويتبعون الزلنى لديه ، وعمل الاحتلال من ناحيته على توطيد هذه الحالة النفسية ، فلا يرقى في وظائف الحكومة من يعرف عنه الميول الوطنية بل كان الترقى محصوراً فيمن يتنكرون لهذه الميول ، وهبط مستوى الوطنية في النفوس هبوطاً كبيراً ، ظهر أثره على مدى السنين ، وتحللت الأخلاق والفضائل ، ففسدت النفوس ، والتوت الضمائر ، وفشا الجبن والنفاق ، والذل والرياء ، وعمت النفعية والأنانية ، وتضاءل الخير ، وقل البر والعطف والاحسان ، وغاض الوفاء والاخلاص ، وانعدمت الكرامة والمروءة ، ولا غرابة في هذه النتائج ، فالنفوس إذا فقدت الوطنية فقدت معها الأخلاق الكريمة ، لأن الوطنية ، إلى جانب الدين ، منبع الأخلاق والفضائل .

تضاءلت الروح الوطنية في النفوس ، وصار عدم الاكتراث للوطنية شعار هذا الجيل ، والجيل الذي تلاه ، وأصبح سبيل النجاح سواء في مناصب الحكم ، أو في الحياة الاجتماعية عامة ، هو الولاء للاحتلال الأجنبي ، والزراية بالمبادئ الوطنية ، وقلة الاخلاص للبلاد ، ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها ؛ حتى عدوها كأنها حالة عادية وكان الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون ؛ وهكذا يمسح الحكم الأجنبي نفسية الأمة ويفقد روح القومية والكرامة ؛ وينشئ نفوساً مريضة ؛ يروضها على التفريط في حقوق الوطن ؛ وتضحية مصالحه ؛ في سبيل التهافت على موائد الغاصب .

وما ساعد على انتشار هذا الفساد المعنوي ، إلغاء الجيش القومي ، فإن الروح الحربية في ذاتها ، ومفاخر الجيوش في ميادين الحروب ، وتضحيات الجند والضباط ، في سبيل عظمة الوطن واستقلاله ، كل ذلك هو خير غذاء للروح الوطنية ، وقد حرمت منه مصر سنين متوالية ، مما كان له أثره البالغ في نفسية الشعب .

وإذا فقد الناس التطلع إلى المثل العليا ، فقد انصرفوا إلى الصنائع والسفاسف ، وتعلقوا

بها ، واطمأنوا إليها ، وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة ، والاستمسك بالحق والواجب ، فلم يكونوا يابهون لهذه المبادئ السامية ، أو يقدرونها حق قدرها

اعتبر ذلك في استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ ، إذ لم يكن لها صدى في الشعب ، مع أنها من أهم الحوادث ، وأعظمها شأنًا ، قد تكون هذه الاستقالة صادفت موضع الاستحسان في كثير من النفوس ، ولكن لم يكن لهذا الشعور أثر ظاهر ، يدل على تمجيد الجمهور لهذا الموقف المشرف ، وكذلك لم تلق مواقف عبد القادر باشا حلي في السودان تمجيداً أو تقديرًا ، مع أن هذه المواقف وأقل منها لو حصلت في بلاد تقدر معنى البطولة كانت جدية بأن تثير أعظم مظاهر التقدير الرسمية والشعبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وكذلك استشهد كثير من كبار القواد والضباط ، وآلاف من الجنود في وقائع السودان ، بعد أن أبوا البلاء الحسن في أداء الواجب ، ومع ذلك لم يكن لبطولاتهم أى أثر في النفوس ، وقتل البطل محمد توفيق بك في (سنكات) ، بعد أن دافع عن هادفاع الأبطال ، فلم يأبه أحد لمقتله ، ودعا بعض الخيرين إلى جمع الاكتتاب لعائلته ، مكافأة له على بطولته ، فلم يلب أحد نداه

وتعددت في هذه الفترة المظاهر المهينة ، المنافية للكرامة القومية ، فساعدت على إضعاف روح الوطنية في النفوس ، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض كبار الأعيان قدموا في سنة ١٨٨٢ هدايا للقواد البريطانيين ، الذين انتصروا في الحرب العراقية ، وكذلك استعرض الخديو الجيش الإنجليزي في ميدان عابدين ، على أثر إخماد الثورة وأقام مأدبة فخمة تكريماً للقواد البريطانيين في ذلك الحين ، وأنعم على ضباط جيش الاحتلال بالرتب والنياشين^(١)

وفي سنة ١٨٩١ أقام الجنرال دورمر قائد جيش الاحتلال ليلة راقصة حضرها الوزراء وكبار الموظفين المصريين ، وعدوا دعوتهم إليها تكريماً لهم وتعظيماً !

وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ أقيمت في ساحة عابدين ، أمام السراى الخديوية ، حفلة رسمية لجيش الاحتلال ، لمناسبة تسليم الأعلام لأحد ألياته ، وأشرف الخديو والوزراء على هذه الحفلة من السراى ، واعتاد الجيش البريطاني الاحتفال كل عام في ساحة عابدين بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، برياسة السير افلن بارنج (اللورد كرومر) المعتمد البريطاني ،

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا (الثورة العراقية)

وهكذا اعتاد الشعب رؤية جيش الاحتلال ، محوطاً بمظاهر الاحترام والتأييد ، كأنه من صميم البلاد ، وهو لها غاصب ، وغناها غريب ، ونشأت عن كل هاتيك المظاهر حالة نفسية هي أبعد ما تكون عن الوطنية

أثر الاحتلال في المعارضة

تعاقت على البلاد الأحداث الجسام ، في تلك الفترة من الزمن ، فلم تحرك من الأمة ساكناً ، ولا استشارت من النفوس كامناً ، وذلك أول أثر للاحتلال الأجنبي فإنه يميم روح الوطنية والشجاعة في النفوس

وألغى الدستور ، وسأخ السودان ، وألغى الجيش والبحرية ، وأعلنت الحكومة البريطانية في برقية يناير سنة ١٨٨٣ ، ثم برقية يناير سنة ١٨٨٤ ، إصرارها على وضع مصر في شبه حمايتها ، وتحتيمها خضوع وزراء مصر لأوامر المعتمد البريطاني ، وتولى الإنجليز كبرى المناصب في الحكومة ، ووضعوا أيديهم عليها ، ومع ذلك لم تتحرك روح المعارضة في النفوس ، مع أن حادثة واحدة من الحوادث التي منيت بها مصر ، كانت تكفي لثورة من السخط والاحتجاج ، نعم أرجاء البلاد ، ولكن كبراء مصر ، وخاصتها وعامتها ، كانوا في حالة استسلام تام لكل ما يصيب البلاد من المحن ، وكلهم منصرفون إلى مصالحهم الشخصية ، وما يصلون إليه من فئات مائدة الاحتلال ، وزعماء الثورة في المنافي أو السجون ، يسعون إلى استرضاء الغاصب ، ويلتمسون عفوه ورضاه ، وقد عفى عنهم تباعاً بعد أن عاهدوا الحكومة على الطاعة والولاء

لم يكن ثمة مظهر من مظاهر المقاومة أو الحياة ، فلا دعوة للجهاد ، ولا جماعات سياسية ، ولا اجتماعات ، ولا خطب ، ولا معارضة في داخل الهيئتين الرسميتين اللتين أنشأهما الاحتلال ، وهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وكانت الصحافة إما موالية للاحتلال ، تمجده وتؤيده ، وإما معارضة في خوف وتردد خشية المصادره والتعطيل ، وكانت جريدة (الوطن) و (الأهرام) تنحوان هذا النحو من المعارضة ، ثم حمل لواءها (المؤيد) منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ ، في رفق وهوادة ، تبعاً للظروف القاهرة التي كانت تكتنف البلاد

والصحيفة الوحيدة التي كانت تهاجم الاحتلال في شجاعة وقوة ، هي جريدة (العروة

(الوثائق) ، التي كان يصدرها بياريس الإمامان السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده سنة ١٨٨٤ ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، مقاومة جمعت بين قوة الروح ، وبلاغة العبارة . والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار ، والأخذ بأسباب الحياة والتضامن والقوة ، وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى ، وفى تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها ، إلى أن توقفت عن الصدور ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً ، وانفصل الحكيان ، ثم انقطع الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن الكفاح السياسى ، وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩

وتجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة (الأستاذ) سنة ١٨٩٢ ، للسيد عبد الله نديم ، خطيب الثورة العراقية ، إذ بدت فيها روح وطنية وثابة ، لم ترق المعتمد البريطانى وصنائه ، وأحفظتهم نزعة الوطنية ، كما نفس عليه أصحاب الصحف الموالية للاحتلال ، لما نالته مجلته من الانتشار والذيع ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، ومازالوا يؤغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر واضطراره إلى تعطيل صحيفته سنة ١٨٩٣

أثر الاحتلال فى نظام الحكم

ظهر أثر الاحتلال فى نظام الحكم ، فقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٢ دولة مستقلة استقلالاً يحده بعض القيود ، ولها نظام دستورى ، فصارت فى عهد الاحتلال دولة مغلوقة على أمرها ، ضربت عليها حماية تملى إرادتها مقنعة ، على الحكومة الأهلية . وتضطررها إلى اتباع « النصائح » التى يفرضها عليها عمال الاحتلال ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنغى الاحتلال النظام الدستورى ، الذى نالته البلاد من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى ، والحد من سلطة الفرد ، وكان يقرر سلطة الأمة ، ويجعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس نيابى كامل السلطة ، وأنشأ بدله نظاماً سورياً قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان كل سلطة ونفوذ ، وبذلك فقدت البلاد فى وقت

واحد استقلالهما ودستورها ، وفقد الناس الطمأنينة على حياتهم وحريتهم ، إذ ملئت السجون في أعقاب الاحتلال بالابرياء . بحجة أنهم كانوا من أنصار الثورة العراقية ، فساد البلاد جو من الإرهاب أضعف النفوس وأفسدها ، ورزحت الأمة تحت نظام حكم استبدادي خاضع للسيطرة الأجنبية ، فاجتمع عايتها الاستبداد والاحتلال الأجنبي معا ، وهو أسوأ نظام للحكم تصاب به الأمم ، إذ يتولد عنه العقم في الكفايات ، والشلل في حياة الأمة السياسية ، والاجتماعية ، فلا يظهر فيها النوابع ، وإذا ظهروا لا يجدون المجال لنموغهم ، بل تدفن مزاياهم ومواهبهم تحت تأثير الجور الخانق الذي يوجد هذا النظام ، وحشرت المناصب الرئيسية بالإنجليز وصنائعهم من مختلف الاجناس ، وأقصى العنصر الوطني عن ادارة الحكم وتوجيهه ، فانحط المستوى الفنى والخلقى للوظفين وفشا فيهم النفاق والرياء ودرجوا على التذبذب بين مظاهر السلطة الشرعية ، وأوامر السلطة المحتلة ، وحرموا الى وقت طويل المران على الاعمال الرئيسية والاضطلاع بالمسؤوليات التى تولد الكفاءة الممتازة ، وتبتكر المشروعات ، ولم تخرج مدرسة الاحتلال سوى طراز من الموظفين ، اعتادوا الخضوع والملق للرؤساء البريطانيين ، واختفى الطراز الذى أخرجته المدرسة القديمة من أمثال شريف ، وعلى مبارك ، والفلكى ، ورفاعة رافع ، وبهجت ، ومظهر ، وسلامة ، وغيرهم ، ممن ترجمنا لهم فى كتابينا (عصر محمد على) و (عصر اسماعيل) ، وكذلك يفعل الاحتلال الأجنبي (أيا كان جنسه أو نوعه) ، فإنه يمتدحهم فى النفوس ، ويفقدها الكفاية والكرامة ، والثقة بالنفس ، والايمان بالوطن ، والتطلع الى المثل العليا

أثره فى التعليم

رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال ، فقد كان إلى سنة ١٨٨٢ مجانية فى أقسامه الثلاثة : الابتدائى ، والثانوى ، والعالى ، وكانت العلوم تدرس باللغة العربية ، إلا فى مدرسة الحقوق ، التى كان التعليم فيها بالفرنسية ، أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجا ، ووقفت حركة إنشاء المدارس ، وأغلق بعضها ، ثم تقرر جعل تعليم العلوم باللغة الإنجليزية ، ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائى ، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجا

قال اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى : « لما احتل

الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنياء السكان ، ولا تعلمهم إلا تعليما أوروبيا ، فأخذوا في تغيير تلك الحال ، وبذلت الهمة منذ سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة ولإبطال التعليم المجاني تدريجا ،

وبديهي أن ما قاله اللورد كرومر من أن التعليم كان منحصرا في أولاد الأغنياء لا يطابق الحق والواقع ، فإن التعليم والمجانبة كانا يشملان سائر الطبقات وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين في ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شؤون التعليم ، إذ قال على لسان لجنة الميزانية :

« إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقرا كبيرا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الآن في مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التي انحطت ، كمدرسة الطب ، وياليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا بدفع المصاريف ، بل إنها سدت هذا الباب أيضا في كثير من الأحوال والجهات » (١)

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة في الميزانية للتعليم في السنين الأولى للاحتلال للتدليل على مبلغ إهمال شؤون التعليم ، وهي كما يأتي :

السنة ميزانية وزارة المعارف

١٨٨٣	٩٩٥٤٩ ج
١٨٨٤	٩٩٩٧٧
١٨٨٥	٨٤٦٨٩
١٨٨٦	٦٨٤٩٢
١٨٨٧	٦٨٤٥٢
١٨٨٨	٧٠٩٦٩
١٨٨٩	٦٩٨٤٦
١٨٩٠	٨٠٣٣٧
١٨٩١	٨٨٤٧٨
١٨٩٢	٩٠٨٤٩
١٨٩٣	٩٢٥٤٤
١٨٩٤	١٠٤٢٨٩
١٨٩٥	١٠٥٠٠٠

هذا ، وقد مسخت الحكومة برامج التعليم ، وحرصت على استبعاد التاريخ القومي الصحيح من مناهج الدراسة ، لكي ينشأ الجيل جاهلاً بتاريخ بلاده ، محروماً غذاء النفوس في الوطنية ، لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ، ولا يدرك ما في الاحتلال من اهدار لسكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطني ، وإماتته في النفوس ، وانحط التعليم في المدارس الثانوية ، وتضاءلت مناهجه ، وفي ذلك يقول الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الحديوية سابقاً سنة ١٩٠٧ ، وكان عضواً بـ « لجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية : كمنت عضواً بـ لجنة امتحان القسم الأدبي من البكالوريا المصرية ، فاقنعت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائي في فرنسا »

أما في التعليم العالي فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع ، وهي : الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والمعلمين ، وانحطت برامج التعليم فيها ، واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبي وعصف الاحتلال بالتعليم الحربي كما تقدم بيانه في الفصل الأول ، وكذلك فعل

بالتعليم الصناعى ، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق المنشأة فى عهد اسماعيل ، وكانت من أرقى المدارس الصناعية ، وكان المتخرجون منها يؤدون عمل المهندس الميكانيكى والمهندس الرياضى معاً ، ولكن الاحتلال الغى تلك المدرسة ، ثم أعيدت بشكل ضيق النطاق ، محدود البرنامج وتلاشت البعثات المدرسية فى جامعات أوروبا إلى وقت طويل ، ولم تعد فى السنين الأولى للاحتلال عشرة طلاب

فى الحالة الاقتصادية

إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة ، وجعلها بلداً زراعياً فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ، ونشاطهم ، فى التسليف ، وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرة إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، مادامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ، فهذه السياسة تجعل مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر فى ذيلها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها ، وبخاصة إنجلترا ، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عנית بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى ، وهنا لك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرغت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج

ولقد كان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة ، إذ نشر أعوانه وصنائع دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلداً صناعياً ، وأنها بلد زراعى فحسب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ، لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلداً صناعياً وزراعياً معاً ، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج

محايها ، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج وأقفلت المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التي كانت ملكا للحكومة وأعلقت الترسانة التي أسسها محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتا ، وصارت كل مهمات الجيش تشتري من إنجلترا ، وبارت الصناعات الحربية في البلاد

وألغى مصنع الورق بيولاقي سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفي حاجة البلاد ، وألغيت دارسك النمود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضاً مغازل القطن ومصانع النسيج ، التي كانت باقية من عهد محمد علي

وقد اعترف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ،

وقال في هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ؛ يجد بونا شاسعا ، وفرقا مذهشا . فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين . وحاكه ، وعقادين ، وصباغين ، وخيامين ، وصانعي أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعي قرب وغرايل ، وسروج ، وأقفال ، ومفاتيح ، ومن شاكلهم ؛ كلها قلت عدداً وأودرت ؛ وقام على أطلالها مقاهي ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية . »

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم ، وكان في إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالإسكندرية ، وفرضت الحكومة بموجب الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المنسوجات القطنية ، قدرها ثمانية في المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التي تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن في مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلاً لمصانع القطن في لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لإنجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هي التي قال بها الخبير

الاقتصادي الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « إن كل أمة يكثُر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة ، يكثُر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد ، ومن أهمها القطن ، فإن كل الأمم التى تزرعه تنشئ بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فإنها لا تزال فقيرة فى معاملها ، خلوا على الأخص من هذا الصنف »

ونتج عن اغتلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلادموارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد حاجات الشعب ، مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر ، وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتّاب والمؤلفين ، وفى مقدمتهم اللورد ملنر فى كتابه (إنجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول ان الاحتلال قد نظم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات ، والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشآت الرى التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على واستمرت فى عهد خلفائه ، واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لئلا تسكت دولهم عن مناقشة إنجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلء عن مصر ، لأنه لا يهتم هذه الدول إلا أن أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومراقفه ، ومصلحه الاقتصادية والاجتماعية

أما مالية الشعب ، أو حالته المالية ، فقد ساءت فى عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة ، بتعيين مستشار مالى بريطانى صار الأمر إليه والنهى فى الشؤون المالية للحكومة والبلاد

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية ، اذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية الى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة

فما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثنائية ، وصارت مصر مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال ، فانها لت عليها رؤوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل ، والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضنوا بثزارها على سواهم ، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدي الأجانب ، ولا شك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعددنا على مصر ، وفى ذلك يقول السكونت كريساقى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنية ، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٢٤٠٠ ج ومجموع ذلك ٤٠٠ ٧٣٧٠ ٦٢٢ جنية ، تغل ريعا سنويا ، مقداره ٤٠٠ ٣٤٨٠ ٣٠٠ ج ؛ وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٠ ١٤٠ ٠٧٤٠ ج يسكون المجموع ١٥٧ ٩٧٨ ١٤٠ جنيها ، وهو مجموع دين مصر ، ومعظمه للأوروبيين ^(١) ، وقال فى موضع آخر : « إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ، لأنه

(١) مصر اليوم للسكونت كريساقى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢

ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه في شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سينزيد تبعية مصر للدول الأجنبية ،

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة ، على مدى السنين ؛ وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملاء الأوروبي عزم إنجلترا على البقاء في وادي النيل ، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال في مصر ، كمشاركة إنجلترا لمصر في استرجاع السودان ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، فان الرأي العام الأوروبي اتخذ من هذين الحادتين دلائل على عزم إنجلترا على تثبيت سلطانها في مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ؛ فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التي تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الانجليزي الفرنسي ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التي لم يتناولها الإحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التي أنشأها الأفراد من الأجانب ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذي سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ، فقد بلغ عدد الشركات التي تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيراً من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ، ١١١٢٣٢٢٠٥٧ جنيه ، كما قدرته إدارة الإحصاء في بيانها المذكور

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رؤوس الأموال التي للأجانب أفرادا وآحادا ، أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التي لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلت عن الخمسين مليون جنيه ، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهم ما ديون الحكومة ، لزداد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا في مصر بما يؤيد هذا الإحصاء إذ ذكر في مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا في ستة مليارات من الفرنكات ، أي بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا ، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية ، وصار مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا ، إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم ، ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد ، عند ما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ ، كيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمات بما لها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمات بما لديها من الأموال المدخرة ، فان الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات ، تستثمرها من جهة ، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة

ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عاجلت بها ما أصابها من الضيق ، ولعمري أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثا ، أو لتزيد من ثروته ، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر السكونت كريسافى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦٤٦٤٠٠٠ رطل ، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبا أو محلا للنقاش والزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الاجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا ، وثروة أشباه الاجانب تزيد عن الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها ، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل لان بلادنا بكل أسف تكاد تكون محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد قدر المسيو سانات كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا ،

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار المليون الأجانب أفرادا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريبا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون

الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الإثنى عشر مليون جنيه ، ثم في أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطنان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريبا في عشرة أعوام ، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالي أجراء ، يعملون لدائنهم فيما كانوا يملكون .

وهكذا اجتمع الى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى ، وهو أشد وطأة وأخطر آثارا من الأول ، وبينما كانت البلاد فى حاجة الى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، لكي تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية ، بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية ، مثلها تغلغل فى مصر ، ويرجع السبب الأول فى ذلك الى الاحتلال وسياسته الاقتصادية

فى الحالة الاجتماعية

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعى إطلاقا ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئا على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهورا بالغا ، ولا نزاع فى أنه هو المسئول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف ، لأنها كانت خاضعة لسلطانها المطلق ، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقات الشعب

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمشقفين ، قد اتجهت فى مجموعها وجهة الولاء للاحتلال ، والحياة النفعية ، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظام ، لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس ، يتنافر مع كل ما هو عظيم ونيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف فى الترف والبذخ ، والرغبة فى الظهور الكاذب ، واقتباس مفاصد المدنية الغربية دون محاسنها ، فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبى فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية

أما الطبقة المتوسطة في اليسار والعلم ، فهذه انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية ،
تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكلتها في مظاهر الآبهة والبذخ ، فلم يعد على
البلاد من جهودها أية فائدة

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم في
عهد الاحتلال ، فالاحتلال هو المسؤول عن انتشار الجهل والامية بينهم طوال أربعين
سنة ونيف ، فهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتنقيفهم ، فحرموا نور العلم
والترقية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وفقدوا مع الزمن أخلاق
الصدق والوفاء ، وحب الخير والبر والإحسان ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية
والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التي جاءت من أوروبا ،
ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها
وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً ، وساعد على ذبوعه
ما فطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور
والإسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم
المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون في مختلف الأوساط ، في العواصم والبنادر ، والقرى القريبة
والبعيدة ، فكبلوا الأهلين بالديون ، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار
الفقر والبؤس في الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة

وانتشرت الخمر الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت مخلات
المسكرات تفتح علمنا في القرى بين الفلاحين ، وفي الأحياء الآهلة بالعمال في المدن
برعاية الحكومة وحمايتها ، وفي كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكا ذريعاً
وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ،
وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التي لا تحرم الخمر ، تحاربها وتمنع
انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشئ اللجان
والنظم لمكافحتها ، والحد من أضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية
والتنشيط ، وصار تجار الخمر في المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش ،
واستلاب أموال الأهلين ، وإفساد أخلاقهم

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، الى جانب آفة الخمر ، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية في عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالاً ، وفي ذلك يقول الامير (السلطان) حسين كامل في حديث له نشرته جريدة (ذى الجيشيان استاندر د) عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ، يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلاً بالدين ، لا يزيد إirاده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكي يسد حاجات زراعته في مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ؛ ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقي الفلاح غريقاً في بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها »

وصفوة القول ان السنوات الأولى للاحتلال تؤلف في تاريخ مصر القومي فترة انحلال وطني عام : انحلال في الوطنية ، انحلال في الأخلاق ، انحلال في حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بقي هذا الانحلال مخيماً على البلاد نيفاً وعشر سنوات ، إلى أن جاءت فترة البعث الوطني ، وهو ما أفردنا له كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية)

الفصل الثالث عشر

وثائق تاريخية

القانون النظامى — أول مايو سنة ١٨٨٣

الملغى لمجلس النواب، والمنشىء لمجلس شورى القوانين
والجمعية العمومية ومجالس المديريات (أنظر ص ٣٩)
نحن خديو مصر، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

المادة ١ - يشكل :

أولا : مجالس مديريات ، فى كل مديرية مجلس
ثانيا : مجلس شورى القوانين
ثالثا : جمعية عمومية
رابعا : مجلس شورى الحكومة

الباب الثانى

فى مجالس المديريات

المادة ٢ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها فى منافع عمومية
تتعلق بالمديرية إنما لا تكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية إلا بعد
تصديق الحكومة عليها

المادة ٣ - يجب استمراج رأى مجالس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم
فيها وهى :

أولا : إجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد
ثانيا : اتجاه طرق المواصلات برأ أو بحراً والأعمال المتعلقة بالرى
ثالثا : إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والأسواق فى المديرية

رابعاً : الأمور التي تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمراج رأيه فيها
خامساً : المسائل التي تستشير فيها جهات الإدارة
المادة ٤ - يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي :
أولاً : في عمليات الطرق والملاحة والرى ، وفي كل أمر ذي منفعة عامة يكون
للمديرية شأن فيه

ثانياً : في مشتري أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة
للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال
تلك المباني أو الأماكن

المادة ٥ - لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من مبادئ نفسه في المسائل التي تتعلق
بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف
المياه ونحو ذلك

المادة ٦ - لا يجوز التمام مجلس المديرية إلا عندما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر
منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة في كل سنة بالأقل ، وفي اليوم المحدد لاجتماع
مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ، ويحاف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون
أمام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين

وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس

والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولاته وعلى باشمهندس
المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

المادة ٧ - لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا
كان حاضراً فيه أكثر من نصف أعضائه

المادة ٨ - الأعمال أو المداولات التي تصدر من مجالس المديرية وتكون محتصة
بأمور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لا غية ولا يعمل بها ، وإبطال كل
عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوه
عنها في المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا

المادة ٩ - مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها

ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ، ويجوز لأعضاء مجالس المديريات أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية

المادة ١ - مجلس المديرية ممنوع من مخاطبة غيره من مجالس المديريات ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

المادة ١١ - لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس

المادة ١٢ - ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات

الباب الثالث

في تشكيل مجالس المديريات

المادة ١٣ - يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية :

- ٨ لمديرية الغربية - ٦ لمديرية المنوفية - ٦ لمديرية الدقهلية - ٦ لمديرية الشرقية -
- ٥ لمديرية البحيرة - ٤ لمديرية الجيزة - ٤ لمديرية القليوبية - ٤ لمديرية بني سويف -
- ٣ لمديرية الفيوم - ٤ لمديرية المنيا - ٧ لمديرية أسيوط - ٥ لمديرية جرجا - ٤ لمديرية قنا -
- ٤ لمديرية إسنا (اسوان)

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب ^(١) الصادر في هذا اليوم

المادة ١٤ - لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بال الأقل ويكون اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بال الأقل .

(١) هو القانون المنشور ص ٢٠٠

المادة ١٥ - لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة المملوكين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات

المادة ١٦ - لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من مجالس المديريات

المادة ١٧ - تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ، ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة

الباب الرابع

في مجلس شورى القوانين

المادة ١٨ - لا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلانها بهذه الأسباب جواز مناقشته فيها

المادة ١٩ - يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

المادة ٢٠ - يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة ، فالعرائض التى تبعث إلى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها والعرائض التى تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لإجراء ما يلزم عنها وإشعار المجلس بما يتم فى شأنها

المادة ٢١ - كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

المادة ٢٢ - ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته فى كل من أقسام الميزانية وتبعت هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذى

يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الاسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٢٣ - لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رغبة ما في ويركو الاستانة والدين العمومي وبالجمله فيما التزمت به الحكومه بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية

المادة ٢٤ - تعتمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منابناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة

المادة ٢٥ - يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه أو ملحوظاته فيه ، ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الاقل

المادة ٢٦ - يلتئم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول ابريل وفي أول يونيه وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر من كل سنة ويكون التئامه للمرة الأولى بمقتضى أمر يصدر منا ، وإذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتفرض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا ، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين في الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

المادة ٢٧ - للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأى شوروى ، ولهم أيضاً في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم أو أن يستنيدوهم عنهم فيها

المادة ٢٨ - على النظار أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الإيضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

المادة ٢٩ - لا يجوز لأحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ماعدا النظار والذين يستصحبونهم أو يستنيدونهم عنهم

الباب الخامس

فى تشكيل مجلس شورى القوانين

المادة ٣٠ - يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان

ويكون أعضاء هذا المجلس على نوعين : أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنان عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

المادة ٣١ - تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا ، أما تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار ، وترتبط رواتب للرئيس وللوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى ثلثي أعضائه بالأقل

وإذا دعى واحداً أو أكثر من الأعضاء الدائمين إلى منصب النظار فيعين البديل من النظار المنفصلين وقتها

المادة ٣٢ - تكون مدة توظيف الأعضاء المندوبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين يكون على الوجه الآتى :

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والعريش ، وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم ، ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة فى منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضاً عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلاً عنه

وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الأعضاء المندوبين
المادة ٣٣ - يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الأشغال

الباب السادس

فى الجمعية العمومية

المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو
عوائد شخصية فى القطر المضرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها
عليه

المادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

أولاً : عن كل سلفة عمومية

ثانياً : عن إنشاء أو إبطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديدية ماراً
أيهما فى جملة مديريات

ثالثاً : عن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعته لعدم التعويل على
ما أبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة ٣٦ - للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعتها
إليها الحكومة للبحث فيها

ولها أيضاً أن تبدى آراءها ورغباتها من بادىء نفسها فى سائر المواد المتعلقة بالثروة
العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية ، وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء
أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعته لعدم التعويل عليها ، وإنما
لا يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٣٧ - كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود المقررة فى
أمرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به

المادة ٣٨ - لا يجوز لأحد الحضور فى جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من أعضائها

المادة ٣٩ - تعقد الجمعية العمومية مرة بالأقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضاء تعيين
ميعاد انعقادها التالى ولنا أيضا حلها

وفى حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة أشهر

الباب السابع

فى تشكيل الجمعية العمومية

المادة ٤٠ - تشكل الجمعية العمومية :

أولا : من النظار

ثانيا : من رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين

ثالثا : من الأعيان المندوبين

المادة ٤١ - يكون عدد الأعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

٤ من المحروسة - ٣ من اسكندرية - ١ من دمياط - ١ من رشيد - ١ من السويس
وبور سعيد - ١ من العريش والاسماعيلية - ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر
طنطا - ٣ من مديرية المنوفية - ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة -
٣ من مديرية الشرقية - ٣ من مديرية البحيرة - ٢ من مديرية القليوبية - ٢ من مديرية
الجيزة - ٢ من مديرية بنى سويف - ٢ من مديرية الفيوم - ٣ من مديرية أسيوط
منهم واحد لبندر أسيوط - ٢ من مديرية جرجا - ٢ من مديرية إسنا - من مديرية قنا

المادة ٤٢ - مدة توظف الأعيان المندوبين هى ست سنوات وتجاوز إعادة انتخابهم
على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى
هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الأعيان المندوبين مالم يكن بالغاً من العمر
ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفاً للقراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالأقل فى المدينة
أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقررأ على عقار أو أطيان قدره ألفاً قرش
سنوياً مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالأقل فى دفتر الانتخاب

- المادة ٤٣ - رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية
- المادة ٤٤ - محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين
- المادة ٤٥ - على الأعيان المندوبين أن يحلفوا فى أول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم يمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

الباب الثامن

فى مجلس شورى الحكومة

- المادة ٤٦ - تبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه فى أمر يصدر منها فيما بعد

الباب التاسع

أحكام وقائية

- المادة ٤٧ - تنفذ أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

الباب العاشر

أحكام عمومية

- المادة ٤٨ - لا يجوز لمجالس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول فى أمر إلا إذا كان حاضراً فى كل مجلس منها ثلثاً أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الأعضاء الغائبون بإجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فيما عدا الأحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثى الأعضاء ، وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ، ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن يستنيد عنه غيره فى إبداء رأيه

- المادة ٤٩ - إذا خلا محل أحد الأعضاء فى أحد مجالس المديريات أو فى مجلس شورى

القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدل له في خلال شهر واحد لا أكثر ولا تستمر مدة توظف العضو الجديد إلا لحين تجديد الانتخابات العمومية

المادة ٥٠ - مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحزر كل منهما لائحتة الداخلية وأما لائحة مجالس المديريات الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد

المادة ٥١ - لا يسرى قانون أو أمر منا (ديكريتو) مالم يوقع عليه رئيس مجلس النظر والناظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر

المادة ٥٢ - كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله فصلاً قطعياً بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرئاسة ، ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة

المادة ٥٣ - كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به

المادة ٥٤ - على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدن وفى بنادر وبلا دالوجهين القبلى والبحرى

* * *

قانون الانتخاب المرافق للقانون النظامى

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

نحن خديو مصر ، بناء على القانون النظامى المصرى الصادر فى هذا اليوم ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب وفى انتخاب المندوبين للانتخاب

المادة ١ - لكل مصرى من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة

حق الانتخاب بشرط أن لا يكون في حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب الميمنة
في المادة السادسة

أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

المادة ٢ - على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب
السكان فيها موطنه السياسى ، والموطن السياسى لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محل
توطئه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب
أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير
الجهة التى يرغب نقله إليها

المادة ٣ - المنتخبون (بكسر الخاء) المعينون فى وظائف ميرية لهم أن يعطوا آراءهم
فى دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة ٤ - لا يجوز لأحد من المنتخبين (بكسر الخاء) ، أن يعطى رأيه فى الانتخاب
أكثر من مرة

المادة ٥ - فى الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يحضر دفتر الانتخاب
على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى
ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء

أما فى كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة
من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر
الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف فى القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم
بصفة رئيس ، ومن شيخ الثمن أو شيخ القسم ومن مشايخ الحواري ، وتؤلف فى كل
مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن أربعة من
أعيان المدينة ذوى الأملاك يختارهم المحافظ أيضا

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين أو الساكنين
فى وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر

المادة ٦ - لا تدرج أسماء الآتى بيانهم فى دفاتر الانتخابات :

أولا : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم
السياسية أو بالإقامة فى جهة معينة ، والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة أو
احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانيا : المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعديهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

ثالثا : المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجور عليهم

المادة ٧ — يعلق دفتر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي مركز المديرية .

أما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن أو قسم وفي ديوان الضبطية ، ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة ، ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من أول يناير إلى غايته

المادة ٨ — إذا تراءى لآى مصرى أنه أهمل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه ، كما أنه لكل منتخب (بكسر الخاء) مدرج اسمه في دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدرأ أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه في المديرية إلى مدير الجهة ، وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية إلى مأمور الضبطية ، وفي باقي المدن المبينة في المادة الخامسة إلى المحافظ

ويجعل في كل مديرية دفتر لقيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لأربابها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة في درج اسمه في دفتر الانتخاب يصير إعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها في المادة الآتية بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته في ذلك

المادة ٩ — تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المديرية ، من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية ، وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية في كل منهما ، وفي المدن المبينة في المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الأملأك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر الخاء) المندرجة أسماؤهم في دفتر الانتخاب

وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة

والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لأربابها كتابة في محلات إقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الإدارة في الثلاثة الأيام التالية لصدورها وإذا لم تحكم إحدى اللجان في أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور

ويجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلانهم بها أما في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبطالها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس

ويسرى مفعول قرارات اللجان حين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة ١٠ - يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب محتوما عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء إجراءات النشر في اليوم نفسه إلى مدير الجهة عن المديريات أو إلى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية أو إلى المحافظ عن باقي المدن المبينة في المادة الخامسة للتوقيع عليها عنهم ، وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز إجراء تبديل فيها إلا في وقت تعديلها السنوي المنوه عنه في المواد السالفة ، وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التي يعانهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

المادة ١١ - عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها ، أولاً أسماء من توفوا ، ثانياً أسماء من فتمدوا الصفات المطلوبة

المادة ١٢ - لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب

المادة ١٣ - ينتخب (بفتح الخاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ومن كل قسم من أقسام الإسكندرية ومن كل مدينة من المدن المبينة في المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مندوب للانتخاب ووظائفه هى المقررة فى المواد الآتية :

المادة ١٤ - يكون انتخاب المندوبين فى اليوم والساعة والمحل المعينة فى أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التى أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوى معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون أحدهم رئيساً لهم

وتتعين شروط الانتخابات وكيفية إجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع فى الانتخابات ، إنما ينبغى فى ذلك اتباع مانص فى الباب الآتى

ويجوز دائماً لناظر الداخلية أن يعين فى اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأى معدود ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ١٥ - على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتحرروا صحة إجراء انتخاب المندوبين فى دوائرهم وإذا ترامى لهم لزوم إعادة الانتخاب فعليهم أن يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الأسباب التى انبنى عليها إلغاء الانتخاب الأول

المادة ١٦ - عند صدور الأمر أو المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا إلى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل إقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات وبمقتضى هذه التذكرة التى تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول إلى المحل الذى سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديريات

الباب الثانى

فى انتخاب أعضاء مجالس المديريات

المادة ١٧ - يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكسر)

المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض إلى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية أيام بالأقل

ويكون اجتماعهم لإجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر منا ، وللا انتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

المادة ١٨ - لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين الاشتغال بأمر خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ، ولا يجوز لخلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة ١٩ - تناط إدارة الانتخاب في كل مديرية بلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء : ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفةهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ٢٠ - يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين

وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن أعضائها ، وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة

المادة ٢١ - على رئيس اللجنة أن يذكر المندوبين المجتمعين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكدهم بإعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة ٢٢ - المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب ، فإن لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فإن لم يصغ إليه فله أن يفض الجلسة ويؤجلها إلى ساعة أخرى وله أيضاً أن لم يبق في إمكانه إنفاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذى يحق له دوماً ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الأمن العمومى متى لزم الحال

المادة ٢٣ - على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاؤه كل مرة
يشرع في عملية الانتخاب

المادة ٢٤ - ينبغي أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين (بالكسر) وإن غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامه ، وإن غاب الكاتب مؤقتاً فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء أو المنتخبين (بالكسر)

المادة ٢٥ - تكون أحكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص في المادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ، ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

المادة ٢٦ - قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار إلى ذلك بالمحضر

المادة ٢٧ - يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فإن خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سبباً لإبطال الانتخاب

المادة ٢٨ - يكون أخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة ٢٩ - يبتدىء أعضاء اللجنة بإعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم في أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الأولى ولا في الثانية فلا يمنع من اعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء

المادة ٣٠ - على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم للجنة تذاكر الاعتماد التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يحصر آراءه في شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وإن أضع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه إذا عرفته اللجنة

المادة ٣١ - المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقيد

الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب ، وللمذكور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذي يختاره المادة ٣٢ - الآراء المتعلقة على شرط باطلة وتتداول اللجنة قطعيا في الحال في صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا

المادة ٣٣ - لا يمكن الانتخاب إلا يوما واحداً إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله إلى اليوم التالي ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التي تقررها اللجنة

المادة ٣٤ - متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس إنهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك محضر بمضيه أعضاء اللجنة والمدير

المادة ٣٥ - يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ، وإذا تساوت الآراء بين شخصين فريئس اللجنة يقترح بينهما

المادة ٣٦ - يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضى جميع أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ، ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات إلى ناظر الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مدير الجهة

المادة ٣٧ - يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه

الباب الثالث

في انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين

المادة ٣٨ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين

وينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب
للمجلس المذكور عنها ، وعن الست مدن الأخر الميمنة في المادة الخامسة
ويكون إجراء الانتخاب في ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة ، وفي ديوان
ضبطية الإسكندرية عنها وعن باقى المدن
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة ٣٩ - ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرية
واحداً من أعضائه ليكون عضواً مندوباً في مجلس شورى القوانين
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الرابع

في انتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية

المادة ٤٠ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة والمنتخبون
(بالكسر) المندوبون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن
باقى المدن الميمنة في المادة الخامسة عدد الأعيان المقرر في القانون النظامى لكل منها
ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية

ويكون إجراء الانتخاب عن مدينتى القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية
كل منهما ، وعن مدينتى دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما ، وعن السويس وبور
سعيد في ديوان محافظة السويس ، وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة ٤١ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية
الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون
النظامى لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء
مجالس المديريات

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الخامس

أحكام وقتية

المادة ٤٢ - أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل في الانتخاب الأول كما يأتي :

أولا : يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي كل مراكز المديریات مدة خمسة عشر يوما التالية للخمسة عشر يوما المحددة في المادة الخامسة لتحريز دفاتر الانتخاب
ثانيا : يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوما المحددة لتعليق دفاتر الانتخاب

ثالثا : يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها
رابعا : اللجنة المنوّه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظ أو مدير الجهة بصفة رئيس ، ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها
خامسا : الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبطال الحكم في الطلب يبدأ من اليوم التالي للثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها

المادة ٤٣ - المدّة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين من القانون النظامي لدرج الأسماء في دفاتر الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين الأولين المختصين بأعضاء مجالس المديریات ولا في انتخاباتهم التكميلية ، ولا تراعى أيضا في الانتخاب العمومي الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

الباب السادس

أحكام عمومية

المادة ٤٤ - كل طعن في صحة الانتخاب يقدم في الثمانية أيام لرئيس المجلس المختص

به ، والرئيس بعد أن يعلم به أعضاء المجلس يرسله في الثمانية أيام التالية إلى رئيس إحدى المحاكم الآتى ذكرها :

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة ٤٥ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به

المادة ٤٦ - على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصرى

تصريح لـ لندن

١٧ مارس سنة ١٨٨٥ (١)

لتسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص ٦٧)

قد اتفقت حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا على التصريح الآتي :

مادة ١ - ترخص حكومة جلالة السلطان لصاحب السمو الخديو بعقد قرض بالشروط الواردة في مشروع الاتفاق (٢) والدكريتو (٣) المرافقين لهذا بحيث لا يزيد مقداره عن تسعة ملايين جنيه إنجليزي ويصدر الفرمان اللازم بهذا الترخيص

مادة ٢ - بما أن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا قد اتفقت على ضمان هذا القرض المخصص لتسوية شؤون مصر المالية ، وبما أنها ترى من الضروري إدخال بعض تعديلات على قانون التصفية ، وترى من الإنصاف أن تسرى على رعاياها في مصر الضرائب المفروضة على الوطنيين

فإنها تتعهد مع حكومة جلالة السلطان بالتوقيع على الاتفاق المرافق مشروعه لهذا التصريح ، وتقبل الدكريتو المرافق مشروعه لهذا أيضا ، وأن يكون قانونا نافذا أمام المحاكم المختلطة بمجرد نشره في الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وتتعهد بإبلاغه إلى الحكومات الأخرى التي اشتركت في إنشاء المحاكم المختلطة ودعوتهن إلى قبوله ، وتقبل أن يسرى على رعاياها في مصر كما يسرى على الوطنيين الدكريتو الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الاملاك المبنية مع التعديل الآتي : إن الاعضاء الاجانب بمجالس المراجعة المنصوص عنها في المادة ٤ وه من الدكريتو المذكور يعينون بمعرفة المجلس حالة ما إذا لم تسفر الانتخابات عن نتيجة أو في حالة ما إذا لم يحضر الاعضاء المنتخبون

(١) عن الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ص ٤٢

(٢) هو اتفاق لندن الموقع عليه في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ونشرناه فيما يلي ص ٢١٣

(٣) هو دكريتو القرض المضمون

وإذا لم يحضر مندوبو القنصل بمجلس المراجعة ينعقد انعقاداً صحيحاً في غيبتهم
وتقبل أيضاً بأن يسرى على رعاياها كما يسرى على الوطنيين ضريبة أوراق الدمغة
وضريبة الباطنطة ، وتتعهد بأن تتصل مباشرة وحالاً بالحكومة المصرية لوضع
قوانين هاتين الضريبتين

مادة ٣ - بما أن الدول متفقة رأياً على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة
تشمل النظام النهائي الذي يكفل على الدوام لجميع الدول حرية المرور في قناة السويس
فقد اتفقت الحكومات السبع المشار إليها على أن تجتمع بباريس لجنة مؤلفة من
مندوبين عن هذه الحكومات ، وأن يكون اجتماعها يوم ٣٠ مارس لتحضير وتحرير
هذه المعاهدة ، ويكون أساسها تلغراف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية المؤرخ
٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ويحضر باللجنة مندوب عن سمو الخديو بصوت استشاري ،
ويعرض المشروع الذي تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة لأخذ تصديق الدول
الأخرى عليه

ويصرح الموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا
العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا الخولة لهم سلطة التوقيع بأن حكوماتهم تتعهد كل منها
قبل الأخرى بالتعهدات المدونة أعلاه

وللإعتماد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون Waddington (عن فرنسا) .
مونستر Munster (عن ألمانيا) . كارولي Karolyi (عن النمسا والمجر) . جرانفيل
Granville (عن بريطانيا العظمى) . نيجرا Nigra (عن إيطاليا) . ستال Staal (عن الروسيا)
ولم يوقع مندوب تركيا (موزوروس باشا) لتأخر ورود وثيقة تفويضه من

حكومته ، ثم وقع في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

وبلى ذلك إقرار من مندوب الحكومة المصرية (بلوم باشا وكيل
وزارة المالية) بتعهدا بإصدار الأمر العالي بالقرض المضمون المرافق مشروع
لهذا التصريح

اتفاق لندن (١)

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

لتسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص ٦٢)

إن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا،
رغبة منها في أن تسهل للحكومة المصرية عقد قرض لتسدد منه أولاً تعويضات الاسكندرية
لما لها من الصفة المستعجلة وما يتبقى بعد ذلك يخصص لتسوية حالة مصر المالية وسداد
بعض النفقات غير الاعتيادية ، قد اتفقت على ما يأتي :

مادة ١ - تعقد الحكومة المصرية بمصادقة جلالة السلطان وضمنان الدول الموقعة
على هذا الاتفاق قرضاً لا يزيد عن تسعة ملايين جنيه انجليزي ولا تزيد فائدته عن ٣
ونصف في المائة ، ويحدد الدكرينو الذي سيصدره سمو الخديو فائدة القرض وشروطه
ومواعيده

مادة ٢ - تدفع الأقساط (الكوبونات) ذهباً في مصر ولندن وباريس في أول
مارس وأول سبتمبر من كل سنة ، وتدفع في باريس بحساب ٢٥ فرنكا للجنيه الإنجليزي

مادة ٣ - لا يجوز فرض ضريبة لصالح الحكومة المصرية على أسهم هذا القرض

مادة ٤ - يخصص لتسديدات هذا القرض مبلغ سنوي قدره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه
يؤخذ بالأولوية من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز

مادة ٥ - ما يزيد من هذا المبلغ السنوي عن المقرر للفوائد يخصص لاستهلاك القرض ،
ويكون الاستهلاك بمشترى الحكومة الأسهم بالسعر الجاري فإذا كان السعر يزيد على
أصل قيمة السهم يكون الاستهلاك باعتبار هذه القيمة وبطريق القرعة بشرط أن يحفظ
للحكومة المصرية الحق في تسديد الدين بنفس القيمة

مادة ٦ - تسديدات القرض المذكور تجري بمعرفة صندوق الدين العام المصري
بحسب الشروط المتبعة في تسديدات الممتاز والدين الموحد

(١) عن الكتاب الأصفر للحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٤ ص ٥١

مادة ٧ - تتعهد كل من حكومات ألمانيا و (النمسا والمجر) وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا بأن تضمن بالتضامن أو تطالب من برلماناتها الترخيص لها بأن تضمن بالتضامن سداد القسط السنوي من هذا الدين بانتظام وهو ٣١٥٠,٠٠ جنيه المتقدم ذكره

مادة ٨ - على أعضاء صندوق الدين أن يقدموا للحكومة المصرية قبل استحقاق كل قسط بخمسة عشر يوماً تقريراً ينشر في الجريدة الرسمية عن ميزانية الأموال المخصصة لسداد القرض المذكور

مادة ٩ - يودع رأس مال القرض المذكور في صندوق الدين

مادة ١٠ - مصاريف الإيداع وجميع النفقات تخصم من أصل القرض ، وعلى أعضاء صندوق الدين أن يدفعوا منه إلى أصحاب الشأن المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الإسكندرية وذلك لحساب الحكومة المصرية طبقاً لقرارات اللجنة الدولية للتعويضات وتدفع التعويضات كاملة دون فوائد تأخير

مادة ١١ - ما بقي من القرض بعد سداد هذه التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعاً لحاجاتها

مادة ١٢ - كل ما فاض بعد ذلك يخصص لشراء الحكومة أسهم هذا الدين طبقاً للادة (٥) وتلغى هذه الأسهم المشتراة

مادة ١٣ - يقدم صندوق الدين في ختام كل ستة أشهر إلى الحكومة المصرية تقريراً مبيناً به حساب صرف النقود التي أخذت من القرض مؤيداً بالبيانات التي تصدر عن الحكومة ، وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية

مادة ١٤ - يجرى التصديق على هذا الاتفاق من الحكومات التي وقع مندوبوها عليه ، ويتم تبادل هذا التصديق بلندن في أقرب وقت ، وللاعتقاد قد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون (عن فرنسا) ، مونستر (عن ألمانيا) ، كارولى (عن النمسا والمجر) ، جرانفيل (عن بريطانيا العظمى) ، نيغرا (عن إيطاليا) ، ستال (عن روسيا)

ولم يوقع مندوب تركيا الآخرود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع موزوروس باشا في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلء ^(١) (أنظر ص ٦٣)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلء

١ - تصريح السير هنرى إليوت Henry Elliott سفير انجلترا في الاستانة للسلطان عبد المجيد سنة ١٨٧٣؛ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣)

« ليس في انجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر »

٢ - تصريح السير إدوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا العام في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١)

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها ،

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا إلى السير إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكامل حريتها التي نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه السلطان لها ، وان انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت في انتقاص هذه الحرية ، وان العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين »

٤ - تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل لاحتلال

(١) نقلا عن كتاب « مفاوضات الانجليز في المسألة المصرية » للرحوم أمين بك الراجحي مع إضافة بعض وعود أخرى

مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان ،

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة ،

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة أن يكون لها مطامع في مصر فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نياتنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي »

٧ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة »

٨ - تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دي فريسيزيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)
« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر »

٩ - تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢
« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها ،

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حربياً »

١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)
« تتعهد الحكومات التي توقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل
بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول
على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى،
١٢ - منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب
الازرق لسنة ١٨٨٢)

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة
الإنجليزية غرض مستتر »

١٣ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالأستانة فى ١١
يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢)

« إن إنجلترا لا تسعى فى مضر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا
وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

١٤ - تصريح السير شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية
إلى الميسو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية »

١٥ - تصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس
العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن
فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على
الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من
الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا وللمصر أن تقوم فى مصر حكومة
حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها
تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها ،

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريةهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمي سموكم والمصريين من العصاة »

١٨ - تصريح المستر جلا دستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢
« ليس في نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التي وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

١٩ - منشور الجنرال ولسلي قائد الحملة البريطانية إلى المصريين في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« يعان الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحامل السلاح ضد سموه »

٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢
« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانيجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢
« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، ولأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها »

٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢
« إن انجلترا لا ترمي إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها »

٢٣ - تصريح المستر دودسون Dodson في خطابه بسكربروج Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

« ليس لانيجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لانيجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين »

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢
« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً
وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

٢٥ - خطبة المستر تشمبر لين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

« إنى لا أضيع وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها
الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا
ارلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ،
واننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال »

٢٦ - تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣
« سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر »

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس
سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود
الجنود بها ، ولا ريب ان هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا فى مصر ،
والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم
المتحضرة »

٢٨ - تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، وإن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوماً
واحداً أكثر مما تقضيه الضرورة »

٢٩ - تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى
مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها »

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا »

٣١ - تصريح السير شارلس ديكنز وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظاً بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا »

٣٢ - تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل بلذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، الا إننا سنجاول عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها »

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسيو وادنجتون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« نتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر »

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ « مثل التصريح السابق »

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية »

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوماً واحداً ، أكثر مما تقضى

به الضرورة »

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقي فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات »

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال »

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضمًا ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل الجهود والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة لإنجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدًا لمثل هذا التدخل »

٤١ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للسيو وادجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء »

٤٢ - - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه

سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الحديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات »

٤٤ - تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧

(الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا للانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً ، ولكن هذا يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكاً لحرمة القانون الدولى »

٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس

سنة ١٨٨٧ :

« إن نتيجة مفاوضات الاستانة ^(١) لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى ،

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسون James Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى

مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط

انجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود »

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسون المذكور فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« لسنا فى سواكن إلا فى مركز الدفاع ، ولا ترمى قط إلى غرض الفتح ،

(١) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء (أنظر الفصل السادس ص ٦٩)

٤٨ - تصريح المستر ستانهورب Stanhops وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم
يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨

« التصريح السابق »

٤٩ - تصريح و. ه. سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في
أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادى النيل كله »

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس

سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالاً

فعالاً أبدياً ، لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية »

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في ولية محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر

سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن

نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية

العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإنما نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم

أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »

٥٢ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً فى خطابه

بمدينة سدن فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل

اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب

القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هالجولند والتخلي

عن الموفاس فى دغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف »

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للسيد ديفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣

« إن زيادة الحماية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى

قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر، كما أنها لا تدعو
لأى تغيير سياسى «

٥٤ - تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير
سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق »

٥٥ - تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣
« إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد »

٥٦ - تصريح السير هنرى كمبرل بانرمان Sir Henry Campell Bannerman وزير
الحربية لجريدة نيوزوينر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتياً ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا
تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا »

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلى وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرته التى
ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لإنجلترا ، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى
البقاء بمصر فلا يوجد سبب يتمتع جلاءنا عن هذا البلد »

٥٨ - تصريح المستر جلاستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا فى
١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب مصطفى كامل باعثة الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى) :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنتين »

٥٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر
سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر »

٦٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير
سنة ١٨٩٩ :

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن ننازع حليفنا الحديو حقوقه ، ولا أن نتركب حياله أى
عمل ظالم »

معاهدة الأستانة -- ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المقررة والمنظمة لحياذ قناة السويس (أنظر ص ٧٧)

المادة ١ - تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تمييز بين الدول

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم

ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحري

المادة ٢ - تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقرر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بآمن من أى شروع فى ردمها

المادة ٣ -- تتعهد الدول المتعاقدة أيضاً بأن لا تتعرض بسوء اللهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ -- بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز فى القناة أو فى أحد موانئها

إلا في حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها في بور سعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفن في أقرب وقت ممكن ويجب في حالة مرور عدة سفن حرية معادية في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء المادة ٥ - لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل في القناة وموانئها ، أو تنقل متيها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها . فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند في القناة وموانئها ، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ - تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة

المادة ٧ - لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها في مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى في مينائي بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة

المادة ٨ - يعهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا بالحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحظوه ، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة في كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أي بناء أو تفريق أي حشد على إحدى ضفتي

القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة
المادة ٩ - تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة
وذلك في حدود سلطاتها المخولة لها بموجب فرمانات ، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة
وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن
تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر
بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتبادل الرأي
معهما عند اللزوم في هذا الموضوع

ولا تمنع نصوص المواد ٨ و ٧ و ٤ و ٨ من الإجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذ هذه المادة
المادة ١٠ - وكذلك فإن نصوص المواد ٨ و ٧ و ٤ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل
التي يرى جلاله السلطان وسمو الخديو في حدود فرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها
لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك
ومن المتفق عليها أيضاً أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل
التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة
على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر

المادة ١١ - إن الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه
المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة

وفي هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص
المادة الثامنة من هذه المعاهدة

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقاً لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في
القناة الذي يعتبر ركناً هاماً من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على
منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد ، خاصة
بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية

المادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس
حقوق جلاله السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى فرمانات

المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس

المادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري

المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها

المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الأستانه في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن

*
* *

الأمر العالي الصادر

إلى محافظ سواحل البحر الأحمر

في ١٥ يونيه سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٤)

« حيث إن أساس وأهمية مأموريتكم هو مراقبة وملاحظة أحوال سواحل حكومتنا من السويس لحد رأس (حافون) ^(١) الذي هو آخر الحدود وتفقد أحوال هذه الجهات على وجه العموم والنظر في إجراء وتوطيد ما فيه المصلحة وإزالة ما يكون من شأنه حصول أدنى مضرة أو مفسدة سواء كان فيما يتعلق بحقوق حكومتنا أو فيما يعود على الأهالي ، فوإن كانت محافظة القصير بالتبعية إلى مديرية قنا من قديم الزمان ، وهذه التبعية إنما هي بالنسبة إلى قربها وعدم وجود إدارة أخرى يمكنها ملاحظة أحوالها ، وبالأخص هذه التبعية محصورة في مسائل الصرف والإيراد فقط ، وهذا لا يمنع من أن هذه المحافظة مع بقاءها على هذه الحالة تابعة إلى مديرية قنا ، تكون تحت ملاحظة حضرته حتى بمروركم عليها يمكنكم أن تعطوا الأوامر والتعليمات اللازمة إلى محافظها فيما ترون لزومه كما صدر له أمرنا بذلك المرسول لكم صورته على هذا ، وبالمثل أن تعرضوا ما يترأى لكم من الملحوظات في كافة أحوالها في كل دفعة تمر عليها وتفقدون أحوالها وبالمثل جهة زيلع وبربره وتوابعهما الملحقيين بإدارة عموم هرر ، فيما أن حضرة نادى

(١) أنظر موقعه على الخريطة مقابل ص ١٣٤ من كتاب (عصر اسماعيل) ج ١

باشا مدير العموم لمناسبة اتساع دائرة مأموريته ، وبالأخص كون مركز عموم الإدارة متباعداً عن السواحل بمسافة بعيدة جداً ، وهناك صعوبات متعددة في كونه يجرى ملاحظة أحوال السواحل التابعة له بوجه سديد يؤدي إلى المزية المقصودة ، فلهذه المناسبات أيضاً قد تحول عليكم ملاحظة هذه الجهات مع بقائها في كافة إدارتها تابعة إلى عموم مديرية هرر ، وأن لا يكون لكم دخل في إدارتها الداخلية ، إنما الملاحظة والمراقبة العمومية ، وأن تصدروا الأوامر والتعليمات اللازمة فيما ترون لزومه إلى المحافظين والمأمورين المحلية ، وأن تعطوا الإخطارات المقتضية بذلك أيضاً إلى حضرة نأدي باشا مدير العموم كما صدر له بذلك أمرنا المرسول لكم صورته طي هذا ، والحاصل أن سواحل البحر الأحمر على العموم محولة على عهدكم ، فتكونون متبصرين ومتنبهين لكافة أمورها ومصالحها ، مع مزيد الدقة والاعتناء في حفظ وصيانة ما لحكومتنا من الحقوق العمومية والخصوصية على هذه الجهات ، والعرض عما يتراءى ويلزم لكم لنا ولنظارة الداخلية أولاً فأولاً كما هو مطلوبنا ^(١)

الأمر العالي الصادر

إلى مدير عموم (هرر)

في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٥)

« إنه نظر ألتيقننا بما أنتم متصفون به من الأهلية لأداء المأمورية المهمة المفوضة لأمايتكم والحالة هذه ، لانرى لزوما للإسهاب في شرح وتفصيل ما يجرى اتخاذه وإجراؤه من الوسائط والأعمال المؤدية لنجاح مأموريتهم التي نحن ناظرون إليها بعين الأهمية وهي تقدم وانتظام جهة واسعة مثل مديريتهم ، وبذل ما يجب من المساعي إلى الوصول إلى توطيد أسباب عماريتها وتمدن ورفاهية أهاليها بتوسيع نطاق دائرتي التجارة والزراعة اللتين هما أعظم منابع الثروة العمومية إنما نرى من اللازم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهي الآتي ذكرها :

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠

أولاً : مالية المديرية . وكما لا يخفى أن لفظة المالية تشمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوايد بطريقة لا يتأتى منها الإضرار بحالة الأهالي ولا الإجحاف بحقوق الخزينة ، وكذا تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافية لحسن إدارة المصالح العمومية بصورة منتظمة ، وعلى هذا فأول واجب عليكم تنظيم ميزانية مستوفاة عن كافة إيرادات ومصاريف المديرية ببيان أنواعها ومفرداتها بغاية الضبط والدقة ، وحصر ما يكون موجوداً من الديون بأنواعها وأسماء أربابها وكيفية الوصول إلى سدادها ؛ هذا ومن اللزوم أن الحكومة تكون عالمة بكافة أحوال المديرية إجمالاً وتفصيلاً ، وبالمثل أنواع الضرائب والعوايد وسائر الأموال المضروبة والجاري تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها ، فينبغي أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك في كل سنة ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها في كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات المديرية بالبيان السكافي ، وذلك كما هو الجارى بكافة مصالح الحكومة ، وبما أن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو لنظارة المالية فجميع ما يقتضيه الحال من المخبرات والاستثنائات في هذا الشأن يكون خاصاً بالنظارة المشار إليها

ثانياً : الإدارة الملكية . يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة ثلاثم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من المخبرات وما يترأى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المحافظين والوكلاء وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية مما من شأنه استحصال أوامرنا عنه ، فجميع ما ذكر من هذه الأنواع ينبغى أن تكون المخبرة عنه مع نظارة الداخلية ، وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية فإجراؤه يكون على قواعده المتبعة والحالة هذه ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخبرات أو ما ترون لزوم إجرائه من الإصلاحات ، يجب أولاً المخبرة عنه مع نظارة الحقانية ، وقد رخصنا لكم بتنفيذ ما يصدر من الأحكام شرعية كانت أو سياسية في المواد القضائية الحقوقية والجنائية ما عدا أحكام القصاص الواجب استحصال أوامرنا عنه

ثالثاً : القسم العسكرى . من المهم عند وصولكم إلى مركز المديرية أن توجهوا أنظاركم والتفاتاتكم إلى تنظيم وإصلاح الحالة العسكرية حسب ما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام العام بكافة أنحاءها ، خصوصاً تقوية الحدود والمحافظة عليها

مع ما يترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع أدنى مهاجمة على هذه الحدود لأنكم عارفون جيداً بأفكارنا وأفكار أعضاء حكومتنا في هذه المسألة ، وهى أننا لا نقصد أى تجاوز كان على جيراننا ، ولا نريد أى فتوح جديد ، وإنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة إذا وقع أدنى تعد على حدودنا ، فهذه الأفكار هى التى تكون أس أعمالكم فى ترتيب وتنظيم عسكرية المديرية ، مع مراعاة إجراء القانون العسكرى وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستثنائات هو خاص بنظارة الجهادية ، هذا ومع بقاء حيازتكم الرخصة المعطاة لأسلافكم بتنفيذ أحكام القانون العسكرى فى الجنائيات وسائر الأحوال حسب ما تصدر به مضابط المجالس العسكرية فإن حكم العزل أو تنزيل رتبة أو ترقى الضباط جميع ذلك لا بد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة الجهادية

رابعاً : من المعلوم أن مسألة منع تداول بيع الرقيق هى فى غاية الأهمية ، لأن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، ومن الواجب المتعين علينا إيفاء شرائط المعاهدة المعقودة بين الحكومة الخديوية والحكومة الانجليزية فى إبطال تجارة الرقيق ولو أن ما نعلبه ونشق به من أفكاركم فى هذه المسألة وما أتم عازمون عليه من المساعى الحميدة يمحو آثار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التأكيد ، إنما رأينا من الواجب علينا أيضاً إثبات ما نحن عليه من شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفقوا أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لئلا يسمع من الآن فصاعداً بحصول أمر مغاير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت إدارتكم

هذا وحيث ان جهات مديريتكم بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود أو بخلافها فعليكم أن تبادروا بالإخبار عنها وقت وقوعها إلى طرفنا وإلى نظارة الداخلية ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لىكم للعلمية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا (١) ،

فهرست الكتاب

صفحة

٣

٥

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الأولى

الفصل الاول

سياسة إنجلترا في مصر

١٠

في السنوات الأولى للاحتلال

٢٦	تعيين اللورد كرومر قنصلا عاما	١١	إلغاء الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى
٢٧	الحماية المقنعة على مصر	١٤	انحطاط مستوى الجيش وإلغاء الصناعات الحربية
٢٧	النصائح الإلزامية	١٧	السيطرة على البوليس
٢٨	تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣	١٧	إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية
٢٨	تلغراف جرانفيل الثانى في ٤ يناير سنة ١٨٨٤	١٨	إلغاء البحرية المصرية
٢٩	تفاقم الأحداث	٢٠	جيش الاحتلال
٢٩	١ - تعويضات سنة ١٨٨٢	٢٠	مهمة اللورد دفرين وتقريره
٣١	٢ - ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣	٢٣	خلاصة تقرير اللورد دفرين
٣٢	٣ - استفحال ثورة المهدي		

الفصل الثانى

إلغاء الرقابة المالية الشئانية

٣٣

وتعيين مستشار مالى بريطانى

٣٥	الحكومتين الفرنسية والإنجليزية	٣٣	خلاصة نظام الرقابة الشئانية
	تعيين أول مستشار مالى	٣٤	التمهيد لإلغائه
٣٦	بريطانى	إلى	مذكرة شريف

الفصل الثالث

٣٩	إلغاء مجلس النواب	٣٩	إلغاء مجلس النواب
٤٦	قانون الانتخاب	٣٩	خلاصة أحكام القانون النظامي
٤٦	أعضاء مجلس شورى القوانين	٤١	سنة ١٨٨٣
٤٦	سنة	٤١	مجلس شورى القوانين
٤٧	افتتاح المجلس	٤٣	الجمعية العمومية
٥٠	انتخابات سنة ١٨٨٩	٤٤	اختصاصها
٥٠	نظرة عامة في مجلس شورى	٤٥	مجالس المديريات
٥٠	القوانين والجمعية العمومية	٤٥	اختصاصها

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

٥٢	سنة ١٨٨٣	٥٢	نظرة تاريخية
٥٢	حفلة افتتاح المحاكم الأهلية	٥٢	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
٥٦	٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣	٥٢	سنة ١٨٨١
٥٦	أول جمعية عمومية لمحكمة	٥٢	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
٥٩	الاستئناف	٥٤	١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
٥٩	التعيينات القضائية لمحاكم الوجه	٥٥	التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية
٦٠	القبلي	٥٦	النيابة
٦١	النيابة		

الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية

٦٢	١٨ مارس سنة ١٨٨٥	٦٢	ارتباك شؤون مصر المالية
٦٣	١٨٨٤ يونيو سنة	٦٢	دؤنر لندن وإخفاقه
٦٥	إيفاد اللورد نورثبرك إلى مصر		

القرض المضمون - ٢٧ يولييه	توقيع اتفاق لندن - ١٨ مارس
٦٨ سنة ١٨٨٥	٦٦ سنة ١٨٨٥
	تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ٦٧

الفصل السادس

مفاوضات درومندولف

بشأن الجلاء

٦٩	١٨٨٥ - ١٨٨٧	٦٩	ماهية هذه المفاوضات
٧٢	رفض الحكومة البريطانية	٦٩	استقالة وزارة جلادستون
٧٢	استئناف المفاوضات	٦٩	وتأليف وزارة سالسبرى
	اتفاقية الأستانة - ٢٢ مايو	٧٠	مجيء درومندولف إلى الأستانة
٧٣	سنة ١٨٨٧	٧١	أحمد مختار باشا الغازى
٧٤	عدم التصديق عليها	٧١	مقترحات مختار باشا
٧٤	إخفاق المفاوضات		

الفصل السابع

مسألة قناة السويس

٧٦	ومعاهدة الأستانة سنة ١٨٨٨	٧٦	حياد القناة في شروط عقد الامتياز
	سنة ١٨٨٨ المنظمة لحياد قناة السويس	٧٦	نقض إنجلترا لهذا الحياد
٧٧	تحفظ إنجلترا	٧٧	اللجنة الدولية وتنظيم الحياد
٧٨	معاهدة لوزان - ٢٤ يولييه		معاهدة الأستانة - ٢٩ أكتوبر
٧٩	سنة ١٩٢٣ وحياد القناة		

الفصل الثامن

مسألة السودان

واستقالة شريف باشا

صفحة	صفحة
٩٧	٨١ مسألة السودان
٩٨	٨١ حالة السودان في عهد الخديو
٩٩	٨١ توفيق باشا
٩٩	٨٢ خريطة السودان
	٨٣ السودان قبل الثورة المهدية
١٠١	٨٣ حدوده - مديرياته ، ومحافظاته
	تعيين رؤوف باشا حكاماً
	للسودان - مارس سنة ١٨٨١ ٨٤
١٠١	٨٦ خريطة مديريات السودان
١٠٢	٨٧ الجيش المصرى بالسودان
١٠٣	ظهور الثورة المهدية سنة ١٨٨١
١٠٥	٨٧ وأسبابها
١٠٥	التوافق الزمنى بين الثورة العراقية
١٠٥	والثورة المهدية
١٠٦	٩١ شخصية المهدي
	٩٢ وقائع الثورة المهدية
	٩٤ واقعة آبا
	٩٥ واقعة راشد
	تعيين عبد القادر باشا حلي
	٩٦ حكاماً للسودان
	٩٦ هزيمة الشلالى
	٩٦ هزيمة الشلالى

الفصل التاسع

إخلاء السودان

ووزارة نوبار

١١٢

حملة جراهام الثانية في سواكن ١٣٠

إخلاء دنقلة وتراجع حدود

١٣١ مصر الجنوبية

وفاة المهدي وتراجع المهدي ١٣١

المعارك في السودان الشرقى

١٣٢ والجزيرة

١٣٢ واقعة الجميزة

المعارك والمناوشات في مديرية

١٣٣ دنقلة

١٣٣ واقعة جنس

١٣٤ واقعة سرس

١٣٤ موقعة خور موسى باشا

١٣٥ معركة أرجين

١٣٥ واقعة طوشكى

زيارة الخديو توفيق باشا لضريح

شهداء واقعة طوشكى (صورة) ١٣٧

١٣٦ واقعة طوكر

الخديو توفيق باشا يعرض

الأورطة المصرية بكروسكو

١٣٩ (صورة)

الحالة في السودان أثناء حكم

١٣٨ التعايشى

تأليف وزارة نوبار سنة ١٨٨٤ ١١٢

١١٣ إخلاء السودان

تنفيذ الجلاء عن السودان ومهمة

١١٤ غردون

انتصار الثورة في السودان الشرقى ١٢٠

هزيمة الجنرال بيكر باشا في معركة

١٢٠ التيب الثانية

سقوط سنكات ومقتل البطل

١٢١ محمد توفيق بك

١٢٢ احتلال الإنجليز سواكن

سقوط طوكر وحملة الجنرال

١٢٣ جراهام الأولى

١٢٣ واقعة التيب الثالثة

١٢٣ واقعة طماى الثانية

١٢٤ اتساع نفوذ المهدي

حملة انجليزية لإنقاذ غردون

١٢٤ وإخفاؤها

١٢٦ واقعة أبى طليح

١٢٧ واقعة كركبان

١٢٨ غردون في الخرطوم

١٢٨ مقتل السكولونل ستىوارت

سقوط الخرطوم ومقتل غردون ١٢٨

الفصل العاشر

١٤١	اقتسام أملاك مصر في السودان	١٤١	في السودان الشرقي
١٥١	خطاب نوبار باشا إليه	١٤٢	في مديرية خط الاستواء
١٥٢	حملة الدراويش الثانية	١٤٣	خريطة مديرية خط الاستواء
١٥٣	الجلاء عن المديرية	١٤٤	ابراهيم فوزى باشا
	معاهدة أول يولييه سنة ١٨٩٠	١٤٥	عود إلى خط الاستواء
١٥٣	بين إنجلترا وألمانيا	١٤٦	أمين باشا مدير خط الاستواء
	معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين	١٤٧	حملة الدراويش الأولى سنة ١٨٨٤
١٥٤	إنجلترا والبلجيك	١٤٧	خطاب نوبار إلى أمين باشا
	استعادة السودان واتفاقية	١٤٩	حملة استانلي
١٥٤	١٩ يناير سنة ١٨٩٩	١٥٠	خطاب الخديو توفيق إلى أمين باشا
١٥٤	مشروع من الكاب إلى القاهرة		

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

١٥٦	إلى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا	١٥٦	نظرة في أعمال وزارة نوبار
١٦٢	تعطيل الصحف		كليفور دلويد وكيل وزارة
١٦٣	مسألة البوسفور اجنسيان	١٥٧	الداخلية
١٦٤	استقالة عبد القادر حلى باشا		استقالة محمد ثابت باشا وزير
١٦٤	في الشؤون المالية	١٥٨	الداخلية
١٦٥	إقالة وزارة نوبار	١٦٠	قومسيونات الأشقياء
١٦٦	تأليف وزارة رياض باشا	١٦١	وزارة نوبار والصحافة
١٦٧	بين نوبار ورياض	١٦١	منع جريدة (العروة الوثقى)

صفحة		صفحة	
١٧٠	تحويل الدين	١٦٩	تعين أول مستشار قضائي
١٧١	استقالة وزارة رياض باشا	١٦٩	انجليزى
١٧١	تأليف وزارة مصطفى فهمى باشا	١٦٩	ظهور جريدة (المؤيد)
٧٣	وفاة الخديو توفيق باشا	١٧٠	بقية أعمال وزارة رياض باشا

الفصل الثانى عشر

١٧٤	النتائج العامة
-----	----------------

للاحتلال الاجنبى

١٧٩	أثره فى التعليم	١٧٤	نظرة عامة
١٨٢	فى الحالة الاقتصادية	١٧٤	أثر الاحتلال فى الروح الوطنية
١٨٤	فى الحالة المالية	١٧٧	أثر الاحتلال فى المعارضه
١٨٨	فى الحالة الاجتماعية	١٧٨	أثر الاحتلال فى نظام الحكم

الفصل الثالث عشر

١٩١	وثائق تاريخية
-----	---------------

٢٨٨	سواحل البحر الاحمر	١٩١	القانون النظامى سنة ١٨٨٣
٢٢٩	عاموم هرر سنة ١٨٨٠	٢٠٠	قانون الانتخاب سنة ١٨٨٣
٢٣٢	فهرست السكتاب	٢١١	تصريح لندن سنة ١٨٨٥
٢٣٩	فهرست هجائى للسكتاب	٢١٣	اتفاق لندن سنة ١٨٨٥
	تصحيح خطأ		عهود انجلترا باحترام استقلال
		٢١٥	مصر ووعودها بالجلاء
		٢٢٥	معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨
			الامر العالى الصادر الى محافظ

فهرست هجائی للكتاب^(١)

فهرست الاعلام والموضوعات

احتلال الانجليز سواكن ١٢٢	(١)
احمد أباطه بك ٥٠	الاستاذ (مجلة) ١٧٨
احمد أمين ٥٣	إبراهيم أدهم باشا ٤٧
» بليغ بك ٥٥ و ٥٩	» حليم باشا ٤٩
» حشمت افندى ٥٦	» بك ٥٥
» حلمى افندى ٦٠	» حيدر باشا ١٠٣
» حمدى افندى ٦١	» رشدى باشا ٥٤ و ٥٩
» خيرى افندى ١١٠	» افندى سعيد (باشا) ٤٦
» رشدى باشا ٤٧ و ٤٨	» شوقى افندى ٥٥
» زيور افندى ٦٠	» الغمراوى بك ٥٠
البسكباسى احمد سليمان ١٢٧	» فؤاد بك ٥٥
احمد بك الصوفانى ٤٦ و ٥٠	» فوزى باشا ٩٩ و ١٠١ و ١١٦
» طلعت افندى ٦١	و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٧ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦
» عبد الله ٦٠	ابراهيم محمد افندى ٥٦
» عبد الغفار بك ٤٦ و ٤٧ و ٤٨	أبو النعمان عمران افندى ٦٠
و ٥٠	اتفاق لندن ، لتسوية شؤون مصر
» عرابى باشا ٩١	المالية ٦٢ و ٦٦ و ٢١٣
» عفت باشا ١٣٢	اتفاقية الأستانة فى شأن الجلاء ٧٣
» فتحى افندى ٦٠	الاحتلال البريطانى ١٠ و ١٦٩
» زغلول باشا ٦١	

(١) وضع فهرست الطبعة الأولى الاستاذ الأديب الشيخ محمود ابو ريه الموظف بمجلس مديرية الدقهلية ، ووضع فهرست الطبعة الثانية الاستاذ الأديب عصام محمد سليمان الموظف بوزارة الخارجية ، فلهما خالص الشكر وموفور الشناء

اسماعيل باشا محمد ٤٩
 » يسرى باشا ٤٧ و ٤٩ و ٨٧ و
 ٥٤ و ٥٩
 السير افلن بارنج (اللورد كرومر)
 ٢٧ و ٣٣ و ٧٣ و ١١٦ و ١١٩ و ١٥٠
 ١٦٠ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٣
 السير افلن وود ١٢ و ٢٦ و ١٠٨ و ١٢٠
 » اوكلن كولفن ٣٨ و ١٠٨ و ١٥٦
 » الدون جورست ١٦٨
 اللورد ألفريد ملنر ١٢٤ و ١٧٢
 السير الوين بالمر ٣٨
 أمين عزمى افندى ٥٥
 » على افندى ٦٠
 » فسكرى افندى ٥٦
 مسيو اندريس ٥٥
 أنطون حمصى افندى ٦١
 المستر ايموس ٥٩
 (ب)
 بخيت افندى ١٤٧
 الكولونل براوت ١٤٤
 برسوم جريس افندى ٦٠
 برسوم حنين افندى ٥٥
 المستر بلو نفلد ١٥٦
 المسيو بلينير ٣٣
 السير بنسون مكسويل ٢٦ و ٥٧ و ٥٩
 و ٥٩ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٠

البيكباشى احمد فهمى ١٣٢
 احمد افندى مرزوق ٥٠
 احمد افندى الهرميل ٥٠
 السيد احمد ماضى ١٦٩
 احمد مختار باشا الغازى ٧١ و ١٦٩
 احمد نانى بك ٥٥
 اخلاء السودان ١٠٩
 السير ادجار فنسنت ٤١ و ١٥٦ و ١٦٨
 ادريس بك ثروت ٥٤ و ٥٩
 الدكتور ادوار شينتز (محمد أمين باشا)
 ١٠٨ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧
 ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٣
 السير ادوار مالت ١٢ و ٢٢ و ٦٥
 الجنرال ارل ١٢٥ و ١٢٧
 استعادة السودان ١٥٤
 استقالة شريف باشا ١١٠
 استانبلى الرحالة ١٤٢ و ١٤٩ و ١٥٠
 ١٥١ و ١٥٣
 الكولونيل استيوارت باشا ١١٧ و ١٢٨
 الجنرال استون باشا ١٣
 الخديو اسماعيل ١٧ و ٢٨ و ١٤٤ و ١٦٤
 اسماعيل أيوب باشا ١١٠ و ١٤٤ و ١٤٥
 » سرهنك باشا ١٠٣
 » صبرى باشا الشاعر الكبير ٥٥
 » صفوت بك ٥٥
 » ماهر افندى ٥٦

الجللاء عن السودان ١١٤ ، ١١٥

المستر جلادستون ٧٠ ، ٧٣

السيد جمال الدين الأفغانى ١٦٢

الجمعية التشريعية ٤٠

الجمعية العمومية ٣٩ ، ٤٣

المسيو جورج برنار ٥٥

المسيو جول كوشرى ١٧٢

مدام جوليت آدم ٧٤

المستر جون سكوت ١٦٩

الدكتور جونسكر ١٤٥

السير جون كيرك ١٤٧ ، ٤٩

الجيش المصرى ١١ ، ١٣

الجيش المصرى بالسودان ٨٧

جيش الاحتلال ٢٠

جيكر باشا ٩٦

جريدة الأهرام ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٤٤

جريدة البوسفور اجبسيان ١٦٣

» الزمان ١٦٢

» الصادق ١٦٣

» العروة الوثقى ١٦٢ ، ١٦٣

» البول مول جازيت ١١٣

» اللواء ١٧٥

» ألمان زيتونج ١٦٨

» مرآة الشرق ١٦٢

» المؤيد ١٦٩ ، ١٧٧

الوطن ١٦٣ ، ٧

بيكر باشا (فالنتين) ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧

١١٣ ، ١٢٠ ، ١٥٠ ، ١٥٦

(ت)

تادرس ابراهيم افندى ٥٥

الأمير الالى تشر مسايد بك ١٢٤

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ لتسوية

شؤون مصر المالية ٦٨

تقرير الضرائب ٤٤

التل الكبير (هزيمة) ١١

الخديو توفيق باشا ٤٠ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٨٣

١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥

١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٦

تيكران باشا ١٧١

(ث)

الثورة العراقية ٤٠ ، ٩١

ثورة المهدي ٦٢ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٧

٩١ ، ٩٤

ثورة سنة (١٩١٩) ٩

(ج)

جاد بك مصطفى ٥٠

جبرائيل كحيل بك ٥٦

المستر جبسون ١٥٦

الجنرال جراهام ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠

اللورد جرانفيل ١٢ ، ٢٧ ، ٦٣ ، ١٠٩

١١٥ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٠

اللورد دفرين ٢٠ ، ٢١
اللورد دفرين (تقرير) ٢٣

(س)

اللورد سالسبري ٧٠ ، ٧٥
الدكتور سالم باشا سالم ١٧٣
الجنرال ستيفنسون ١٥٠
السيد سرور شهاب الدين ٥٠
سعيد باشا ٧٦
السعيد بك الجميعاني ١١٨
سلاطين باشا ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٧
سليم بك عوني ١٠٧
سليم فؤاد افندي ٥٥ ، ٦٠
سليم كحيل بك ٥٥
سليم مطر بك ١٤٧ ، ١٥٣
سليمان باشا أباطه ٤٩
» رؤوف بك ٥٦
» قبودان حلاوة ١٩
» منصور افندي ٤٦
» نجاتي بك ٥٤ ، ٥٩
» نيازي باشا ١٠٣
» يسري بك ٥٥

السودان ٥٢ ، ٥٤ ؛ ٦٢ ، ١١٠ ، ١١١

١٥٤ ، ١٦٧

السودان بين يدي غردون وكتشنر

١٤٦

(ح)

حمد الله أمين ٥٦
حامد محمد افندي ١٤٧
حامد محمود ٥٦
حبيب نعمة الله افندي ٥٥
حسن افندي رضوان (باشا) ١٣٣ ،
١٣٥
حسن افندي عبد الرازق (باشا) ٤٦
٤٧ ، ٤٩
حسن حلي باشا ٤٧ ، ٩٤
حسن بك مدكور ٥٠
الدكتور حسن محمود باشا ٣١
حسين بك الشلالى ١١٨
الشيخ حسين عابدين ٥٠
حسين نغري باشا ٥٣ ، ٥٦ ، ١٦٧ ، ١٧٢
حسين بك فهمي ١٠٧
الأمير (السلطان) حسين كامل ٤٩
١٨٩ و
حسين بك مظهر (باشا) ١٠٣ ، ١٠٧
حسين واصف بك ٥٤ ، ٥٦
حمية مقننة ١٠ ، ٢٧
حملة الإنقاذ ١٢٤
حنان نصر الله بك ٥٤

(خ)

خشم الموس باشا ٩٩

(د)

الدستور ٢٥ ، ٤٠

السيد اخطان عبد الحميد ٧٠
عبد الحميد صادق باشا ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩
عبد الرازق بك درويش ١٩
عبد الرحمن رشدی باشا ١١٢ و ١٧١
السيد عبد الرحمن المهدي باشا ٩٢ ، ٩٣
عبد الرحمن نافذ افندی ٤٦
عبد الرحمن النجومي ١٢٨ ، ١٣٤
١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦
عبد الرحيم بك حمادی ٤٦
عبد العزيز كحيل افندی ٩٦
عبد الغني فكري افندی ٩٥
عبد الغني فؤاد باشا ١٣٥
عبد القادر حلي باشا ٤٧ ، ٩٦
٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٢
السيد عبد الله نديم ١٧٩
عبد الحميد فريد افندی ٦٠
عبد الهادي افندی ٥٥
عبد الوهاب افندی طلعت ١٤٧
عثمان دقنه ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٣٠
١٣٦ و
عثمان رفيق باشا ١٤٤
البكباشي عثمان لطيف ١٤٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧
علاء الدين باشا ٨٤
علي احمد بك ٦٠
علي جبور افندی ١٤٧
علي جلال افندی ٦١
علي حسن افندی ٦٠

سيد احمد بك زعزوع ٤٦
السيد بك عبد الخالق ١٠٧
المستر سيسيل رودس ١٥٥
(ش)
السير شارلس ويلسن ١٢٦
ديلك ١٩٩
الكلونيل شاني لونج بك ١١٦
شريف باشا ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٥٢ ،
٨١ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٥٦ ،
١٦٨ ، ١٧٤
شفيق منصور بك ٤٤
(ص)
صالح ثابت بك
(ط)
الشيخ طايح سلامه ٥٥
طلبه بك سعودی ٤٦
(ع)
عامر حموده بك ٥٥
عامر بك نصر ٤٦
الخديو عباس الثاني ٩ ، ١٧٣
عباس بك الزمر ٤٦
عبد الله التعايشي ٩٤ ، ١٣١ ، ١٣٦
١٣٨ ، ١٥٤
عبد الله جمال الدين افندی ٤٩
عبد الله افندی هلال ٤٦
السيد عبد الباقي البكري ٤٦
الشيخ عبد الجليل علي ٤٦

السير فرنسيس جرنفل باشا ١٢٧

فضل المولى افندى ١٤٧

المسيو فلينسكس ٥٤ ، ٥٩

المستر فنك بك ١٦١

(ق)

اللواء قاسم باشا ١٩

قاسم أسعد افندى ٦٠

قاسم أمين بك ٦١

قانون الانتخاب ٤٦ و ٢٠٠

قانون التجارة ٥٤

القانون التجارى البحرى ٥٤

قانون تحقيق الجنايات ٥٤

قانون التصفية ٦٢ ، ٦٥

قانون العقوبات ٥٤

قانون المرافعات ٥٤

القانون المدنى ٥٤

القانون النظامى ٣٩ ، ٤١ ، ١٩١

قرض الأربعة ونصف ١٧١

قرض عمومى ٤٤

القرض المضمون ٥١ ، ٦٨

قومسيونات الأشقياء ١٦٠

(ك)

كاظم افندى ١٠٦

المستر كاليار ١٥٦

اللورد كتشتر ١٣ ، ٤٠

كرم الله ١٤٧

على حيدر باشا ١١٠

على ذو الفقار باشا ١٦٧

على رضا باشا ١٥٧

على رضا باشا المهندس ٨٤

على شريف باشا ٤٧ ، ٤٩

على فائق افندى ٥٦

على كمال افندى ٦٠

على مبارك باشا ١١٠ ، ١٣٥ ، ١٧٦

على عيش افندى ٦٠

السيد على يوسف ١٧٠

عمر رشدى بك ٥٥

الأمير عمر طوسون ١٤٧ ، ١٥٠

عمر لطفى باشا ١٣ ، ٤٩ ، ١٠٨ ، ١١٠

عهود انجلترا بالجللاء ٤٦ ، ٢١٥

عوض بك سعد الله ٤٧

الدكتور عيسى باشا حمدى ١٧٣

(غ)

غردون باشا ٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٣

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٨

١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩

(ف)

المسيو فابرى ٥٥

المسيو فان در جرخت ٥٥

المستر فتز جرالد ١٥٤

المسيو فردينان دلسبس ٧٦

فرج بك الزينى ١١٨ ، ١٢٩

محمد افندی جوهر ٥٥
 » رؤوف باشا ٤٧ ، ٤٩ ، ٨٤ ، ٩٤
 » زکی افندی ٥٦
 » » باشا ١١٠ ، ١٦٧ ، ١٧٢
 » سعید بك ٥٥
 » » باشا ٩٧
 » سلطان باشا ٤٦ ، ٤٧
 » السیوفی بك (باشا) ٤٦
 » الشواربی باشا ٤٩
 » صالح افندی ٦٠
 الشيخ محمد العباسی المهدي ٤٦
 محمد عبد الفتاح افندی ٦١
 الشيخ محمد عبده ١٦٢ ، ١٧٨
 محمد علی افندی ٥٥
 » علی باشا ١١٤
 » فريد بك ٩ ، ٤٠ ، ٤٩
 » بك الفقی ٥٠
 » قدری باشا ٥٣ ، ١١٠
 » كامل بك ٥٥
 » مجدی افندی ٥٦
 » مصطفی افندی ٦٠
 » مظهر افندی ٦٠
 » نادى باشا ٨٤
 » منیب افندی ٥٥
 » النجارى بك ٥٩
 » وصفي ٥٥
 » وهی افندی ٦٠

المستر كليفورد لويدي ١٥٧ ، ١٥٨
 ١٦٠ ، ١٦١
 السير كولن اسكوت مونكريف ٢٥
 ٢٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧
 الدكتور كومانوس
 الأنبا كيرلس ٤٧

(ل)

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ٥١ ، ٥٢
 ٥٤
 لبن بك ١٤٧
 السير لي ستاك باشا ١٣

(م)

المجلس البلدي بالاسكندرية ١٧٠
 مجلس شوري القوانين ٤١ ، ٣٩ ، ٥٠
 ١٩٤
 مجلس شوري النواب ٤٦
 مجالس المديريات ٤٥ ، ١٩١
 مجلس المشورة ٤١ ، ٤٦
 » النواب ٣٩ ، ٤١ ، ٤٦
 محرم غانم افندی ٦٠
 محمد احمد المهدي — راجع (المهدي)
 » بك أبو السعود العقاد ٩٤
 » بك توفيق ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٢١
 محمد ثابت باشا ١١٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩
 ١٧٦
 محمد بك جعفر ٤٦

الأمير الالاي محمود حلي اسماعيل بك

١٣٦ ، ١٣٩

محمود حمدي باشا ١٦٠

د ذو الفقار الكاشف ١٤٤

د رشاد أفندي ٦٠

د طاهر باشا ١٠٥

د العباني أفندي ٥٥

د علي أفندي ٦١

د الفلسكي باشا ١١٢

د فهمي باشا ٤٩

د فهمي بك ٥٩

مذكرة اللورد جرانفيل ٦٣

مراد بك ٥٥

مرجان أفندي الدناصوري ١١٧

مرقص غالي أفندي ١٠

مسألة السودان ٨١

مسداليا بك ٨٤

مسيحه ليب أفندي ٥٦

مصر والاحتلال ١٥٦

مصطفى أفندي خليفة (باشا) ٤٦ و ٥٠

د رحي أفندي ٥٥

د رضوان بك ٥٥

د رمزي أفندي ١٣٥

د سامي أفندي ٦٠

د شوقي أفندي ٥٤ و ٥٩

د بك الطحان ٤٦

د فهمي أفندي ٦٠

مصطفى فهمي باشا ٢٥١ ، ١١٣ ، ١٦٤

١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣

مصطفى كامل باشا ١٩٠

د بك منصور ٥٠

د واصف ٦٠

معاهدة الأستانة - ٢٩ أكتوبر سنة

١٨٨٨ المنظمة لحياة قناة

السويس ٧٧ ، ٢٢٥

معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠ بين

انجلترا وألمانيا ١٥٣

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين انجلترا

وبلجيكا ١٥٤

معاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

وحياة قناة السويس ٧٨

مفاوضات درومندولف ٦٩

مكيلوب باشا ١٩

ملك أوغنده ١٤٦

ملك أونورو ١٤٦

المستر موريس ١٥٦

ميخائيل شاروويم بك ٥٥

ميخائيل كحيل بك ٥٣

المسيو مينار ٥٩

مؤتمر لندن ٦٣

الكابتن (مونسكريف) ١٠٥

المهدي ٨٧ و ٩٢ و ١٠٦ ، ١١٨

١٣٥ و ١٢٨ و ١٢٥ و ١٥٠ و ١٦٣

المهدي - وفاته ١٣١

(ن)

نظام الديوان في عهد الحملة الفرنسية ٤٤

نوبار باشا ٦٥ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢٩ و ٤٧

١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٧٩

١٦٠ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤

١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨

اللورد نورثبرك ٦٥

النيابة ٥٦ و ٦١

(هـ)

السير هربرت ستيوارت ١٢٥ و ١٢٦

هزيمة الجنرال بيكر باشا ١٢٠

هزيمة الشلالى ٩٦

الجنرال هيكس باشا ١٠٢ و ١٠٧

المسيو همسكر ٥٩

الأميرال هويت ١٢٢

الدكتور هيس ١٧٣

(و)

السكرولونل ودهوس باشا ١٣٤

اللورد ولسلى ٦٥ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٠

(ى)

يحيى ابراهيم أفندى ٦٠

يسى عبد الشهيد أفندى ٦٠

يوسف الشلالى باشا ٩٦

يوسف شهيدى باشا ١٧٢

يوسف صدق أفندى ٥٥

يونس أفندى يسرى ٥٥

فهرست الأماكن والبلاد

(١)

بحر الجبل ١٤٤
بحر الزراف ١٤٤
بحر الغزال ١٤٢
بحيرة ابراهيم (بحيرة كيوجا) ١٤٢
بحيرة ألبرت ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
بحيرة فكتوريا ٨٣ ، ٨٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤
بربر ٨٣ ، ٨٧ ، ١٢٤
بربرة ٨٣ ، ٨٤ ، ١٤١ ، ١٤٢
بنى شنقول ١٣٦
بور ١٤٤
بوغاز باب المنذب ٨٣

(ت)

تاجوره ٨٤ ، ١٤١
التساكه ٨٤
ترنكتات ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٣٦
تل هشيم ١٣٠
التيب ١٢٠ ، ١٣٦

(ج)

الجيره ٨٧
جزيرة ساي ١٥٤
جزيرة لبب ٩٢
الجدول ١٢٦

آبا ٩٣ ، ٩٤
آبار (التيب) ١٠٥
أبو حراز ٨٧
أبو حمد ١٢٧ ، ١٣٠
أبو طليح ٢٦ ، ١٤٧
أبو قير ١٦٣

الإبيض ٨٧ ، ٩٧
أرجين ١٣٥

الاسكندرية ١٦٣

أسوان ١٣٤

أم درمان ٨٧

أم شنقة ٨٧

أمادي ١٤٧

أمديب ٨٧

أوجادن ١٥٩

أورندجاني ١٤٢

أوغنده ٨٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤

أوغنده (ملكة) ١٤٢

أونيورو (ملكة) ١٤٢

أونيورو ٨٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤

(ب)

باره ٨٧ ، ٩٧

البحر الأحمر

(ز)	جنس ١٣٣
زنجبار ١٥٣	جيوقي ١٤١
زيلع ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١٤١	(ح)
١٤٢	الحلفاية ١٢٤ ، ١٢٨
(س)	(خ)
سرس ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥	الخرطوم ٨١ ، ٨٧ ، ١٤٦
سنار ١٣٢ ، ٨٧ ، ١٠١ ، ١٣٢	خط الاستواء ٨١ ، ٨٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥
سنكات ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٤	١٦٧
سنييت ٨٤ ، ٨٧	خليج عدن ٨١
سواكن ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١٠٥	الحناق ٩٢
١٣٠ ، ١٣٣	خور موسى باشا ١٣٥
سوق أبو سن (القضارف) ٨٧	(د)
(ش)	دارفور ٨١
شندي ١٢٦	داره ٨٢ ، ١٠٨
شيكان ١٠٥ ، ١٠٦	الدبة ٨٧
(ض)	الدفلاي ١٥٣
ضرار ٩٢	دنقلة ٨١ ، ٨٧ ، ١٢٤ ، ١٣٣
(ط)	الدويم ١٠٧
طهای ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٣١	(ر)
طوشكي ١٣٥	رأس جردفون (جردفوي) ٨١ ،
طوكر ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٠٢ ، ١٤١	١٤١
١٥٤	رأس حافون ٨١
(ع)	رأس الرجاء الصالح (السكاب) ١٥٤
العفافيت ١٣٦ ، ١٣٨	الرجاف ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٣
(غ)	رشيد ١٤٥
غابة شيكان ١٠٨	الرصيرص ١٠١
غندكورو ١٤٧	

(لا)

لابورى ١٤٢
اللا دو ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧

(م)

ماسندى (عاصمة اونيورو) ١٤٢
المتمة ١٢٥، ١٢٦
محافظة الحدود ١٣١
محافظ مصوع ١٤١
المحيط الهندى ٨٧
مديرية التاكة ٨٤
مديرية الحدود ١٣٤
مديرية خط الاستواء ١٤٢، ١٤٧
١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٤

مديرية قنا ١٣٤

المراسع ١٠٣

مروى ٨٧

مروى ١٤٢

مشرع الداعى ٩٩

مشرع الرق ٨٧

مستعمرة الكاب ١٥٤

مصوع ٨٤، ٨٧، ١٤٢

مقائقو ١٤٢

مسكركة ١٤٢

منطقة البحيرات ١٥٤

منهل الرهد ١٩٥

منهل علوبة ١٩٥

(ف)

فازوغلى ٨١

الفاشر ٨٢، ٨٧

فاشودة ٨٢، ٨٧، ١٤٤

فرص ١٥٤

فوجه ٨٧

(ق)

القاهرة ١٥٤

القبه ١٢٦

قدير (جبل) ٩٥، ٩٦

القلابات ٨٤، ١٣٢

قوز رجب ٨٧

قناة السويس ٦٧، ٧٧، ٧٨

(ك)

كبكية ٨٢، ٨٧

كربكان ١٢٧

كردفان ٨٢

كررى ٩٣

كروسكو ١٢٤

كسلا ٨٢، ٨٦، ٨٧، ١٣٢

كفالى ١٥٣

كلكل ٨٢، ٨٧

كورتى ١٢١، ١٢٦، ١٢٧

كوشه ١٣١، ١٣٣

الكوه ٨٧، ٩٦، ٩٩

هر ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ١٣٩	(ن)
(و)	نهر سوبات ١٤٤
وادی حلفا ١٣١، ١٣٤	نهر السومرست ١٤٢
ودقر ١٢٨	نيمولى (الابراهيمية) ١٥٤
ودمدنى ٩٩	(هـ)
	هبة ١٢٨

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٤	٢٤	الخريطة ص ٨٥	الخريطة ص ٨٦
٨٧	٢٣	مقابل صحيفة	تعديل صحيفة ٥٢
١٠٥	٢٣	ص ٨٥	ص ٨٢
١٩٢	٩	مبادئ	بادئ
٢١٥	٦	عبد المجيد	عبد العزيز
٢٢٨	١١	ص ٨٤	ص ٨٥

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية
وحقوق الإنسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون ومنشآت الزراعة في أوروبا ، ونشأة
التعاون في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية
والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ
الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان
مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها
طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ
مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر
المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون الى
ولاية محمد علي الكبير

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل
عهد إسماعيل

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

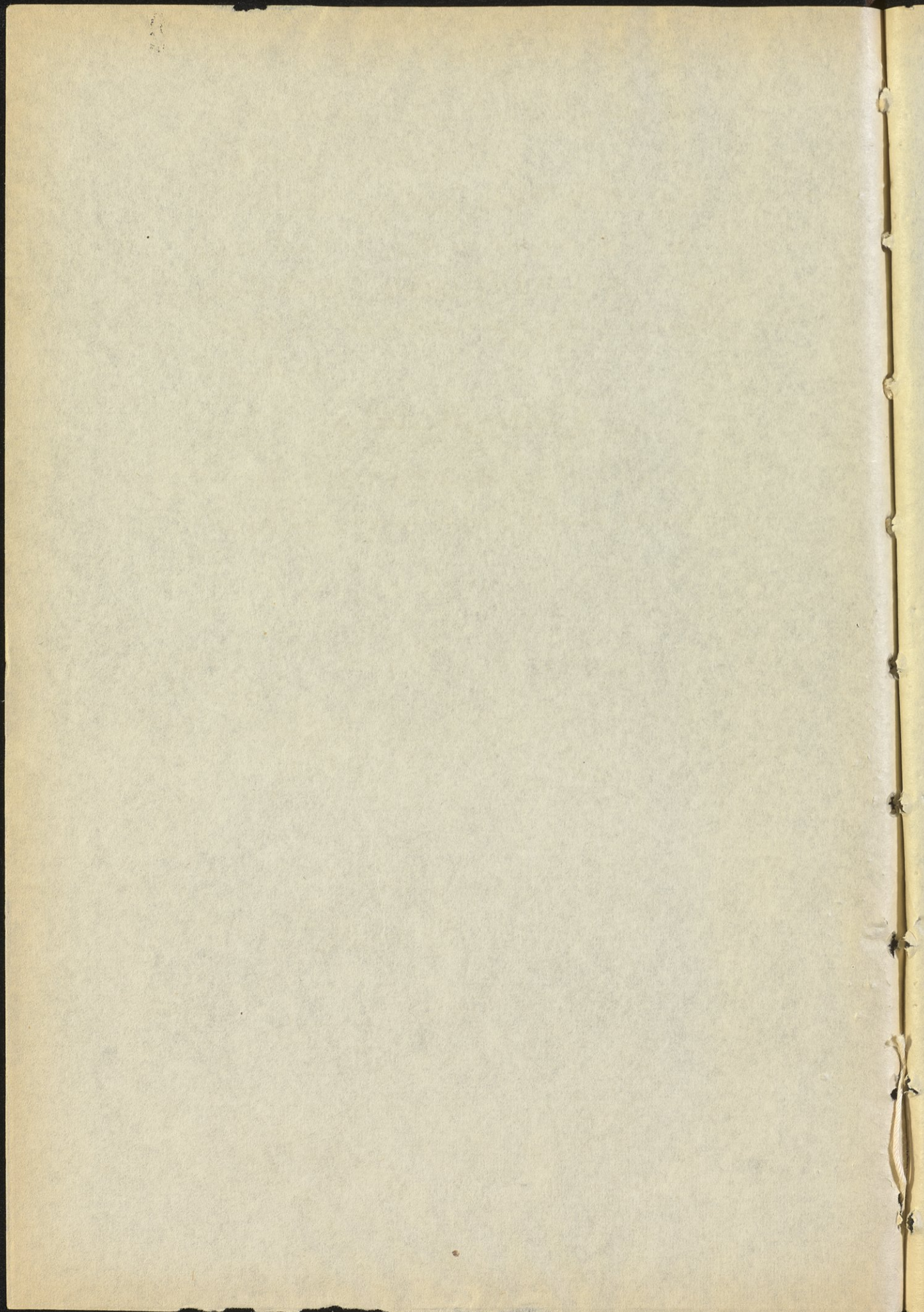
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية
أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب
السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث

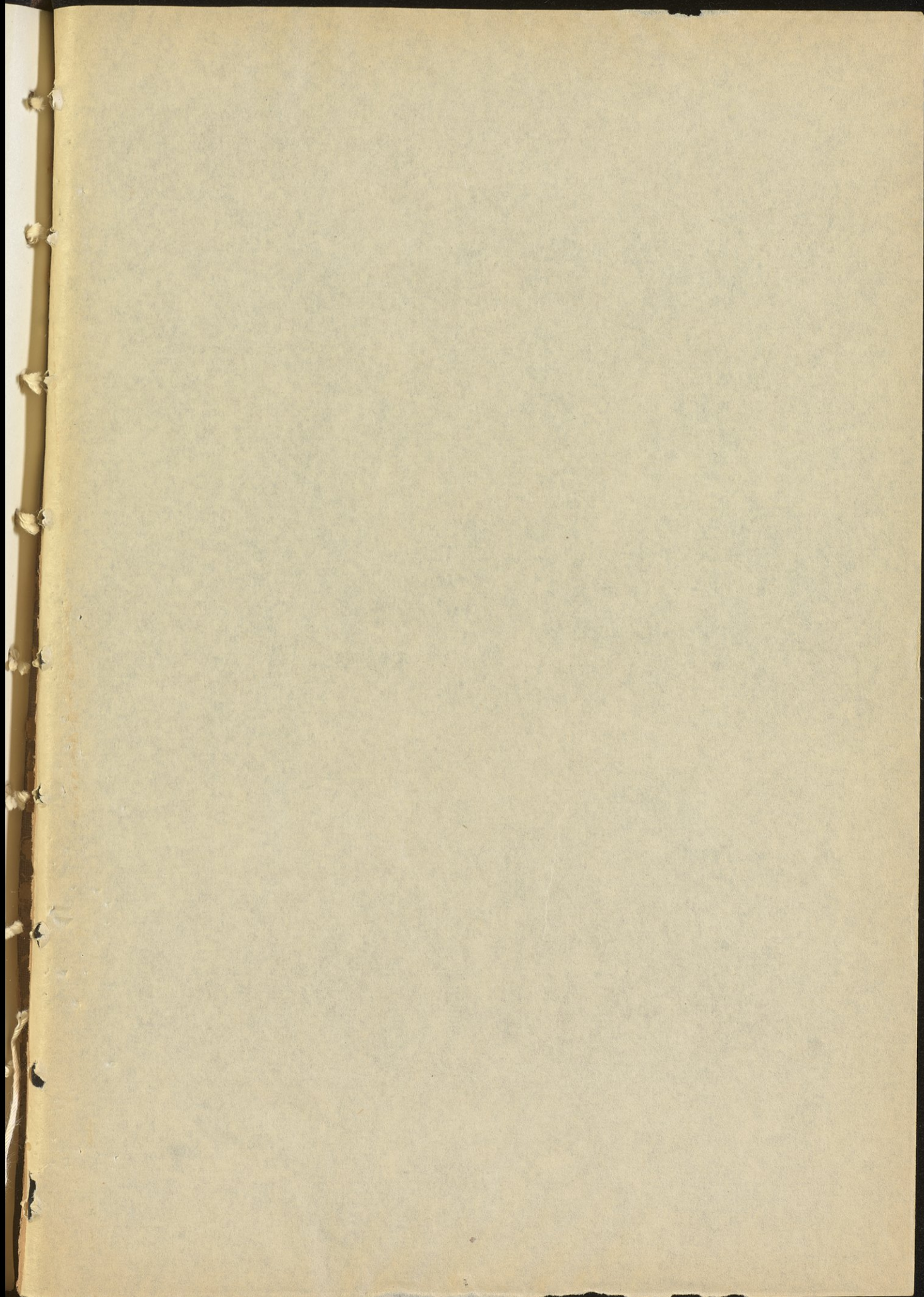
من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ،
ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم

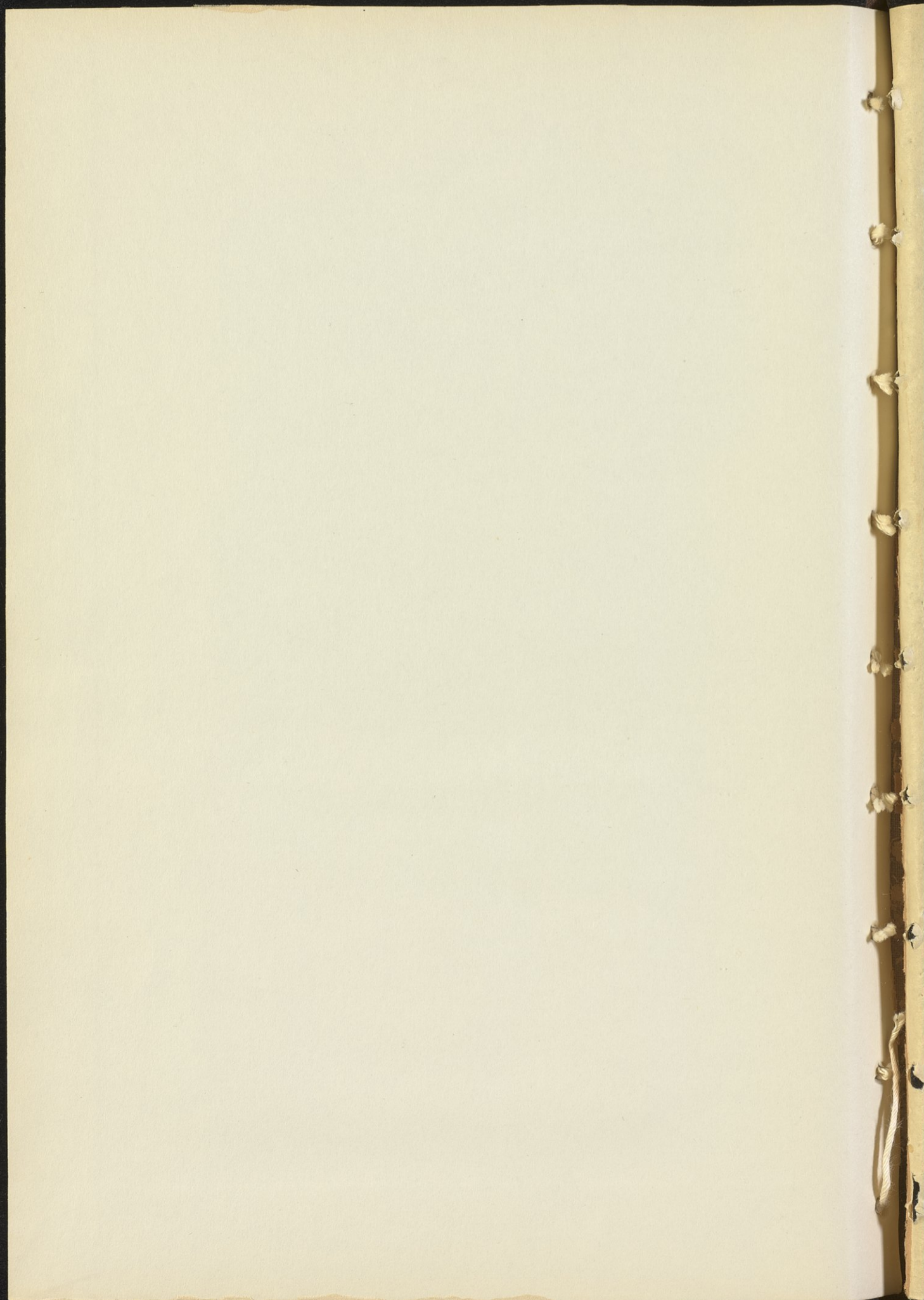
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها .
ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التي لا يستها .
ومفاوضات ملنر . واستشارة الأمة في مشروع ملنر والتبليغ
البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة في حياة
مصر القومية

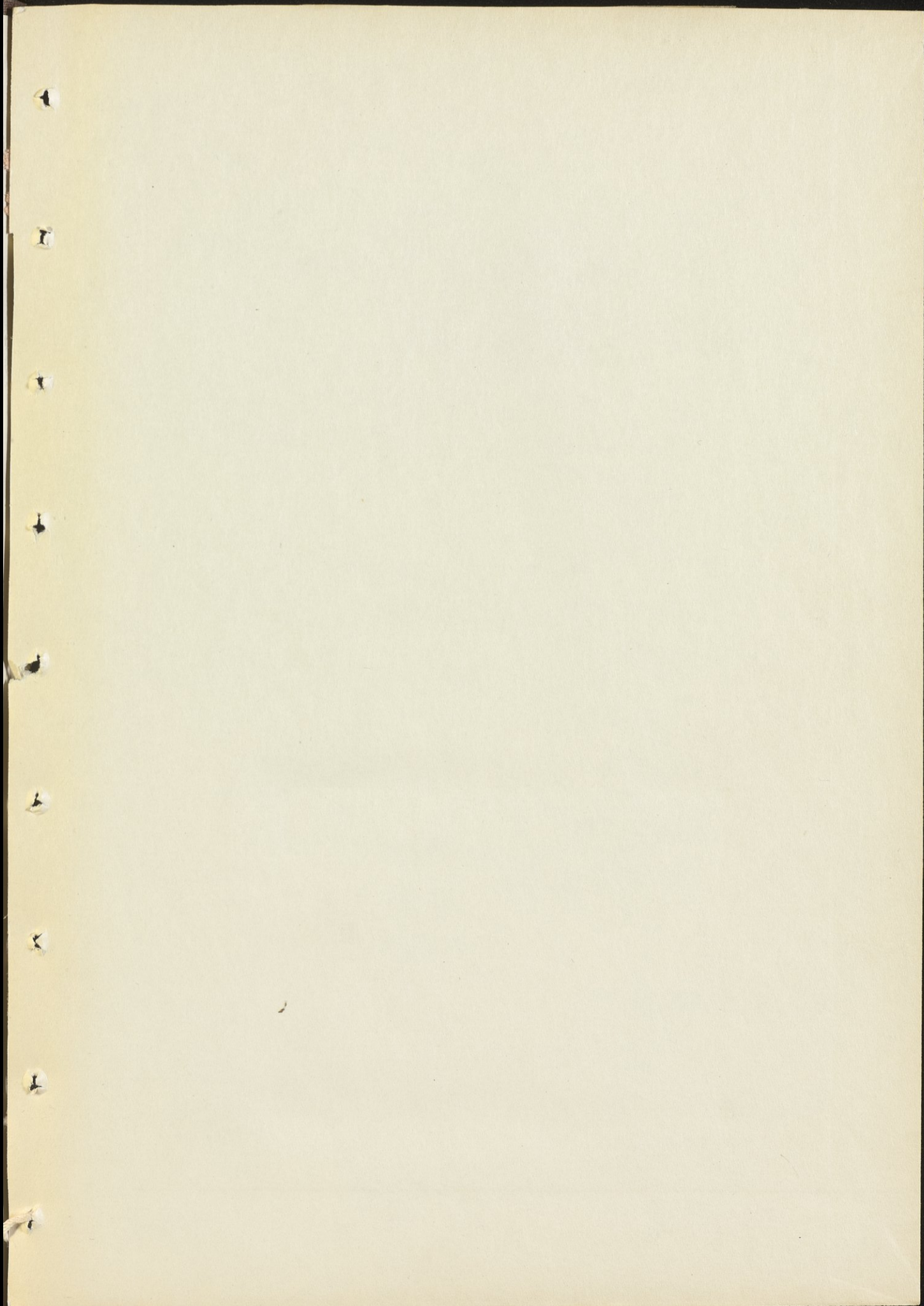
في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من إبريل سنة ١٩٢١
إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧









COLUMBIA UNIVERSITY



0026811936

962
R1233

BOUND

SEP 30 1958

